الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمَّة لخضر-الوادي-

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم: العلوم الاقتصادية.

مطبوعـــة بعنوان:

محاضرات في مقياس نظريات وممارسات في الاقتصاد الكلي

موجهـة لطلبـة سنة أولى دكتوراه تخصص: اقتصاد التنمية (العلوم الاقتصادية).

من إعـداد : د. بقاط حنان

السنة الجامعيـة: 2023/2022

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
فهرس المحتويات	3
المقدمة	5
الفصل الاول: النظرية الاقتصادية	
أولا: مفهوم النظرية الاقتصادية	**8**
ثانيا: مفاهيم أساسية في التحليل الاقتصادي	**13**
ثالثا: السياسة الاقتصادية	**16**
الفصل الثاني: التحليل الكلاسيك والنموذج الكينزي	
أولا: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي	**24**
ثانيا: الاطار العام للتحليل الكينزي.	**47**
الفصل الثالث: النظرية النقدية الحديثة	
أولا: البناء النظري لدالة الطلب على النقود عند فريدمان	**64**
ثانيا: البناء الرياضي لدالة الطلب على النقود عند فريدمان	**70**
ثالثا: النموذج الصالح للاختبار والانتقادات الموجه له	**75**
الفصل الرابع :تعديلات النموذج الكينزي	
أولا: تقدير الفكر الكينزي في تطور الفكر الاقتصاد	**86**
ثانيا: تصحيحات الفكر الكينزي حول التوازن العام	**97**
ثالثا: مرحلة نماذج النمو	**100**
رابعا: تصحيحات الفكر الكينزي في التوازن العام في الاقتصاد القومي	**103**
خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكينزي	**106**
الفصل الخامس: البطالة	
أولا: مفهوم البطالة	112
ثانيا: البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي	123
ثالثا: النظريات الحديثة المفسر للبطالة	137
رابعا: الاثار السلبية للبطالة وحلولها	141
الفصل السادس: التضخم	
أولا: ماهية التضخم	149
ثانيا: العوامل الداخلية لنشوء التضخم	158
ثالثا: العوامل الهيكلية لنشوء التضخم	170
رابعا: العوامل الخارجية لنشوء التضخم	178
قائمة المراجع	184

المقدمـــــة:

تقدم هذه المطبوعة محاضرات في مقياس نظريات وممارسات في الاقتصاد الكلي، موجة لطلبة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية ، وقد تم من خلال هذه المطبوعة تقديم طرح نظري مفصل من أجل الالمام بجميع جوانب المقياس، من أجل تحقيق الاهداف المرجوة، والتي تتمثل في:

التعرف على مختلف النظريات والنماذج الاقتصادية الكلية التي تهتم بالجوانب النقدية والمالية للاقتصاد، ومحاولة تطبيق مبادئ هذه النظريات في تحليل العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

وقد تضمنت هذه المطبوعة ستة فصول رئيسية وهي:

- النظرية الاقتصادية
- التحليل الكلاسيك والنموذج الكينزي
- النظرية النقدية الحديثة
- تعديلات النموذج الكينزي
- البطالة
- التضخم

الفصل الاول:

مفهوم النظرية الاقتصادية

محتوى الفصل:

أولا:مفهوم النظرية الاقتصادية.

ثانيا:مفاهيم أساسية في التحليل الاقتصاد الكلي.

ثالثا: السياسة الاقتصادية.

تمهيد:

قبل التطرق لنظرية الاقتصادية تجدر الاشارة الى النظرية العلمية بصفة عامة:

تعتبر النظرية العلمية حسب تعريف الرابطة الامريكية للعلوم المتقدمة، هي الشرح الذي يتم إثباته بالبراهين والأدلة لأحد الجوانب من جوانب العالم الطبيعي، وهي تبنى على الحقائق التي يتمّ تأكيدها من خلال التجربة والمراقبة وتسجيل الملاحظات، فالنظرية العلمية يجب أن تتسم بالموثوقية وأن لا تكون عبارة عن تخمينات وافتراضات.

وبالتالي فإن النظريات العلمية تعتبر التفسير الأفضل للحقائق التي يمكن مشاهدتها بالطبيعة، والتي يمكن أن نصل اليها باستخدام الطرق العلمية، التي يجري اختبارها مرات عديدة وتأكيدها بالتجارب والملاحظات، لتكون الشكل الأكثر دقة وموثوقية وشمول للمعارف العلمية.

أولا: مفهوم النظرية الاقتصادية

1- تعريف النظرية الاقتصادية.

تعتبر النظرية الاقتصادية كأي نظرية علمية أخرى لها مجال اهتماماتها، فهي تتناول بالدراسة والتحليل كل الظواهر الاقتصادية، وهذا من أجل تفسيرها وتقديم الإجابة اللازمة عنها، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات اللازمة. وتتم عملية الدراسة بطريقة تبسيطية وتجريدية.

- **النظرية الاقتصادية الجزئية:**

يتكون مصطلح الاقتصاد الجزئي Microeconomics من مقطعين الاول Micro الذي اشتق من اليونانية من كلمة Mikros وتعني صغير والمقطع economics التي تعني اقتصاد أي الاقتصاد الصغير الذي أطلق عليه فيما بعد الاقتصاد الجزئي.

ويهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة والتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية كلا على حدى، كدراسة سلوك: المستهلك، الوحدة الإنتاجية العامل ... . ومعرفة العلاقات التي تربط بين مختلف تلك الوحدات في مختلف الأسواق التي تجري فيها عملية تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وعليه فهذه النظرية تخص بالتحليل والدراسة النشاط الاقتصادي على

مستوى الوحدات الاقتصادية، وتكون القرارات المتخذة من طرف الأشخاص والتنظيمات الاقتصادية المصغرة التي تمارس أنشطتها الاقتصادية، تخص فقط . أي تلك القرارات - الوحدة الاقتصادية المدروسة. وتعتبر نظرية جزئية من جهة أخرى، كونها تجزئ العوامل المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية المدروسة، فتجد دائما عبارة "مع بقاء العوامل الأخرى على حالها"، فهذه النظرية تعتمد أساسا على الجزئية في التحليل، تجزئة الأسباب والعلاقات والوظائف.

- **النظرية الاقتصادية الكلية:**

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة في الأدب العلمي في 1940، ليركز الاهتمام حول موضوعات، وينصرف هذا التحليل إلى الاقتصاد الوطني في مجموعه إذ يتسم بالشمول والعلاقات الكلية، سواء ما تعلق منها بالكميات الكلية كالحجم الكلي للإنتاج والتشغيل أو المستوى العام للأسعار، أو ما كان في مجال القرارات والسياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني فالنظرية الاقتصادية الكلية لا تهتم بالمشترين والبائعين فرادى مهما كان عددهم، وإنما تهتم بالطلب الكلي وبالعرض الكلي، فإذا كان قطاعا من القطاعات الإنتاجية في حالة جيدة تسمح له بتحقيق أعلى معدلات الإنتاج، وكان الطلب على منتوجاته كبيرا، فإن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الإقتصاد الوطني في حالة جيدة، اذ لابد من الاخذ بعين الاعتبار كل القطاعات الاقتصاد الوطني حتى ندرك بصفة سليمة الوضعية التي عليها النشاط الاقتصادي.

وهكذا نلاحظ بأن الاقتصاد الكلي يحاول الاجابة على مجموعة من الاسئلة:

- ما الذي يحدد حجم الدخل الوطني الحقيقي؟
- ما الذي يحدد معدل النمو الاقتصادي؟
- ما الذي يحدد تقلبات الناتج الكلي؟

بالرغم من اهتمام النظرية الاقتصادية الكلية بالعوامل التي تعمل على تحديد هذه المتغيرات التي تغير عن مستوى الأداء الاقتصادي فإنها يتم أيضا بدراسة العوامل التي تعمل على تحديد مجموعة أخرى من المتغيرات الفرعية .

- كيفية توزيع الدخل الوطني قد يكون من المفيد القيام بدراسة الدخل الوطني معرفة كيفية توزيعه بين الأجور والربع والفائدة والأرباح (أي بين عوامل الانتاج)
- الإنفاق الوطني (الكلي): هنا لابد من معرفة الإنفاق على الإستهلاك الخاص والعام (الحكومي) والإنفاق على الإستثمار الخاص والعام والإتفاق على الواردات والصادرات.

و الغرض من ذلك هو معرفة التقلبات التي يتعرض لها الإنتاج (٧) أو الدخل والاستهلاك خلال الزمن. والتي يطلق عليها الدورات الإقتصادية Les cercuits économiques .وقد نشأ الإهتمام بدراسة الدورات الاقتصادية نتيجة لما واجهته الدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترات عديدة من تاريخها الحديث من تقلبات شديدة في حجم الإنتاج ومستوى التوظف.

- كما تهتم النظرية الاقتصادية الكلية أيضا بالعوامل التي تحقق النمو الاقتصادي والمتمثل في التغيرات المختلفة التي نظراً على عناصر الإنتاج المستخدمة سواء من الناحية التوعية. وقد اقتصر التفكير في بداية الأمر بمعالجة المشكلات المتعلقة بالركود La récession أو النمو في الدول المتقدمة في المدى البعيد، إلا أنه تم الاهتمام فيها بعد بضرورة تنمية هذه العوامل في الدول الأقل تقدما، وتمثل هذا الاهتمام في لجوء الكثير من دول الجنوب "العالم الثالث" الى أسلوب التخطيط للاسراع بتحقيق الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا نشير الى ان مصطلح الاقتصاد الكلي Macroeconomics قد تم استخدامه لاول مرة سنة 1933 من قبل الاقتصادي فيشر ويتكون من كلمة MACRO التي أخذت من اليونانية من كلمة MARCOS وتعني كبير وكلمة Economics وتعني اقتصاد أي الاقتصاد الكبير والذي اصطلح فيما بعد على تسميته بالاقتصاد الكلي أو التجميعي.

وما يجدر الاشارة اليه انه الرغم أن من اهتمام العديد من الاقتصاديين حول موضوعات الاقتصاد الكلي من مثل «ديفيد هيوم، من خلال كتابه الذي تناول فيه آثار الحقن النقدية في

المدى القصير والمدى الطويل العام 1752، وكذلك «آرثر بيجو والذي نشر كتابا العام 1927 بعنوان التقلبات الصناعية، التي حاولت شرح دورة الأعمال، ومع ذلك، فإن مجال الاقتصاد الكلي كمنطقة متميزة ونشطة من التحقيق نشأت في ظل الكساد العظيم. وقد كان للكساد الكبير تأثير عميق على أولئك الذين عاشوا خلال ذلك. ففي العام 1933، بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة 25 %، وانخفض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 31 ٪ مقارنة بمستواه سنة 1929

2- الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد الجزئي والكلي:

يمكن توضيح بعض الفروقات بين هذين الفرعين فيما يلي:

- في حين يهتم الإقتصاد الجزئي بتحليل سلوك الوحدات الإقتصادية التي تشكل كل منها جزء من الإقتصاد ككل وذلك مثل : سلوك المستهلك أو تحليل سلوك المنشأة أو تحديد سعر سلعة (ما) أو تحديد دخل عنصر من عناصر الإنتاج، نجد أن الإقتصاد الكلي يهتم بدراسة سلوك المتغيرات الإقتصادية على مستوى المجتمع ككل وذلك مثل: تحديد المستوى العام للأسعار، تحديد الدخل الوطني وتحديد مستوى العمالة. وهكذا نرى بأن وحدة التحليل في الإقتصاد الجزئي هي الوحدة الإقتصادية التي هي جزء من الإقتصاد الكلي أما وحدة التحليل في الإقتصاد الكلي هي المجتمع ككل
- في حين يهتم الإقتصاد الجزئي بتحديد سعر كل سلعة نجد أن الإقتصاد الكلي يهتم بتحديد المستوى العام للاسعار:
  - ❖ يهتم الاقتصاد الجزئي بانتاج كل وحدة على حدى ،في حين يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الإنتاج الكلي
  - ❖ الإقتصاد الجزئي يهتم بالدخل الفردي وكيفية توزيعه بين عناصر الإنتاج الكلي يهتم بالحجم الكلي للدخل والعوامل المؤثرة في تغيره.
- يهتم الاقتصاد الجزئي أكثر بالسعر وكيفية تحديده للوصول الى أقصى ربح ممكن. أما الكلي فيهتم أكثر بالدخل الوطني وتغيره باعتباره أداة للنمو الاقتصادي.
- قد يختلف مضمون التوازن في الإقتصاد الجزئي عنه في الكلي:

- ❖ التوازن في الاقتصاد الجزئي غالبا ما يعبر عن الوضع الأمثل من الوحدة الإقتصادية وهناك أمثلة عديدة توضح ذلك:
  - مثال توازن المستهلك الذي يتحقق عندما يصل لأقصى إشباع ممكن
  - توازن المنشأة الذي يتحقق عندما يصل لأقصى ربح ممكن؟
  - توازن السوق الذي يتحقق عندما يتساوى الطلب مع العرض
- ❖ لكن التوازن في ظل الاقتصاد الكلي قد لا يعبر عن الوضع الأمثل للمجتمع ؟ فالطلب الكلي قد يتساوى مع العرض الكلي بالرغم من وجود مشاكل بطالة وتضخم في المجتمع.

- الاحتكار الذي يحقق أقصى ربح ممكن على المستوى الجزئي لا تترتب عليه نفس الآثار الاجتماعية. فعلى المستوى الكل يترتب على الاحتكار آثار اجتماعية سيئة كارتفاع الأسعار وظهور أزمات في انتاج في بعض السلع.
- تختلف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عنها في المتغيرات الجزئية ؟ فزيادة دخل الفرد قد يترتب عليها زيادة في استهلاكه. أما زيادة الدخل الوطني قد لا يترتب عليها زيادة في الاستهلاك الكلي إلا إذا كانت مصحوبة بتغير في هيكل توزيع الدخل بحيث إذا كانت الزيادة في الدخل مصحوبة بزيادة دخل فئة معينة من المجتمع ونقص دخل فئة أخرى فإن الزيادة في استهلاك الفئة الأولى قد يلغيه نقص استهلاك الفئة الثانية وهكذا يظل الاستهلاك الكلي ثابتا.

3- الظواهر الاقتصادية:

تنشأ الظواهر الاقتصادية من جراء قيام الأفراد أو الجماعات بنشاطاتهم العادية بهدف تحقيق قوام عيشهم، وعليه لابد من التركيز على نشاطات الأفراد والوحدات الأساسية (كالعائلات والمشاريع) وما ينجر عنها من علاقات مختلفة، وهاته الظواهر الاقتصادية قد تدرس في إطارها الجزئي (كدراسة إنتاج وحدة اقتصادية)، أو في إطارها الكلي (كدراسة الدخل الوطني)، وتهتم بدراسة الشق الأول النظرية الاقتصادية الجزئية، وتدرس الشق الثاني النظرية الاقتصادية الكلية.

ثانيا: مفاهيم أساسية في التحليل الاقتصاد الكلي

I. مفهوم النموذج وفرضياته:

1- مفهوم النموذج:

يمثل النموذج لأي سلوك اقتصادي فردي أو كلي تبسيطا للتعقيدات الاقتصادية في العالم الواقعي. وهو عبارة عن عملية تحويل السلوك الاقتصادي الملاحظ إلى معادلات رياضية تمكن من تحديد متغير مستقل بناء على سلوك مجموعة من المتغيرات المستقلة.

وفي بناء مثل هذه النماذج، فإن الاقتصاديين يركزون على ما يعتقدون أنه أهم محدد أو محددات) للظاهرة محل الاعتبار. وعلى سبيل المثال، فإنه عند تحليل مستوى الناتج الكلي يكون مفيدا أن نقسم الاقتصاد إلى قطاعات الإنفاق الآنية القطاع العائلي قطاع الأعمال القطاع الحكومي، والقطاع الدولي (قطاع العالم الخارجي). وبمجرد أن يتحدد السلوك الانفاقي لكل من هذه القطاعات يتمكن الاقتصادي من التنبؤ بمستوى الطلب.

2- فرضيات النموذج:

حتى يكون النموذج مقبولا فإنه عادة ما تستخدم بعض الفرضيات منها:

- فرضية بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها:

من أجل توضيح العلاقة المتبادلة بين متغيرين أو ثلاثة فلا بد أن تبقى العوامل الأخرى ثابتة لأنه في حالة تحرك جميع العوامل وهي كثيرة يكون النموذج غير صحيحا.

- فرضية الرشد Rationalité :

لتحقيق أكبر إشباع ممكن للمستهلك يجب التأكد من أن المستهلك رشيدا أي يستخدم كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف المسطر ولا تتعارض معه كذلك الأمر بالنسبة للمنتج الذي يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن.

- فرضية السعي للتعظيم:

إن كل مستهلك أو منتج لابد أن يسعى لتحقيق القدر الأكبر من الهدف وليس القدر البسيط، وهكذا لابد أن نشير إلى أنه يتم تطوير النماذج في بعض الأحيان، بغرض الإجابة على أسئلة محددة.

II. المعادلات السلوكية والمعادلات التعريفية:

يعتبر الترميز الدالي طريقة موجزة وملائمة لعرض السلوك الاقتصادي المفترض، وبالإضافة الى ذلك فهو يعرف العلاقة الاقتصادية محل الدراسة بمعنى أنه يوضح أي من المتغيرات تابع وأيها مستقل. فعلى سبيل المثال : عموما يربط الاقتصاديين بين حجم الاستهلاك في القطاع العائلي وبين الحصول على الدخل القابل للتصرف، وهذا السلوك يتحدد بالقول أن الاستهلاك إنما هو دالة . للدخل التصرية أي:

$$C = f(y_d)$$

ويعني ذلك أن الاستهلاك الكلي يعتمد بصورة منظمة على مقدار الدخل الكلي القابل للتصرف (الدخل المتاج) وتسمى بالدالة السلوكية لأنها تبين السلوك : الذي يسلكه الاستهلاك C والمرافق لسلوك الدخل.

كما نشير إلى أنه يحب التفريق بين المعادلات السلوكية (الهيكلية) والمعادلات التعريفية، حيث هذه الأخيرة تعرف متغيراً ما باستعمال المتغيرات الأخرى: مثلا يعرف الطلب الكلي Y بأنه مجموع الاستهلاك C والادخار S:

$$Y = C + S$$

وهذه المعادلة تسمى بالمعادلة التعريفية، أي أنها صحيحة بالتعريف، غير أنه يجب أن ننوه إلى شيء هام يتعين أخذه بعين الاعتبار وهو أن المعادلة التعريفية يجب أن لا تفسر أبدا كمعادلة سلوكية (هيكلية). حيث لا يمكن القول إطلاقا بأن الدخل هو دالة تابعة للاستهلاك والادخار. ولكن المعادلة التعريفية تبين أن الدخل يساوي تماما مجموع الاستهلاك والادخار.

III. المتغيرات الداخلية والخارجية.

تنقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين: داخلية وخارجية

1- المتغيرات الداخلية:

هي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها داخل النموذج ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها.

2- المتغيرات الخارجية:

فهي المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها. ويمكن اعتبار التغير في المتغيرات الخارجية تغيرا مستقلا (ذاتيا). وبما أنه في التحليل الاقتصادي لا يمكن دراسة أثر وتأثير كل منها لذلك كان لا بد من أخذ أحد هذه المتغيرات أو بعضها ودراسته على حدا لتتبع تفاعله مع المتغيرات الأخرى وهنا يجري التحليل على افتراض أن كل شيء آخر يبقى على ما هو عليه.

IV. التوازن:

يعتبر مصطلح التوازن الاقتصادي من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متباينة ومن ثم فعدم التوازن إنما يدل على اختلال، وتغير عن الأوضاع الجارية.

فبالإضافة إلى المعادلات السلوكية التي يشملها النموذج، فإننا نرغب عادة في ذكر الشروط التي يكون فيه النموذج في حالة توازن وشرط التوازن هذا يمثل حالة التوازن بين القوى المضادة.

والتوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداهما أو نقصه او زيادته مع ثبات غيره ممكنأن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي والوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى.

والتوازن بصفة عامة يعني التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي خلال فترة زمنية معينة عادتا ما تكون السنة، إلا أن هذا التوازن يختلف من سوق إلى أخرى (سوق السلع والخدمات سوق سوق العمل) ، كما يختلف حسبما إذا كان الاقتصاد مغلقا أو مفتوحاً.

ونشير في هذا الصدد أن كلمة التوازن متنوعة، فهناك التوازن الاقتصادي (العرض = الطلب)، التوازن المالي (الإيرادات =النفقات) ، التوازن المحاسبي (الموارد = الاستخدامات)، توازن ميزان المدفوعات (الجانب الدائن = الجانب المدين).

ويختلف تفسير الوصول للتوازن الاقتصادي في الاقتصاد الوضعي من مدرسة إلى أخرى الكلاسيك، الكينزيون. الخ)، وذلك بناء على الفرضيات التي تقوم عليها كل مدرسة أو نموذج وعدد المتغيرات المتحكمة فيها.

ثالثا: السياسة الاقتصادية.

I. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحاول النظرية الاقتصادية شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني وإعطاء الحلول الملائمة لهذه المشاكل، وهذا يعني . لا مفر من وضع سياسة اقتصادية. غير أنه قبل دراسة ووضع السياسة والنظرية الاقتصادية الكلية فإنه لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة بدون أهداف محددة لها. ومن الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد الى آخر. إلا أنه يمكن لنا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية :

1- النمو الاقتصادي Economic Growth :

يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع والخدمات. وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل. لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

2- تمر الاستخدام التام Full-Employment :

بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافات المحصل عليها فإذا لرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل .

3- استقرار الأسعار Price Stability :

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات Bonds . بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، لهذا لا بد من تأمين ستقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم Inflation والانكماش Deflation

4- عدالة توزيع الدخول Equitable Distribution of Income :

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية، محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة وهذا يتحقق عن طريق مكآفأة الأفراد حسب انتاجيتهموهودهم تطبيقا لشعار "لكل حسب عمله" وبنفس الوقت يجب ضمان حد ادنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

5- التوازن في ميزان المدفوعات:

من بين الاهداف الأخرى التي تسعى الى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن لميزان المدفوعات، وميزان المدفوعات The Balanced of Payment هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة، إن الدولة التي تعاني عجز في ميزان المدفوعاتها تجد نفسها، مظطرة الى اتخاذ اجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتهااو على الاقل موازنته.

II. إعداد السياسة الاقتصادية:

عندما تكون أهداف الاقتصاد الكلي محددة، يصبح الأمر هنا يخص قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق هذه الأهداف، فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، السياسة المالية سياسة الصرف والسياسة التجارية وغيرها من السياسات، ويكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار لكل سياسة معطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية فهناك خطوات عديدة يجب إتباعها ومنها:

1- تحديد الهدف :

عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة، فإذا

أردنا محاربة ظاهرة التضخم فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف نريد من أجله محاربة التضخم.

2- تجديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أو السلطات المالية والنقدية أن تسلكها من أجل تحقيق الأهداف المحددة. مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية :

- تقليص الإنفاق الحكومي
- تجميد الرواتب والأجور
- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

3- تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب أن تُدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق - عن التضخم - يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار. وعن طريق هذه المعرفة يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4- مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

III . صعوبات التحليل الاقتصادي الكلي:

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل منها:

1- مشكلة التجميع Le problème d'Agregation :

يكون من الخطأ أن تعامل العناصر (العوامل الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة homogene) في حين أنها ليست كذلك. فمثلا الزيادة في الاستهلاك الوطني (الكلي) لا يعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع. ومن أجل الوصول إلى حكم أقرب للواقع فإنه لابد من اللجوء لعملية التجميع للمتغيرات الفرعية (الجزئية) أخذين بعين الاعتبار الكثير من الملاحظات.

لقد اعتنى عدد كبير من الاقتصاديين منذ سنوات بمشكلة التجميع في مختلف المجالات الاقتصادية، وفي هذا المجال نجد الدراسة التي قام بها F.Poulon، حيث يقول بأن عملية التجميع تمس كلا من المقادير (المتغيرات) (les variables) والقوانين والعلاقات الدالية فيها بينها.

ونشير هنا إلى أن تجميع العلاقات "الدوال" أعقد وأصعب من : تجميع المقادير أو المتغيرات. فحسب E.Malinvaud تتمثل العملية العامة للتجميع في إحلال أو تعويض نموذج مختصر (كلي) محل نموذج مفصل أو جزئي .

وبشكل عام يحتوي النموذج الكلي على عدد كبير جدا من المتغيرات الفردية الخارجية $(y_1, y_2, , , , y_n)$ ولتكن الدخول الفردية مثلا ومتغيرات داخلية $(C_1, C_2, , , , C_n)$ ولتكن الإستهلاكات الفردية مرتبطة بعدد (m) من الدوال:

$$C_1 = f_1(y_1, y_2, , , , y_n)$$

$$C_2 = f_2(y_1, y_2, , , , y_n)$$

$$C_m = f_m(y_1, y_2, , , , y_n)$$

يحتوي النموذج الجزئي (المفصل) على عدد كبير من العلاقات التي يصعب أو بالأحرى يستحيل التعامل معها وتقديرها، ولذلك يكون هذا النموذج غير عملي، ومنه لابد من تعويضه بنموذج عملي يحتوي على عدد أقل من العلاقات.

ومن أجل الوصول لذلك عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى إدخال المقادير المجمعة التي يفترض بأنها دوال للمقادير الفردية فمثلا دالة الاستهلاك هي: $C = f(y)$ وأما دالة الاستهلاك الكلية :

$$C = F(Y)$$

حيث أن :

$$C = \sum_{i=1}^{n} c_i \quad , \quad Y = \sum_{i=1}^{n} y_i$$

ويجدر بناء أن نلاحظ هنا بأن حالة التجميع الكامل أمرا مستحيلا فهو غير ممكن في حالته العامة، ولهذا عادة ما يلجأ الاقتصاديون إلى التجميع التقريبي للأسباب التالية :

- حالة غياب الكثير من المعلومات المتعلقة بالعلاقة بين متغيرات النموذج الجزئي ومتغيرات النموذج الكلي.
- عدم وجود معلومات أو على الأقل فرضيات معقولة حول الروابط الموجودة بين المتغيرات الكلية والجزئية حتى يصبح الأمر سهلا، ولهذا فإن أغلب الاقتصاديون يأخذون بطريقة التجميع للعلاقات مع قبول الخطأ.

وحتى تخفف من حدة المشكلتين السابقتين بلجأ الاقتصاديون إلى عملية تقسيم أو تجزئة النماذج إلى مجموعات أو وحدات متجانسة عندما تسمح البيانات الإحصائية بذلك مثال ذلك تصنيف السلع والخدمات حسب وظيفتها وطبيعتها إلى السلع والخدمات الاستهلاكية والتي تنقسم بدورها إلى سلع معمرة (دائمة) وسلع غير معمرة وتصنف هذه الأخيرة إلى سلع غذائية وغير غذائية.

ولابد أن نشير هنا إلى أن أغلبية الاقتصاديون متفقين على كفاءة النماذج الكلية مفضلة على النماذج الجزئية ؟ لأن النماذج الكلية تعطينا صورة أقرب إلى الواقع عن الحالة الاقتصادية لاقتصاد (ما) بشكل عام، بينما النماذج الجزئية لا تعطينا إلا صورة أو فكرة جزئية من الاقتصاد محل الدراسة

2- مشكلة الأوساط الحسابية:

عندما نتحدث عن متوسط الاستهلاك في مجتمع ما فهذا يعنى تقسيم الاستهلاك لكلي علي الدخل الوطني، وعندما نقول متوسط دخل الفرد اي نقسم الدخل الوطني على عدد السكان

وهنا عندما نقول بأن الأول والثاني قد زادا يكون له دلالة اقتصادية. ولكن أحيانا يكون الوسط الحساب الرياضي والذي كما نعلم بأنه يتأثر بالقيم الكبرى غير معبر وليس له دلالة وذلك مثل متوسط معدل الفائدة، حيث لا يتمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا لأنه لو أخذنا بمعدل الفائدة الكبير يتناقض ذلك مع النظرية الاقتصادية التي تدعو لتخفيض معدل الفائدة.

3- خطا التركيب :

إن ارتفاع سعر سلعة (ما) له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها. كما أن ارتفاع دخل فرد معين له آثار اقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع.

تستنتج من خلال كل ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي أو للكل، فمثلا زيادة السعر السلعة معينة لا . يعني زيادة أسعار جميع السلع الخدمات.

الفصل الثاني:

التحليل الكلاسيكي والنموذج الكينزي

محتوى الفصل:

أولا: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي

ثانيا: الاطار العام للتحليل الكينزي

أولا: الاطار العام للتحليل الكلاسيكي.

I- تقديم النموذج الكلاسيكي:

تعتبر النظرية الكلاسيكية مجموعة آراء وافكار الطبييعيين وكذلك أدم سميث وساي ودافيد ريكاردو وجيمس ميل....الخ، فهي ليست نظرية قدمها احد الكتاب الاقتصاديين منفردا، ومع ذلك فقد اقترنت هذه الأراء باسم ريكاردو أكثر من غيره حيث كانت لآرائه شهرة بالغة في انجلترا لدى رجال الاعمال والبنوك وخاصة عندما تبنى أراء جون باتيست ساي حيث أرسى مجموعة من المعارف الاقتصادية أطلق عليها الاقتصاد الريكاردي 1772-1823 .

ومن بعد ريكاردو جاء جيل من الاقتصاديين سارو على نفس النهج الذي سطره السابقون مثل جون سيوارت ميل ومارشال وبيجو، اي الكلاسيك المحدثون ولذلك فان النظرية الكلاسيكية أشمل من الاقتصاد الريكاردي حيث انها تشمل تعاليم الكلاسيك القدماء والمحدثين.

تشير النظرية الكلاسيكة الى نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الإقتصادي ريكاردو وحتى الثلاثينيات 1930، ومن الملاحظ ان هذا النظام لا يشير الى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق للكلمة ذلك انه بالرغم ممن وجود افكار كثيرة ومتفرقة كما سبق ذكره في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للناتج الوطني وحجم التوظيف، الا انه يجب الاشارة الى انه لم تتم مناقشة العوامل الاساسية التي تحدد هذه المتغيرات من طرف اي منهم وبالتالي لم تظهر لاي منهم نظرية متكاملة في هذا الموضوع. ولهذا السبب، فان الحديث عن النظريات الاقتصادية الكلية للاقتصاديين الكلاسيك هو امر غير دقيق من الناحية التاريخية، ومع هذا فمن المفيد من الناحية التحليلية مناقشة هذه النظريات ذلك لان تجميع وتوضيح هذه النظريات التي جاءت بعد الكلاسيك التي لا تعدو أن تكون تحسينات وتعديلات واضافات جديدة الى الافكار الكلاسيكية.

ولهدا فليس من المستغرب أن يرجع الفضل في الاهتمام بالنظرية الكلاسيكية الى النظرية الكينزية التي تضمنت نقدا لادغا للأفكار الكلاسيكية حيث قام الاقتصاديون المعاصرون بالكثير من المناقشات والجهود لربط الآراء الكلاسيكية في كيان واحد متكامل لإعطاء تفسير منطقي للكيفية التي يتحدد بها مستوى الدخل والتوظيف طبقا لنظرية الكلاسيكية.

ولقد بني النموذج الكلاسيكي على ثلاثة اسس، وهم مبدا عام ومسلمتين، فالمبدأ العام يفترض تماشي الاقتصاد الوطني وفق قواعد اقتصاد السوق، اما المسلمتين، فأولهما مرتبط بقانون المنافذ وثانيها بفكرة حيادية النقود .

- **الاقتصاد الوطني يتماشي وفق قواعد اقتصاد السوق:**

تعود هذه الفكرة لادم سميث والتي من خلالها أوضح ان السعي الأناني وراء المنفعة الشخصية لكل فرد يوازن نفسه على مستوى المجتمع وبالتالي يساهم في تحقيق النفعة العامة عن طريق ميكانيكية "اليد الخفية". بمعنى ان احتكاك الأفراد فيما بينهم وتعاكس مصالحهم تخلق"اسعار توازنية" توفق بينهم جميعا، أما ميكانيكية اليد الخفية " فتسمح لمختلف الأسواق في الاقتصاد بظبط نفسها بنفسها، اي بطريقة الية عبر التحكيم بالاسعار.

- **قانون المنافذ:**

يسمى كذلك بقانون ساي اعتبارا للعالم الفرنسي الكبير جان باتيست ساي. حسب هذا القانون فإن العرض يخلق دوما طلبه وبالتالي فالاقتصاد لا يعرف أبدا فائضا في الانتاج.

ويقضي قانون ساي أن كل إضافة في العرض إنما هي أيضا إضافة للطلب، وبالتالي لا يمكن أن يوجد فائض انتاج طالما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

وبالتالي لا يمكن ان توجد في المجتمع طاقات عاطلة لان الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد

ويرى الكلاسيك أن الناس يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن الذي يسمح لهم بإقتناء اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وعليه يندرج سلوك الافتراض ضمن فكرتين:

* يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة.

* المنفعة المباشرة للنقد معدومة.

يمكن فهم فحوى قانون المنافذ استنادا للمثال التالي. نسأل لماذا يصنع الاسكافي احذية؟ الجواب : ليوفر لنفسه الغذاء. بمعنى أن عرض الاسكافي للاحذية لا يمثل سوى طلبه على سلعة أخرى وهي الاغذية.

وبالتالي فإن تعميم هذا المثال على كل الاقتصاد سيؤدي بنا الى استنتاج أن العرض الكلي يجب أن يوافق الطلب الكلي.

عندما نسأل وماذا عن الادخار؟ اذا أنتجنا أكثر مما نحتاج إليه بغية التوفير فسيحدث فائض في الانتاج. الكلاسيك يجيبون بأن الفائض، في هذه الحالة هو الادخار، سيوجه الى سوق أخرى وهي سوق رؤوس الاموال بمعنى أن ادخار العائلات يحول الى استثمار للشركات. وبالتالي يتحقق قانون المنافذ لأن الادخار يمثل العرض وهو يخلق الطلب على شكل استثمار من العبارة الأخيرة يمكن استنتاج معادلة مهمة عند الكلاسيك والتي تنص على ان الادحار يمول الاستثمار ويعادله اي:

$$S = I$$

حيث:

S : يمثل الادخار

I : يمثل الاستثمار

- **حيادية النقود:**

النقود في نظر الكلاسيك هي وسيلة للمبادلة وأداة لقياس القيم ولكنهم لم يعطوها وظيفتها كمخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ولما كانت النقود مجرد وسيلة للمبادلة فانهم لم يتصوروا انها يمكن ان تحدث اي اثر في الاقتصاد ، بل على العكس من ذلك فإنهم تصوروها أداة تسهل سير العمليات التجارية وتسهل المبادلات وقيموا تحليلاتهم على اساس تصوراتهم كما لو كانوا في اقتصاد عيني وليس نقدي وان النتائج التي توصلوا إليها في الاقتصاد العيني يمكن تطبيقها على الاقتصاد النقدي ، لأنهم نظروا الى النقود على انها مجرد ستار او رداء يغطي الجسم الاقتصادي ، اما قيمة النقود فقد وضحوه بالنظرة الكمية وتقتضي النظرية ان تغيرات كمية النقود هي وحدها التي تؤدي الى حدوث تقلبات في مستوى الاسعار في المدة القصيرة فيرتفع هذا المستوى

عند زيادة كمية النقود وينخفض بانخفاضها ، ان موقف ريكاردو والكلاسيك عموما يمكن توضيحه من خلال معادلة التعادل التي عرضها فيشر كالآتي:

حيث ان :

$$M.V = P.T$$

M : هي كمية النقود

V: تعني سرعة تداولها

P: يعني المستوى العام للاسعار

T: يعني حجم جميع المبادلات

وافترضوا ثبات سرعة تبادل النقود بسبب استقرار العادات والوضع المؤسسي وافترضوا ثبات حجم الناتج بسبب وصول الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل، لذا فإن اي زيادة في كمية النقود تؤدي الى زيادة او ارتفاع المستوى العام للاسعار، وقد استبعد ريكاردوا والكلاسيك عموما الاكتناز ودوافع طلب السيولة الاخرى، ويرى ريكاردو امكانية احلال النقود الورقية محل النقود المعدنية لكنه يتخوف من الافراط في الاصدار مما يسبب ارتفاع الاسعار، وهو يضع قيدا كميا على تحويل النقود الورقية الى نقود معدنية من خلال نظام السبيكة التي لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف جنيه وشريطة ان تستخدم لتسوية المعاملات الخارجية .

II- منهجية التحليل في النموذج الكلاسيكي:

إن التحليل في النموذج الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة والتي تعتمد على قانون "ليون والراس "وفكرة الازدواجية الاقتصادية (حقيقي/نقدي) ويستلزم هذا التحليل صحة سلسلة من الفرضيات تعكس أسس النموذج الكلاسيكي ونوجزها في مايلي:

- يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة ونظرية النقد حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية (تحددها عوامل الطلب والعرض الحقيقية لكل سلعة) أما الثانية تتعلق بالمستوى العام للأسعار (تحددها كمية وسرعة تداول النقود).

- حجم الانتاج يتحقق بعوامل حقيقية ويكون عند مستوى التوظيف طبقا للقانون ساي كل عرض يخلق طلب

- النقود وسيط للتبادل وليست مخزنا للقيمة حيث لا تؤثر إلا في المستوى العام للأسعار ولا تؤثر تماما في حجم النشاط الاقتصادي.

- الرشادة الاقتصادية: الرشادة تعني أن كل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية أو آلية المصلحة الجماعية.

- يفترضوا اقتصاد يتضاءل فيه عنصر الشك واللايقين

- الحرية وعدم تدخل الدولة وذلك حسب المبدأ الأساسي لسميث "دعه يعمل دعه يمر" ودور الدولة محدود في الأمن والدفاع والمشاريع ذات الطابع العمومي مثل الطرقات ، المدارس، المستشفيات...

- المنافسة الحرة وآلية الأسعار: الحرية لا بد أن تؤدي إلى منافسة كاملة وبتوفرها فالمنتجون سوف يتنافسون في استخدام عناصر الإنتاج إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، وهو المستوى الذي يتم فيه تعظيم الربح بالنسبة للمنتج، أما آلية الأسعار فتعني مرونة الأسعار، لأن هذه المرونة هي التي تصحح الاختلالات وتحقق التوازنات ، وبذلك فإن السعر سوف يلعب دور الموجه الاقتصادي.

- التشغيل التام: ما يعني بالنسبة للكلاسيك استحالة حدوث أي شكل من أشكال البطالة

- استحالة حدوث الأزمات وإن حدثت فهي عرضية.

✓ **قانون والراس:**

ينسب هذا القانون الى الاقتصادي بيون والرس وينص هذا على ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم توازن سوق إذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن ،إسقاطا على الأسواق الأربعة هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود في حالة توازن فحتما ستكون سوق رؤوس الأموال في حالة توازن، وبالتالي ينص على ان مجموع قيم صافي الطلب في الأسواق منعدم بطريقة مماثلة، بمعنى تحقق المساواة التالية:

$$\forall p \sum_i p_i z_i(p) = 0$$

حيث:

p : يمثل شعاع الأسعار في مختلف الأسواق

$z_i(p)$: دالة صافي الطلب على السلعة i

ويترتب عن هذا القانون مايلي:

- في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون n-1 سوق في حالة توازن فهذا يعني حتما ان السوق n في حالة توازن كذلك .
- في اقتصاد مكون من n سوق، عندما تكون سوق واحدة في حالة عدم توازن فهذا يعني حتما ان سوق واحدة أخرى على الاقل في حالة عدم توازن.

انطلاقا مما سبق، يتضح ان التوازن العام عند والراس يعني ارتباط الأسواق بين بعضها البعض، فيستحيل عدم اتزان سوق اذا كانت الأسواق الأخرى في حالة توازن. اسقاطا على الأسواق الأربعة، هذا يعني أنه إذا كانت أسواق العمل ورؤوس الأموال والنقود في حالة توازن.

هذا القانون يسمح لنا بتضييق دراسة النموذج الكلاسيكي إلى ثلاث أسواق، فالسوق الرابعة ستكون حتما متوازنة في حالة توازن الأسواق الثلاثة الأولى. لهذا السبب سنبحث عن التوازن في أسواق العمل، رؤوس الأموال والنقود، ومن ثم نستنتج التوازن في السوق السلعي.

- ✓ **ثنائية التحليل** (الازدواجية:حقيقي/نقدي)

بما أن حيادية النقود هي مسلمة في النموذج الكلاسيكي، فهذا يعني عدم تأثيرها على السلوكيات الرشيدة للوكلاء الاقتصاديين فهؤلاء ليسوا عرضة للوهم النقدي، حيث يبنون خياراتهم على المتغيرات الحقيقية. وعلى هذا الأساس فالتحليل الكلاسيكي يقوم على التفرقة او الازدواجية ما بين الحقيقي والنقدي.

فسيكون هناك توازنان: توازن حقيقي التعامل مع التوازنات في الأسواق المختلفة. فالقيم الحقيقية تستخلص من سوقي العمل والسلع والخدمات. يتحدد بالوحدات الحقيقية وتوازن نقدي للحصول على المتغيرات النقدية، وتتجلى هذه الازدواجية في والتي تسمح لنا بمعرفة الكميات التوازنية للتشغيل والادخار والاستثمار والاستهلاك. أما توازن سوق النقود فيحدد لنا المستوى العام للأسعار التوازني. وبعد تحديد كل القيم الحقيقية التوازنية والمستوى العام للأسعار التوازني، يمكن حساب القيم الاسمية لكل المتغيرات الحقيقية.

III. التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيكي:

1- التوازن في السوقين الحقيقي والنقدي عند الكلاسيك:

يهدف النموذج الكلاسيكي إلى تحديد مستوى التوازن الكلي، وذلك من خلال تحديد مستوى الإنتاج ومستوى العمالة، حيث يهتم الكلاسيك بسوق العمل وسوق السلع والخدمات، فالتسلسل المنطقي حسبهم يبدأ بسوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي التوازني

وحجم العمل التوازني وانطلاقا منه يتحدد حجم الإنتاج ثم نقوم بدراسة سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها حجما الادخار والاستثمار ثم نقوم في خطوة ثالثة بدراسة سوق النقد وذلك لتحديد السعر الذي تباع به المنتجات وهذا وفقا للنظرية الكمية للنقود.

- **توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي:**

يحدث توازن هذا القطاع بالتوازن الآني لسوق العمل وسوق السلع والخدمات.

❖ **سوق العمل:** يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل.

○ الطلب على العمل: يكون الطلب على العمل من طرف المؤسسات وأرباب العمل، حيث كلما كانت الأجور الحقيقية منخفضة زادت قدرة المؤسسات على طلب اليد العاملة (لانخفاض تكاليف اليد العاملة)، والعكس في حالة ارتفاع الأجور الحقيقية فتزيد تكاليف اليد العمالة وبالتالي ينخفض الطلب عليها،

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي: $Ld = f(\frac{w}{p})$

حيث أن هذه الدالة لها خاصيتين :

✓ هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجرة الحقيقة

✓ إن ميل الدالة سالب أي $\acute{f}(L) < 0$

وبيانيا يمكن توضيح دالة الطلب على اليد العاملة من طرف المؤسسات وأرباب العمل كمايلي:

الشكل رقم(1-1):منحنى الطلب على العمل

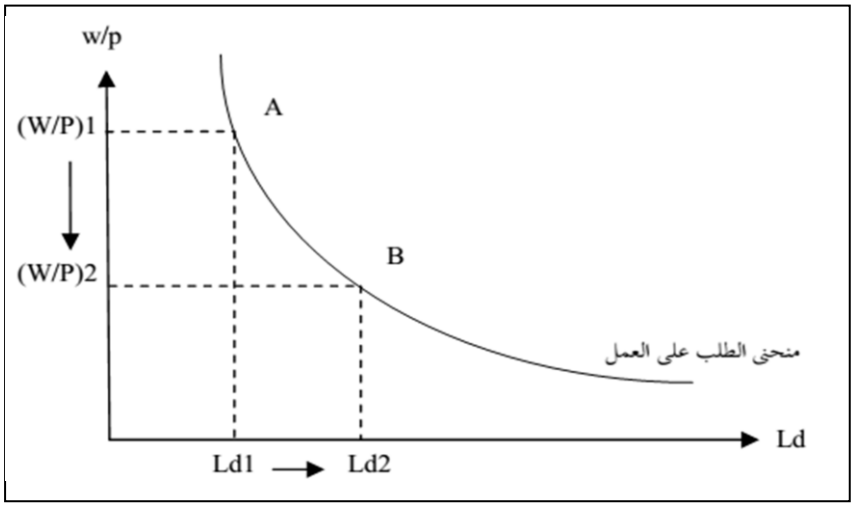

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة، وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال (L) وسعرها (W/P) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية فيما يخص دالة الطلب على العمل الكلاسيكية:

- ✓ إن البرهان الكلاسيكي يستند في الواقع على السلوك المستخدم للفرد في ظل المنافسة الكاملة، إذ أن هذا المستخدم يكون هدفه الأساسي تحقيق الحد الأقصى من الربح ولبلوغ هذا الهدف، فإه يزيد إنتاجه إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة هذا الإنتاج. أي ان صاحب المؤسسة الإنتاجية سيقوم بتوظيف عمالا، إضافيين إلى حد بلوغ نقطة التوازن بين قيمة الناتج المحدي للعمل وتكلفته الحدية.

- ✓ إن قيمة الناتج الحدي للعمل هي عبارة عن حاصل ضرب الناتج الحدي الطبيعي للعمل في سعر البيع للوحدات المنتجة $f'(L) \times P$.

✓ أما التكلفة الحدية للعمل فتتمثل في النفقات الإضافية الناتجة عن استخدام عنصر عمل جديد (إضافي) W

✓ يتحقق الحد الأقصى من الربح في ظل المنافسة الكاملة إذا كان:

$$f'(L) = \frac{W}{P} \text{ أي } f'(L) \times P = W$$

نفرض أن الشرط السابق تحقق، وبما أن الناتج الحدي للعمل متناقص اي:

$$f'(L) < 0$$

ولذلك نلاحظ بان تخفيض الأجر الحقيقي (W/P) هو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ويمكن الوصول إلى تخفيض الأجر الحقيقي بطريقتين:

- إما تخفيض الأجر الاسمي، بقاء المستوى العام للأسعار ثابت مما يؤدي إلى انخفاض (W/P)
- أو ارتفاع المستوى العام لأسعار P مع بقاء الأجر الاسمي W ثابت ممايؤدي إلى انخفاض (W/P)

○ **عرض العمل:** هو عبارة عن عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة ، ويفرض الكلاسيك أن العمال يملكون القدرة على التمييز بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقود، لأنهم لا يتأثرون بالوهم النقدي ومن ثم فإنهم يتأثرون بالأجر الحقيقى وليس الاسمي، وعليه كلما ارتفع الأجر الحقيقي يحفز الأفراد على زيادة عرض قوة عملهم. وبالتالي فعرض العمل له علاقة طردية بالأجر الحقيقي وليس الاجر الاسمي. وهكذا تكون دالة عرض العمل عند الكلاسيك كما يلي:

$$LS = f(\frac{W}{P})$$

وبما أن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي طردية فإن المشتقة الأولى لدالة عرض العمل بالنسبة للأجر الحقيقي موجبة:

$$\acute{f}(Ls) > 0$$

ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما يلي:

الشكل رقم (1-2): منحنى دالة عرض العمل حسب النموذج الكلاسيكي

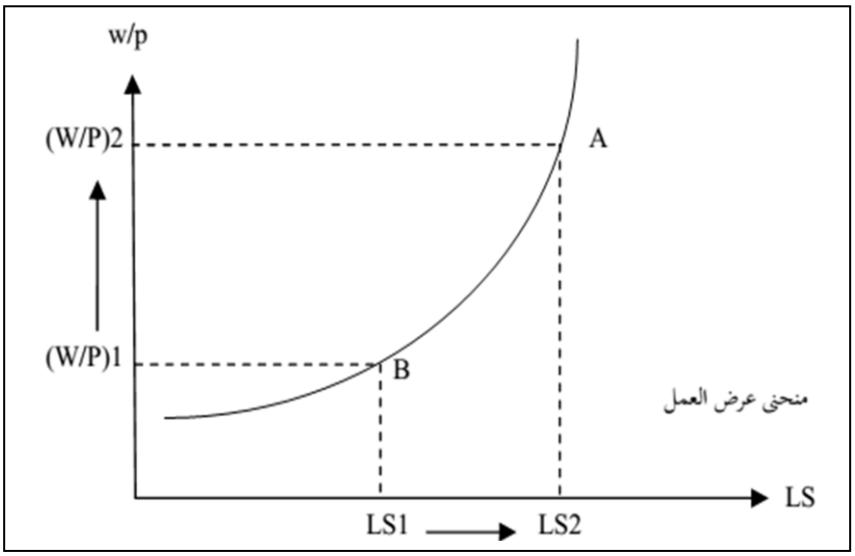

- **توازن سوق العمل:**

يتم التوازن حسابيا في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه اي $Ls = Ld$ ، أما بيانيا يتوازن سوق العمل عند تقاطع منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل ، وعند تقاطع المنحنيين نحصل على الاجر الحقيقي التوازني $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ وهو الاجر الذي يقبله كل من العمال والمؤسسات، وحجم اليد العاملة التوازنية $(L)^*$ ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1-3): توازن سوق العمل حسب النموذج الكلاسيكي

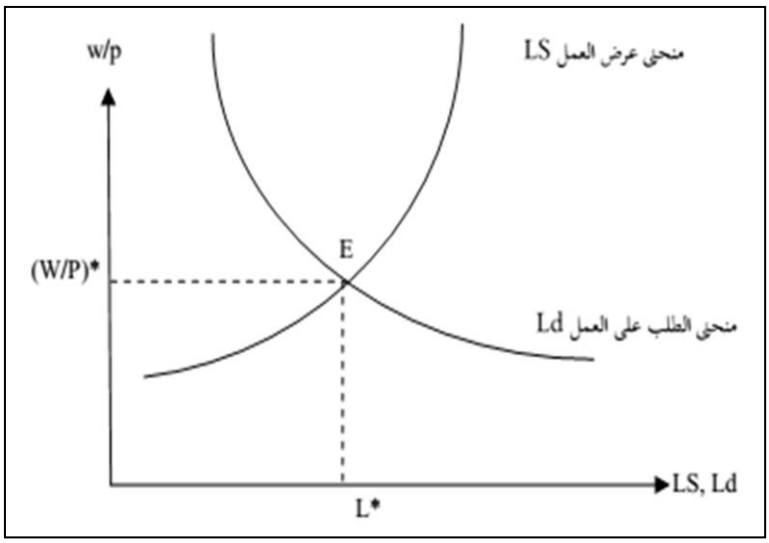

إن نقطة تقاطع المنحنيين Ld مع LS في E تحدد لنا التشغيل التام $(L)^*$ الذي يحقق المساواة بين طلب اليد العاملة والعرض عليها وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ أو معدل الأجر الحقيقي عند الاستخدام الكامل وأي اجر حقيقي يختلف عن $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ يمثل حالة اختلال في سوق العمل، و حسب النظرية الكلاسيكية لا تدوم اي حالة اختلال في سوق العمل بسبب مرونة الأجور.

- **تحديد حجم الإنتاج التوازني:**

يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج والتي تمثل في العلاقة بين الكمية المنتجة من السلع والخدمات وعوامل الانتاج المستخدمة في انتاج هذه الكمية

ويمكن كتابتها كما يلي :

$$Y = f(L, \overline{K} \ldots)$$

حيث :

Y: يمثل حجم الانتاج

$L, \overline{K}$: هي عوامل الإنتاج (العمل , راس المال ثابت)

وبما أنه في الأجر القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي :

$$y = f(L)$$

تشير دالة الانتاج بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

كما أن:

$$f'(L) > 0 \quad \text{و} \quad f''(L) < 0$$

يدل هذا على وجود علاقة طردية بين الانتاج واليد العاملة، أي أنه كلما زاد حجم اليد العاملة يزيد حجم الانتاج، ولكن بمعدلات متناقصة لأن المشتق الثاني لدالة الانتاج سالب (قانون تناقص الغلة)، وعليه يمكن تمثيل دالة الانتاج.

الشكل رقم (1-4): تحديد حجم الانتاج وفق النظرية الكلاسيكية

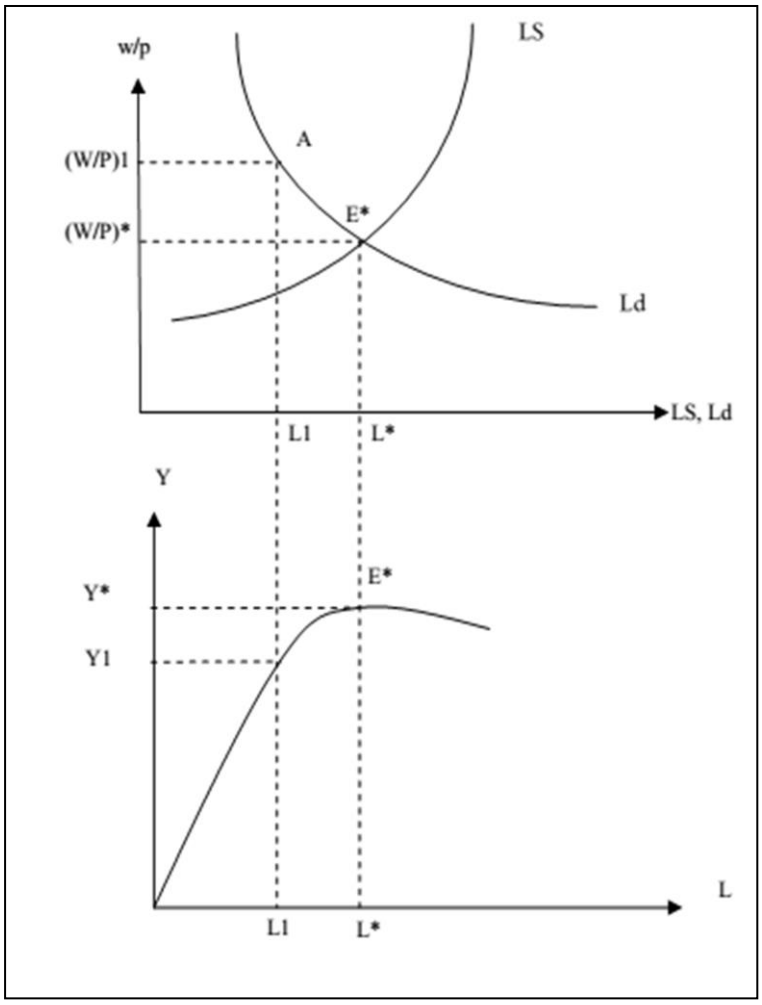

نلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_e" يتحدد مباشرة بشكل تلقائي.

❖ **سوق السلع والخدمات:**

حسب النظرية الكلاسيكية فان العرض يخلق الطلب، وعليه أي ادخار سيتحول إلى استثمار وبضرورة تساوي العرض مع الطلب فان الادخار يتساوى مع الاستثمار، وعند تساويهما يتحدد لنا سعر الفائدة التوازني،

- **دالة الادخار:** يرتبط السلوك الادخاري للافراد بمستويات معدلات الفائدةالسائدة في السوق، حيث فكلما معدل الفائدة ارتفع العائد من توظيف الاموال ويرتفع الادخار والعكس صحيح، وبالتالي هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار، وعليه فإن المحدد الأساسي للأدخار معدلات الفائدة،وبذلك يمكن كتابةدالة الادخار كما يلي:

$$S = f(i)$$

حيث:

$$f'(i) > 0$$

وبما أن الادخار يمثل فائض الدخل عن الاستهلاك، يمكن كتابة معادلة الاستهلاك بالشكل الاتي:

$$C = Y - S$$

فكلما ارتفع مستوى الدخل يؤدي ذلك الى ارتفاع الاستهلاك للقطاع العائلي، في المقابل فإن ارتفاع معدلات الفائدة تؤدي الى زيادة الادخار ما ينتج عنه انخفاض الاستهلاك.

- **دالة الاستثمار:** يمثل الاستثمار استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل، ويرتبط إنشاء استثمار جديد أو توسيع استثمار قائم بعامل رأس المال، وفي كثير من الأحيان يكون رأس المال الشخصي أو التساهمي غير كاف، لذا يلجأ المنظمون إلى الاقتراض وعليه فإن السلوك الاستثماري يرتبط بمعدلات الفائدة، وطبيعة العلاقة التي تربط المتغيرين عكسية، فكلما ارتفع معدل الفائدة عن كفاية الحدية لرأس المال ينخفض الاستثمار، ويمكن كتابة معادلة الاستثمار كالتالي:

$$I = f(i)$$

التوازن في سوق السلع والخدمات: يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات حسابيا عندما يتساوى الادخار والاستثمار، اما بيانيا يحصل التوازن عند تقاطع منحنى الادخار والاستثمار ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-5): توازن سوق السلع والخدمات

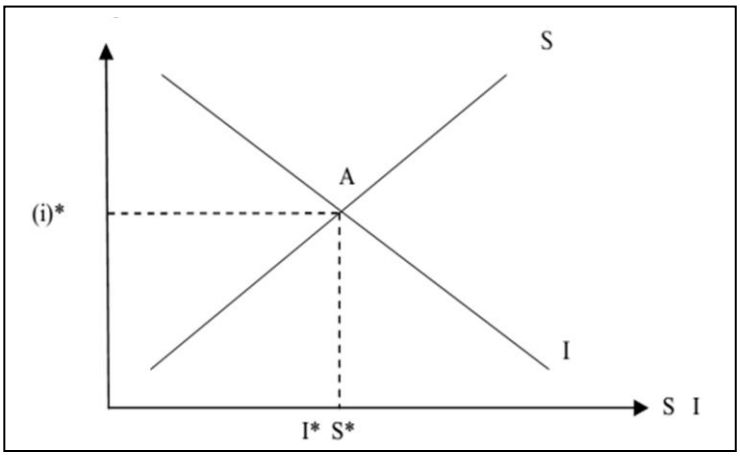

بالنسبة لمعدلات الفائدة التي تحدد التوازن ما بين الادخار والاستثمار معدلات فائدة حقيقية، بمعنى ان الافراد يقومون بتوظيف أموالهم بعد أخذ تقلبات مستويات الاسعار بعين الاعتبار ، بمعنى استبعاد التشوهات السعرية من معدل الفائدة.

كما يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي.

- **التوازن الآني (سوق العمل – سوق السلع والخدمات)**

يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي على حدى لان الكلاسيك يقسمون الاقتصاد الى قسمين: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ويرتكز هذا الانقسام الثنائي للاقتصاد على فرضية حيادية النقود اي انها لا تؤثر على ما يحدث في القطاع الحيقي.

يحتوي النموذج الذي يمثل القطاع الحيقي كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات، أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي :

✓ **سوق العمل :**

$$Ls = f(\frac{W}{P})$$ عرض العمل

$$Ld = f(\frac{W}{P})$$ الطلب على العمل

$Ls =$Ld شرط توازن سوق العمل:

✓ **دالة الإنتاج للفترة القصيرة :** $y = f(L)$

✓ **سوق السلع والخدمات:**

$S = f(i)$ الادخار

$I = f(i)$ الاستثمار

$I = S$ شرط توازن سوق السلع والخدمات

$C = Y - S$ تعريف الاستهلاك :

يحدث التوازن الكلي في القطاع الحقيقي عندما تتوازن السوقان في آن واحد. فتوازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم العمل ومن ثم حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من تحديد كيفية توزيع هذا الدخل (الإنتاج) بين الادخار والاستهلاك.

- **توازن القطاع النقدي في النموذج الكلاسيكي:**

ترتكز تأصيلات المدرسة الكلاسيكية على فرضية حيادية النقود، فمن منظور الكلاسيك فإن النقود تمثل وسيطا لتبادل وبذلك يتم استخدام الأسعار النسبية بدلا من الاسعار المطلقة، ويتجسد التوازن في سوق النقد في صورة المعادلة الكمية للنقود.

❖ **الطلب على النقد:** يعتمد النموذج الكلاسيكي على النظرية الكمية لتحديد دالة الطلب على النقد، و قد شهدت التأصيلات النظرية لسوق النقد جهودا مرتبطة بداية بمعادلة

التبادل لـ «فيشر» بالإضافة إلى صيغة سرعة دوران الدخل « معادلة كامبريدج». ومن خلال الصيغتين تم نمذجة العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، بحيث كل زيادة في عرض النقود يترتب . عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن التغير في كمية النقود يرتبط عكسيا مع قيمتها، ويمثل في نفس الوقت عاملا رئيسيا للضغوط التضخمية. معادلة الطلب على النقود تكتب من الشكل الآتي:

$$Md = \frac{1}{V}PY = KPY$$

حيث:

Md : الطلب على النقود

V : سرعة دوران النقود

P : المستوى العاكم للاسعار

Y : الدخل

K : معامل التناسب

- **عرض النقود:** يعتبر عرض النقود متغير مستقل يتحدد من طرف السلطات النقدية، فهو كمية النقود المتاحة في الاقتصاد، اي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل الدفع والتي تتكون من :
  - نقود قانونية (تتداول بموجب القانون): هي النقود الورقية والنقود المعدنية والتي يصدرها البنك المركزي (السلطات النقدية)، ويرمز لها بالرمز M_1

- نقود ائتمانية (تتداول بموجب الثقة): هي نقود الودائع وتسمى كذلك النقود المصرفية، وتتمثل في تلك النقود المودعة بالبنوك التجارية، بالحسابات البريدية الجارية، بالحسابات الجارية بالخزينة العمومية...الخ. ويرمز لها بالرمز M_2
- إن العلاقة بين النقود القانونية والنقود الائتمانية يحددها البنك المركزي من خلال ما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني الذي هو أساس مضاعف الائتمان وعليه النقود القانونية هي مصدر خلق النقود الائتمانية.

إن عرض النقود لا تحدده الوحدات الاقتصادية، وإنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة ومتنوعة (سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية ...الخ)، والتي تجعل من الصعب فهم آلية طرح النقود والتحكم فيها من قبل السلطات النقدية، ولذلك يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك متغيرا (يتحدد خارج النموذج الاقتصادي).

$$Ms = M_0$$

❖ **التوازن في سوق النقد:**

يتحدد التوازن في سوق النقد بتساوي الطلب على النقود وعرضها أي :

$$Ms = Md \Leftrightarrow M_0 = KPY$$

ويمثل الشكل الموالي التوازن في سوق النقد:

الشكل رقم (1-6): توازن سوق النقد

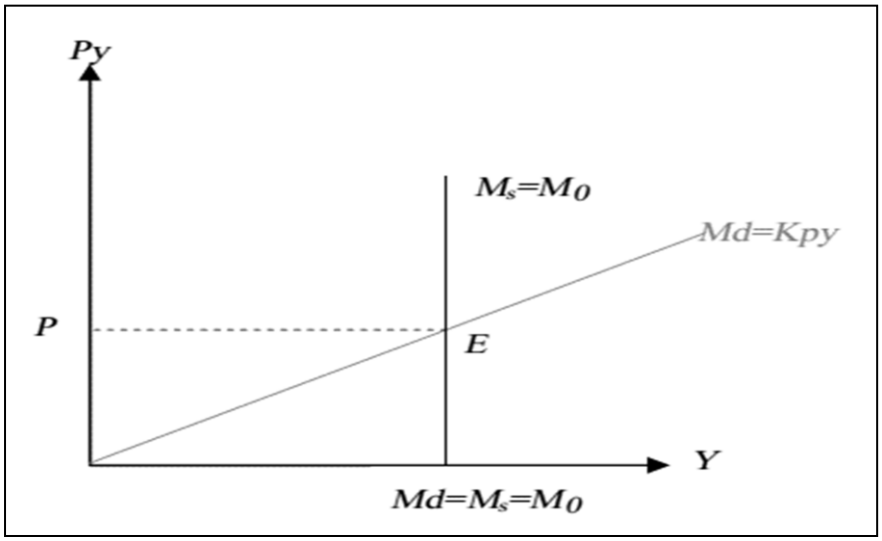

بافتراض أن حجم الدخل الحقيقي Y ثابت، تصبح العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار

من الشكل $P = f(\mathrm{M})$ ، ومن المعادلة يصبح $\mathrm{P} = \frac{M}{\mathrm{Ky}}$ ، وبما أن المقدار Ky ثابت فإن Pيرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية، أما العلاقة بين p و y فهي علاقة عكسية.

2- الطلب الكلي والعرض الكلي عند الكلاسيك:

يحدث التوازن الكلي عند الكلاسيك لما يحدث التساوي بين العرض الكلي والطلب الكلي .

- **العرض الكلي:** استنادا إلى النظرية الكلاسيكية، وحسب نظرية حيادية النقود والنظرية الكمية للنقود فإن الاسعار لاتؤثر على (العرض) لذلك فإن دالة الانتاج بدلالة المستوى العام للاسعار تكون ثابتة، ويمكن تمثيل دالة العرض الكلي بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): منحى دالة العرض الكلي

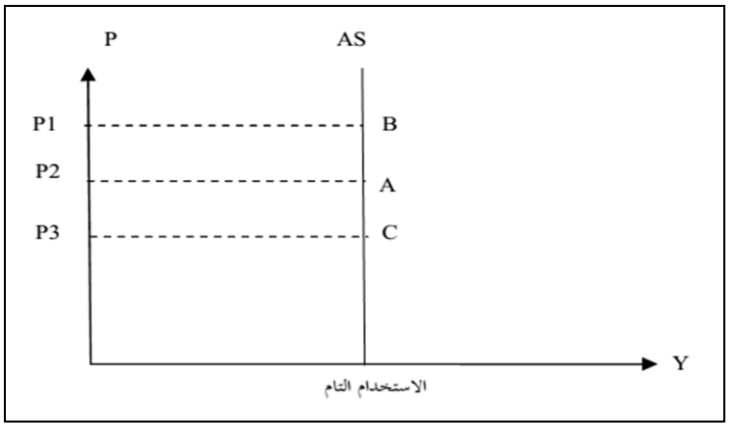

نلاحظ أن منحى العرض الكلي يأخذ التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى (الخط الشاقولي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية، حيث أن التغير في السعر من Pe إلى P2 يشمل أسعار السلع وأيضا أسعار عوامل الإنتاج.

- **الطلب الكلي:** يمثل الطلب على السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج .

وبالتالي يكون منحى الطلب الكلاسيكي سالب الميل، ويمكن توضيح هذا المنحى بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(1-8):منحنى الطلب الكلي

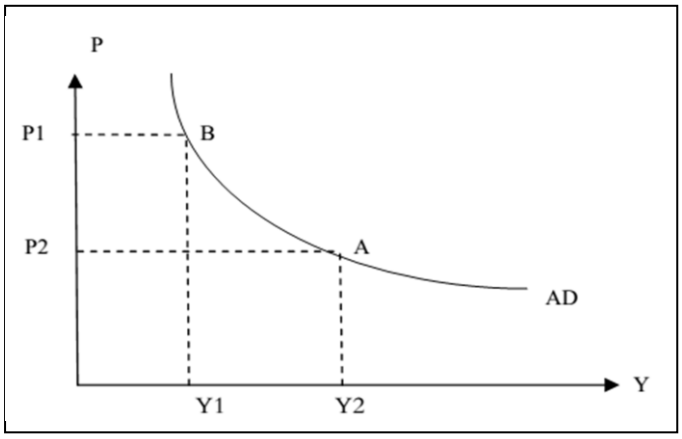

- **التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك:**

يحدث التوازن الاقتصادي الكلي عند توازن الاسواق الثلاثة(سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقد) ، حيث يتحدد حجم العمالة التوازني في سوق العمال، وبتعويضها في دالة الانتاج ليتحدد مستوى الدخل التوازني Y^* دون الاشارة إلى سوق السلع والخدمات أو سوق النقد، وهذا ما يجسد مفهوم الازدواجية الاقتصادية في النموذج الكلاسيكي بمعنى أن شروط العرض تحدد مستوى الانتاج، في حين أن شروط العرض تحدد مستوى الانتاج، في حين شروط الطلب تحدد مستويات الاسعار، بالتالي يحدث التوازن بالتقاء منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي. ويقدم الشكل الموالي التوازن الكلي حسب الكلاسيك:

الشكل رقم (1-9): منحنى التوازن الكلي عند الكلاسيك

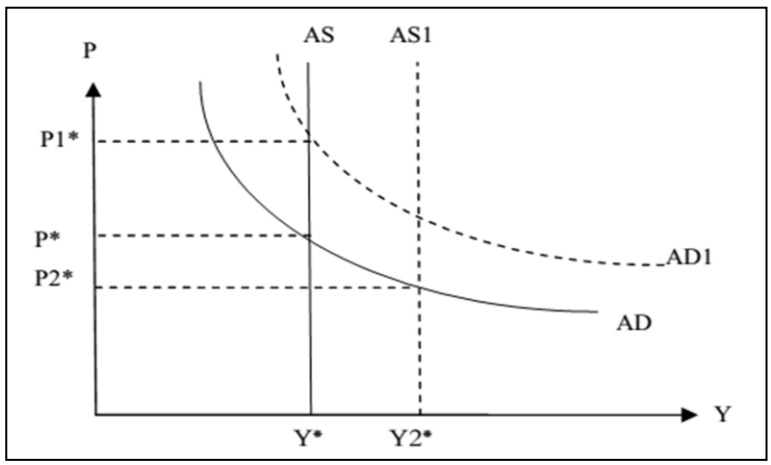

ومن خلال كل ماسبق فإن:

- ✓ حجم الانتاج ثابت لا يتغير الا بتغير حجم اليد العاملة
- ✓ اي تحرك لمنحنى الطلب الكلي لا يؤثر في مستوى الانتاج، وانما يؤثر في المستوى العام للاسعار، فزيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD الى AD_1 محدثا بذلك زيادة في المستوى العام للاسعار.
- ✓ تحركات منحنى العرض الكلي من AS الى AS_1 سيؤدي الى زيادة الانتاج من Y^* الى Y_2^* مع انخفاض في المستوى العام للاسعار من P^* الى P_2^*

IV- حدود النموذج الكلاسيكي:

ان التحليل السابق للنموذج الكلاسيكي انه يمتاز "بالصلابة"، يتجلى ذلك في بساطة النموذج وقوة الروابط ما بين المتغيرات الكلية وأسسها الجزئية بمعنى أنه يمكن تفسير التوازن الكلي بالسلوكيات الجزئية وبالتالي هنالك استمرارية و ارتباط ما بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

و من ناحية أخرى، يمكن التماس هشاشة في هذا النموذج من ناحية الاستخلاصات التي يتوصل إليها حيث يفضلون الكلاسيك اجتناب كل تدخل للدولة سواء كان ذلك . عن طريق السياسات المالية أم السياسات النقدية، الأمر الذي يتنافى مع الحقيقية الاقتصادية خاصة بعد أزمة سنة 1929 الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 بدأت يوم 124 الذي بالخميس الأسود، في الولايات المتحدة جراء انهيار سوق وال سترويت للأوراق المالية وامتدت فيما بعد إلى بقيت أرجاء العالم. ادت هذه الأزمة إلى انكماش رهيب طيلة الثلاثينيات من القرن العشرين حيث أفلست الشركات، ضعف الاستثمار البطالة وازدادت البطالة.

عجز النموذج الكلاسيكي عن تفسير الظاهرة واقتراح حلول ناجعة مما دفع الحكومات الى التدخل واستعمال سياسات توسعية لدعم الاقتصاد. وكثيرا ما اشتققت هذه السياسات من أعمال الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينزوالذي عرض أعماله في كتابه الشهير " النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود" الذي ظهر أول مرة سنة 1936. حيث اعتمد كينز في أعماله على تحطيم القلعة الكلاسيكية واقتراح تفسيرات جديدة جعلت من تدخل الدولة عاملا ضروريا لامتصاص البطالة وبلوغ التشغيل الكامل.

ثانيا: الاطار العام للتحليل الكينزي.

I- فرضيات كينز:

وضع جون مينارد كينز فرضيات معينة تميزت عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض وهي اساس نظريته ومن اهمها :

- يصح التحليل الكينزي في الفترة القصيرة، كما أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن، حيث نادى كينز تدخل الحكومات في الحل المشكلات على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل لأنه كما كتب" على المدى الطويل ، سنكون جميعا في عداد الاموات " لهذا أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن من خلال السياسة المالية والنقدية.
- يرى كينز ان سعر الفائدة هو ثمن عدم الاكتناز او جزاء التخلي عن السيولة النقدية، وان قرار الاستثمار يساعد على زيادة مستوى الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الادخار. أما سعر الفائدة فإنه يؤثر في شكل المدخرات وليس في حجم المدخرات فقد يحتفظ الأفراد بمدخراتهم في شكل سائل، ولكن مستوى سعر الفائدة قد يؤثر في درجة استعداد هؤلاء الأفراد

للتخلي عن السيولة على حساب الاحتفاظ بالنقود التي في حوزتهم وبصفة عامة، فإنه ليس بالفائدة وحدها يحمل الناس عن التخلي عن الاكتناز أو السيولة النقدية، بل إن وجود فرص استثمار ملائمة تقوم على مشاركة عادلة وتدر أرباحا مجزية، هو ما يدفع بقوة إلى تفضيل الاستثمار، والتخلي عن الاكتناز أو السيولة النقدية. وعليه يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية لا تربط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل، كما ترى النظرية التقليدية. فكينز يرى أن الادخار دالة في الدخل وأن تأثير سعر الفائدة على الادخار له تأثير محدود، على عكس النظرية الكلاسيكية، وبذلك يكون بسعر الفائدة دورا مهما في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و من ذلك خلال تأثيره على الاستثمار

- الاقتصاد هو اقتصاد استهلاكي :

يعتبر الفكر الكينزي ان الاستهلاك هو المقرر للانتاج، وان الطلب على السلع هو الذي يؤدي الى خلق العرض، وان اساس المشكلة التي سببت الازمة هو نقص الطلب؛ وهذا يعني ان المفكر الاقتصادي كينز اولى الاستهلاك الأهمية العظمى وجعلها الجزء الاساس من بناء نظريته الاقتصادية ، وأن الميل للاستهلاك والدافع النفسي هو العامل المحرك والبحث في كيفية تحفيز الاستهلاك ليقوم بدوره في البحث من خلال تطبيق قوانين الفكر الكينزي ، اخذ الاقتصادي كينز افكاره من الكلاسيك وصاغها بتعابير نقدية استطاع من خلالها تحديد مستوى الدخل النقدي في المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد الكلي وكلما زاد مستوى الدخل انعكس ذلك على زيادة الاستهلاك، اي الميل للاستهلاك والذي يُقصد به الانفاق على السلع الاستهلاكية، هو اساس تحريك الاقتصاد وحسب كينز ان عدم وجود القدرة الشرائية لضعف الطلب على الاستهلاك يؤدي الى حدوث الازمة .

- الاقتصاد هو اقتصاد ركود (كساد اقتصادي) :

ان النظرية الاقتصادية الكينزية انشأت اساساً في وضع الركود والكساد الاقتصادي الذي امتاز به الاقتصاد الرأسمالي آنذاك والذي انعكس على الاقتصاد العالمي وهي احد المراحل التي تمر بها الدورات الاقتصادية الرأسمالية ، لذلك كان التفكير بالكامل يكرر على كيفية احتواء أزمة الكساد العالمي والبطالة التي ضربت بالبلاد وكذلك الاسعار المنخفضة لسعر الفائدة وقد استنتج من خلال الازمة والوضع المعاش في حينها انه في ظل الكساد ينخفض الطلب على النقود وهذا يعني ان بزيادة الانفاق يزداد حجم الاستخدام دون ان يؤدي ذلك الى ارتفاع سعر الفائدة ، وقد توصل الى نتيجة مناقضة لآراء الكلاسيك هو ان ارتفاع الاجور هو العامل الاساسي لحصول البطالة، ولا يوجد هناك صلة بين الانفاق وارتفاع اسعار الفائدة .

- القيام بعمل اقتصاد تدخلي موجه

يرى كينز بأن آلية العرض والطلب واتاحة الفرصة للقطاع الخاص غير نافعة ولم تأتي أكلها في هذه المرحلة وحصل العجز الذي ادى الى عدم امكانية تحقيق الاستخدام الكامل وتحقيق التوازن الاقتصادي وبصورة خاصة بين الاستهلاك والانتاج من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة اخرى والمبنية على اساس العمالة الكاملة ، وان سبب هذا العجز هو ان الدورة الاقتصادية غير محكومة بقوانين تضبط التطور، وبهذا فإن تدخل الدولة امر ضروري لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي وان التدخل امر محتوم وضروري برأي كينز ولا مناص منه لأن الدولة ممكن ان تطور وتحسن في اوضاع الاقتصاد القومي وتحافظ عليه وتوفر له الحماية لما يكون هدفها حل الاشكالية القائمة وليس فقط تحقيق الارباح ، ويتولد عن ذلك من خلال رسم سياسات مالية واستثمارية وسد النقص الحاصل في مجالات التمويل من خلال الاقراض

والعمل على توازن الاقتصاد في الامد الطويل والذي يحصل في النظام الرأسمالي نتيجة عدم وجود قوانين داخلية تؤدي الى تقليص الفجوة او انهائها، وعودة التوازن سيكون بمستوى اكثر انخفاضا مما يحفز الدولة على زيادة الانفاق الاستثماري لملىء الفجوة والتي من غير الممكن ان يعملها القطاع الخاص وكذلك زيادة الانفاق الاستهلاكي.

II-التوازن الاقتصادي الكلي عند كينز

1- التوازن في النموذج الكينزي البسيط:

يرتكز النموذج الكينزي البسيط على قطاعين فقط وهما القطاع العائلي (الاستهلاك الخاص) وقطاع الأعمال (الاستثمار الخاص). وعليه فإن دالة الطلب الكلي في هذا النموذج هي:

$$AD = C + I$$

- **الاستهلاك والادخار:**

❖ **الاستهلاك:**

وفقا لكينز الاستهلاك هو الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. ويؤثر في الاستهلاك العديد من العوامل أهمها: الدخل، الاسعار، اسعار الفائدة، الاذواق، العادات.....الخ، وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة في الاستهلاك الا ان الدخل يعتبر المصدر الرئيسي للاستهلاك. ويعتبر كينز أول من أهتم بدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك وصاغها على شكل دالة تعبر عن العلاقة الطردية بينهما، كما يلي:

$$C = a + bY$$

حيث:

C : الاستهلاك الكلي

Y: الدخل الوطني

a : الاستهلاك التلقائي

حيث :

$$0 < b < 1 \quad \text{و} \quad a > 0$$

❖ **الادخار:**

يمثل الادخار وفقا لكينز الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، وعلى هذا فالدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار أي أن : $Y = C + S$

وبذلك تكون دالة الادخار كمايلي:

$$S = -a + (1 - b)Y$$

حيث:

a : الادخار المستقل

S : الادخار

Y: الدخل

$(1 - b)$: الميل الحدي للادخار

- **الاستثمار:**

هو الانفاق الذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الاعمال، ويؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ويتوقف قرار الاستثمار على عدة عوامل مثل: الدخل، سعر الفائدة، التقدم التكنولوجي، توقعات رجال الأعمال، الاستثمارات الحكومية.....

ويمكن القول في النموذج الكينزي، بأن الإنفاق الاستثماري المخطط هو دالة متناقصة لسعر الفائدة، ودالة متزايدة الدخل الوطني المستقبلي، ويفترض النموذج الكينزي بأن الإنفاق الاستثماري يكون أقل حساسية لتذبات سعر الفائدة بالمقارنة مع تذبذبات الدخل، وتبعا

للتحليل الكينزي في الأجل القصير، فإن قرارات الاستثمار لا تعتمد على الدخل الوطني الجاري، وإنما على الدخل الوطني المستقبلي أو المتوقع، وبدرجة أقل على مستوى سعر الفائدة. ولهذا نعتبر في نموذج كينز البسيط الإنفاق الاستثماري على أنه خارجي أو مستقل ونعبر عن ذلك بالعبارة:

$$I = I_0$$

- **الدخل الكلي التوازني:**

يتحقق التوازن (توازن سوق السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية) عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي:

❖ **الطلب الكلي :** يتكون نموذج كينز البسيط من عنصرين: الاستهلاك (C) والاستثمار (I) إذن الطلب الكلي يتعلق بقطاع الأعمال وانفاق قطاع العائلات:

الطلب الكلي(الانفاق الكلي) = الاستهلاك + الاستثمار

ويكون منحنى الطلب الكلي موازيا لمنحنى دالة الاستهلاك ولكن أعلى منه.

❖ **العرض الكلي:** يمثل العرض الكلي في نموذج كينز البسيط المستويات المختلفة المرغوبة والممكن انتاجها. وبذلك يكون منحنى العرض الكلي عبارة عن خط 45° حيث ينتج المجتمع في هذا الخط مايستهلكه.

بما ان العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي الذي رمزنا إليه بالرمز Y

وهكذا يمكن كتابة شرط التوازن:

$$Y = C + I$$

ومنه يكون الدخل التوازني :

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0)$$

2- التوازن في النموذج الكينزي المكون من ثلاث قطاعات :

- **أدوات تدخل الحكومة:**

بإدخال الحكومة في النموذج الاقتصادي البسيط، نتحول من نموذج ذي قطاعين إلى نموذج ذي ثلاثة قطاعات، ويمكن للحكومة أن تؤثر في مستوى الدخل بعدة أساليب هي:

- ❖ **الإنفاق الحكومي:** يتكون مما تنفقه الحكومة في إطار التزاماتها أمام المجتمع وترمز له بالرمز G
- ❖ **الضرائب:** وهي تمثل ما تستلمه الحكومة من الأفراد والمؤسسات وترمز له بالرمز T
- ❖ **التحويلات الحكومية:** وتتكون مما تدفعه الحكومة للأفراد والمؤسسات ونرمز لها بالرمز R مثل :مدفوعات الضمان الاجتماعي، تأمين البطالة.

- **المعادلات السلوكية للقطاعات المكونة للنموذج:**

- ✓ **القطاع العائلي:** تجدر الاشارة ان تغيرا جوهريا يطرأ على المعادلة السلوكية للاستهلاك والادخار بحيث تصبح تكتب بدلالة الدخل المتاح Y_d بدلا من الدخل Y.

$$C = a + b\,Y_d$$

$$S = -a + s\,Y_d$$

ويمثل الدخل المتاح القيمة النقدية للدخل التي يمكن أن يتصرف فيها الأفراد استهلاكا وادخاراً، وهي تمثل الدخل منقوصا منه مجموع الضرائب مضافا إليه التحويلات أي:

$$Y_d = Y - T + R$$

- ✓ **قطاع الأعمال:** تفترض في هذا الجزء من الدراسة أن الاستثمار مستقل عن الدخل ويكتب من الشكل:

$$I = I_0$$

- ✓ **القطاع الحكومي :**

المعادلة السلوكية للضرائب: يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل وبالتالي تكتب من الشكل :

$$T = To$$

كما يمكن أن تكون الضرائب دالة تابعة للدخل وتكتب من الشكل:

$$T = T_o + t_Y$$

الإنفاق الحكومي: تفترض أن الإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل أي:

$$G = G_o$$

التحويلات الحكومية: تفترض أن التحويلات مستقلة عن الدخل أي:

$$R = R_o$$

استخراج عبارة الدخل التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات بوجود القطاع الحكومي يتغير تعريف الطلب الكلي ليحتوي على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات على النحو الآتي:

$$AD = C + I + G$$

كما أن الاستهلاك سوف يعتمد الآن على الدخل المتاح .

- **الدخل التوازني في اقتصاد متكون من ثلاثة قطاعات:**

بوجود القطاع الحكومي يتغير تعريف الطلب الكلي ليحتوي على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وبذلك يصبح الطلب الكلي على النحو الاتي:

$$AD = C + I + G$$

أما الضرائب وتحويلات فيدخلان في النموذج من خلال دالة الاستهلاك التي تصبح تابعة للدخل التصرفي لأن هناك جزء من الدخل تستلمه الحكومة على شكل ضرائب كما تدفع جزء منه على شكل تحويلات .

وبالتالي تصبح عبارة الدخل التوازني كما يلي:

$$Y^* = \frac{1}{1 - b + bt}(a + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0)$$

- **اثر المتغيرات الخارجية في الدخل:**

✓ اثر تغير الاستهلاك التلقائي على الدخل:

$$\Delta Y = Ke_a \Delta a$$

$$Ke_a = \frac{1}{1 - b + bt}$$

ويسمى مضاعف الاستهلاك

✓ اثر تغير الاستثمار التلقائي على الدخل:

$$\Delta Y = Ke_a \Delta I_0$$

$$Ke_I = \frac{1}{1 - b + bt}$$

ويسمى **مضاعف الاستثمار**

✓ اثر تغير الانفاق الحكومي على الدخل:

$$\Delta Y = Ke_G \Delta G_0$$

$$Ke_G = \frac{1}{1 - b + bt}$$

ويسمى **مضاعف الانفاق الحكومي**

✓ اثر تغير التحويلا على الدخل:

$$\Delta Y = Ke_R \Delta R_0$$

$$Ke_R = \frac{b}{1 - b + bt}$$

ويسمى **بمضاعف التحويلات**

✓ اثر تغير الضرائب على الدخل:

$$\Delta Y = Ke_T \Delta T_0$$

$$Ke_T = \frac{-b}{1 - b + bt}$$

ويسمى **بمضاعف الضرائب**

- **معادلة الميزانية العامة للدولة :**

تمثل الميزانية العامة للدولة مجموع الايرادات مطروحا منها النفقات، ونعبر عن الميزانية بالمعادلة الآتية:

$$BS = T - G - R = T_0 + tY - G_0 - R_0$$

$$Bs = (T_0 - G_0 - R_0) + tY$$

- ✓ تكون الميزانية متوازنة عندما تكون $BS = 0 \Leftarrow T = G + R$
- ✓ تكون الميزانية في حالة فائض عندما تكون $BS > 0 \Leftarrow T > G + R$
- ✓ تكون الميزانية في حالة عجز عندما تكون $BS < 0 \Leftarrow T < G + R$

ويعتمد فائض الميزانية على مستوى الدخل، حيث كلما كان الدخل مرتفعا تتجه الميزانية الى الفائض والعكس صحيح.

- ✓ **مضاعف الميزانية المتوازنة:**

اذا افترضنا تغير متساويا في الضرائب والتحويلا فهذا يؤدي إلى تغير في الدخل التوازني.

لدينا:

$$\Delta T = \Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}\Delta G + \frac{-b}{1 - b + bt}\Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1 - b}{1 - b + bt}\Delta G$$

ومنه $K_{Bs} = \frac{1-b}{1-b+bt}$

3- التوازن في النموذج الكينزي المكون من أربعة قطاعات قطاعات :

نقوم بادخال القطاع الرابع (قطاع العالم الخارجي) في النموذج الاقتصادي اي اننا أصبحنا نتعامل مع اقتصاد مفتوح ، وسنتناول أثر التجارة الدولية على مستوى الدخل في الدولة، وهذه التجارة تتمثل في صفقات التصدير والاستراد.

- **الصادرات:**

هي ذلك الجزء من الناتج الوطني المحلي المباع الى العالم الخارجي بمعنى أنها تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني.(اي تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي)

تعتبر الصادرات متغير خارجي لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني غير مرتبط بالدخل الوطني بل هو دالة لدخول العالم الخارجي وإلى سياسات تجارية بين الدول والى نسبة الاسعار المحلية للاسعار الخارجية. وبما أن هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية، لذلك نفترض أن الصادرات متغير مستقل، وعليه تكتب دالة الصادرات كمايلي:

$$X = X_0$$

- **الواردات:**

تمثل الواردات البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد، ونرمز لها بالرمز M، وبخلاف الصادرات فإن مستوى الواردات يكون مرتبط بمستوى الدخل الوطني ونكتب دالة الواردات بالشكل الآتي:

$$M = M_0 + mY$$

أما الفرق بين الصادرات والواردات فيمثل الميزان التجاري.

- **الدخل التوازني في نموذج يتكون من أربعة قطاعات:**

وبما أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح قيمة إجمالي الناتج الوطني لأن إجمالي الناتج الوطني يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن، وعليه تصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

وبذلك تكون عبارة التوازن كما يلي:

$$Y^* = \frac{1}{(1 - b + bt + m)}(a + I_0 + G_0 + bT_0 + bR)$$

- **معادلة الميزان التجاري:**

يصطلح على الميزان التجاري صافي الصادرات، وهو بذلك يمثل قيمة الصادرات مطروحا منها الواردات. ويتم التعبير عنه بالمعادلة الآتية :

$$NX = X_0 - (M_0 + mY)$$

✓ ويكون الميزان التجاري متوازن عندما تكون الصادرات مساوية للواردات أي:

$$NX = 0$$

✓ يكون الميزان التجاري في حالة فائض عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات أي:

$$NX > 0$$

✓ يكون الميزان التيجاري في حالة عجز عندما تكون الصادرات أصغر من الواردات أي:

$$NX < 0$$

- **التغيرات في الانفاق المستقل وأثرها على الدخل التوازني:**

❖ **اثر تغير الاستهلاك التلقائي على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_a \Delta a$$

$$Ke_a = \frac{1}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى مضاعف الاستهلاك

❖ **اثر تغير الاستثمار التلقائي على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_a \Delta I_0$$

$$Ke_I = \frac{1}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى **مضاعف الاستثمار**

❖ **اثر تغير الانفاق الحكومي على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_G \Delta G_0$$

$$Ke_G = \frac{1}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى **مضاعف الانفاق الحكومي**

❖ **اثر تغير التحويلا على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_R \Delta R_0$$

$$Ke_R = \frac{b}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى **بمضاعف التحويلات**

❖ **اثر تغير الضرائب على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_T \Delta T_0$$

$$Ke_T = \frac{-b}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى بمضاعف الضرائب

❖ **اثر تغير الواردات على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_T \Delta M_0$$

$$Ke_M = \frac{-1}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى مضاعف الواردات

❖ **اثر تغير الصادرات على الدخل:**

$$\Delta Y = Ke_T \Delta X_0$$

$$Ke_T = \frac{1}{1 - b + bt - m}$$

ويسمى مضاعف الصادرات

الفصل الثالث :

النظرية النقدية الحديثة

محتوى الفصل:

أولا: البناء النظري لدالة الطلب على النقود عند فريدمان

ثانيا: البناء الرياضي لدالة الطلب على النقود عند فريدمان

ثالثا: النموذج الصالح للاختبار والانتقادات الموجه له

تمهيد:

لم يمضي وقت طويل على ظهور الفكر الكيتري حتى بدأ شيوع أفكار إقتصادية جديدة تختلف عن الأفكار الكيترية ، وظهر ما يعرف بالمدرسة النقدية أو النقديي «**Monétaires**» ولقد نشأت بضبط بعد الحرب العالمية الثانية اي بداية الخمسينات و يمكن تعريف النقديين ببساطة بأنهم « من يعتقدون بأن تنظيم العرض النقدي هو أكثر أهمية من إستخدام الوسائل الإقتصادية الأخرى في التأثير على النشاط الاقتصادي » و من ثم بدأ النقديون محاولات لإعادة التأكيد على الأهمية الإقتصادية للسياسات النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال طرح نظرية جديدة للطلب على النقود .

ويعتبر ميلتون فريدمان من أبرز مؤسسيها ففي عام 1956 طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود لفيشر - إلا أن تحليل فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كمبريدج منه إلى تحليل فيشر .

ولقد حفر تحليل السيولة عند كبير على الأقل على الإنتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات التي بنيت على أساسها النظرية الكمية لفيشر إلى صيغة الأرصدة النقدية ، و هو إنقال النقود من دورها كوسيط للتبادل إلى إعتبارها أصلاً من الأصول تطلب لذاتها أما بالنسبة لفريدمان فقد إعتبر الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة نظرية رأس المال و التي تم بتكوين الميزانية « محفظة الأصول ».

أولا: البناء النظري لدالة الطلب على النقود عند فريدمان

ميز فريدمان بين حائزي الأصول النهائيين والذين تمثل النقود. بالنسبة لهم شكل من أشكال الثروة و بين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأس مالية .

I. الطلب على النقود عند حائزي الثروة النهائيين :

يرى فريدمان أن الطلب على النقود بالنسبة لحائزي الثروة النهائيين يعتمد على أربع متغيرات وهي:

1- الثروة الكلية :

الثروة بالنسبة لفريدمان هي المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائز الثروة على حيازتها، ولكننا نعلم ان تقديرات الثروة الكلية نادرا ما تكون متاحة لذلك لابد من استخدام مؤمن بديل للثروة هو الدخل

وبما ان الدخل الجاري معرض للتقلبات في الاجل القصير استخدم فريدمان المفهوم الدخل الدائم الذي طوره في نظريته للاستهلاك ليعطيه بعدا طويل الاجل ، وبلغة مبسطة فان الدخل الدائم هو عبارة عن القيمة الحالية لكل المصادر المستقبلية المتوقعة للدخل ، او انه متوسط الدخل المتوقع في المدى البعيد اي انه دخل يتميز بالاستقرار. وهذا الاستقرار هو ما يجعله صالحة للاستخدام كمأمن للثروة .

اذن فالثروة الكلية ماهي إلا القيمة الحالية لتدفقات الدخل عبر الزمن والتي نعرف صيغتها في:

$$w = \frac{y_p}{i}$$

2- تقسيم الثروة بين ثروة بشرية واخرى غير بشرية :

تتمثل الثروة البشرية W_h في المقدرة الشخصية لاكتساب الدخل، وهي تختلف عن عناصر الثروة غير البشرية مثل: الأراضي، المنازل ..... ولكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية W_n أو العكس ليس بالأمر البسيط لوجود قيود تحد من هذا التحويل، وتتكون الثروة غير البشرية في:

- الاصول العينية غير البشرية
- الاصول المالية والتي تنقسم بدورها الى قسمين:
  - الاصول ذات المردود الثابت بالقيمة الاسمية، والتي يمكن تمثيلها بالسندات
  - الاصول ذات المردود المتغير التي تتمثل في الاسهم، وهي عبارة عن ديون تعطي لحاملها الحق في الحصول غلى نسبة معينة من أرباح المشروعات
- الاصول النقدية وهي عبارة عن قيمة

الشكل رقم (1-3): الثروة البشرية و غير البشرية

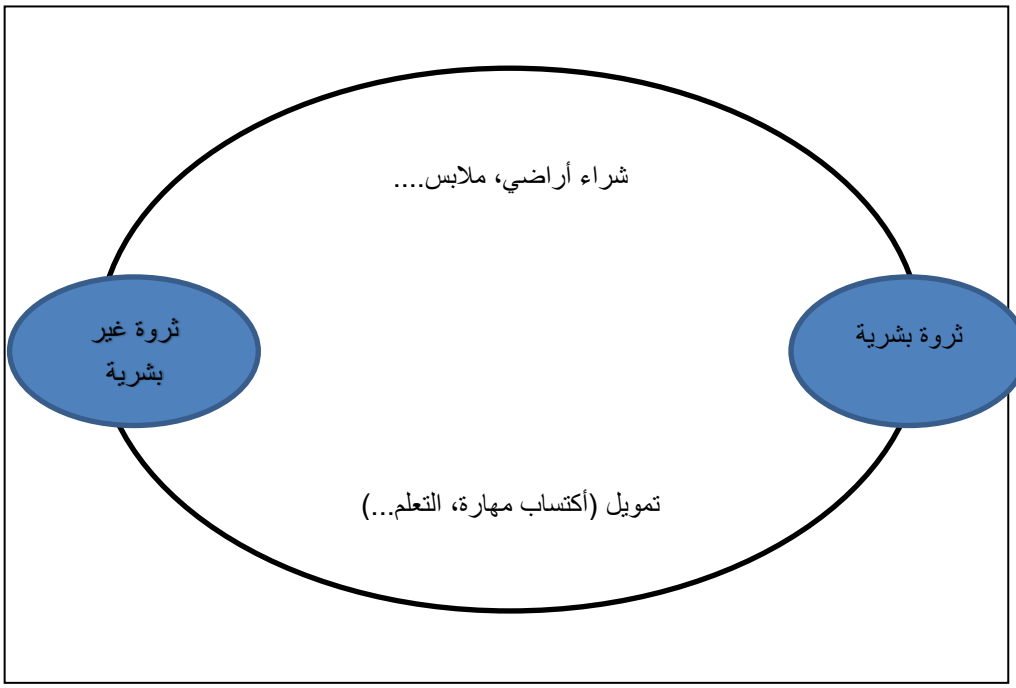

3- العوائد المتوقعة على النقود والأصول الأخرى :

تأخذ على سبيل المثال السندات كأصل بديل للنقود في حالة التضخم يميل سعر الفائد الى الارتفاع فينخفض السعر السوقي للسند. مما يسبب خسارة رأسمالية للحائز السند إذا أقدم على بيعه وقد تفوق الخسارة الرأسمالية الفائدة الاسمية التي حصل عليها حائز السند ، مما يجعل معدل العائد على السند اقل من معدل العائد على النقود. ومن ثم فإن حيازة النقود "الطلب على النقود". يصبح مفضلا عن حيازة "الطلب على السندات"[1]

وبالتالي وبومجب مبدأ الاحلال بين النقد وهذه الاصول، تكون العلاقة عكسية بين الطلب على النقد وتكلفة الفرصة السانحة.

ولكننا نعرف ان مردود الاصول يتكون من عنصرين :

- يتمثل العنصر الأولى فى الدخل الذي يدره الأصل في شكل معدل الفائدة: r_b بالنسبة للسندات r_e بالنسبة للاسهم، أوفي شكل خدمات بالنسبة للأصول العينية والنقد نفسه.
- ويتمثل العنصر الثاني في الربح (أو الخسارة) في الرأس المال الذي يترتب على تغيرات أسعار السوق لهذه الأصول (الأسهم والسندات) وتغيرات مستوى الأسعار العالم.

❖ <u>بالنسبة لتغيرات أسعار الأصول</u>، يمكن اعتبارها كما يلي:

نعلم أن هذه التغيرات تنجر عن تغيرات معدل الفائدة السوقي،حيث يؤدي ارتفاع معدل الفائدة السائد في السوق إلى انخفاض في السعر السوق السند أو للسهم (و العكس عند انخفاضه)، و بالتالي ينخفض مردود السند أو السهم (يرتفع)، أي أن تكلفة الفرصة السانحة للاحتفاظ بالنقد تنخفض (ترتفع).

[1] ورغم أن منهج التحليل واضح ويؤدي الى نتيجة أن ارتفاع معدل الفائدة سيؤدي الى انخفاض الطلب على النقود الا أن فريدمان لم يرغب في التوصل الى هذه النتيجة لأنه كان يريد التوصل الى نفس النتيجة التي توصل إليها فيشر وهي ان سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود.

أما قياس معدل هذه التغيرات فإنه يتمثل في معدل تغير سعر الفائدة السوقي:

بالنسبة للسندات: $$\frac{dr_b}{dt} \times \frac{1}{r_b} = \frac{\frac{dr_b}{r_b}}{dt}$$

بالنسبة للاسهم: $$\frac{dr_e}{dt} \times \frac{1}{r_e} = \frac{\frac{dr_e}{r_e}}{dt}$$

❖ أما بالنسبة لتغيرات مستوى الأسعار العام الذي يمس الأسهم و الأصول العينية، فإنه يمكن اعتبارها كما يلى:

بالنسبة للأسهم: بالإضافة إلى العصرين السابقين الذين يشكلان مردود السهم يمكن أن نضيف عنصرا ثالثا يتمثل في معدل تغير مستوى الأسعار العام.

$$\frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt} = \frac{\frac{dp}{p}}{dt}$$

هكذا فارتفاع المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع في القيمة الإسمية للسهم وبالتالي في المردود الاسمي، أي أن معدل تغير مستوى الأسعار العام يزيد من تكلفة الفرصة السانحة للاحتفاظ بالنقد، بما يستوجب إضافة إلى مردود السهم.

أما بالنسبة للاصل العيني، فوضعه يشبه تماما وضع السهم، أي أن ارتفاع مستوى الأسعار العام (انخفاضه) يؤدي إلى ارتفاع القيمة الاسمية للأصل (انخفاضها)، و بالتالي لابد من الأخذ بعين الاعتبار لهذا الارتفاع (الانخفاض) في القيمة عند حساب تكلف الفرصة السانحة

للاحتفاظ بالنقد، ويتمثل ذلك في معدل تغير مستوى الأسعار العام المعرف في الفقرة السابقة.

هكذا يكون المتغير الأول في جملة المتغيرات المكونة لتكلفة الفرصة الساحة هو:

- ✓ المستوى العام للأسعار(P) ،

أما المتغيرات الأخرى فهي كالتالي:

- ✓ مردود سند قيمته دينار واحد خلال فترة زمنية ما:

$$r_b - \frac{1}{r_b} \times \frac{dr_b}{dt}$$

- ✓ مردود سهم قيمته دينار واحد خلال فترة زمنية ما:

$$r_e - \frac{1}{r_e} \times \frac{dr_e}{dt} + \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}$$

- ✓ مردود أصل عيني قيمته دينار واحد هو:

$$1 \times \frac{\frac{dp}{p}}{dt} = \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}$$

4 - متغيرات أخرى :

التغيرات الحاصلة في أذواق الأفراد ومدى تفضيلهم للنقود نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تظرأ على العوامل والشروط الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل درجة التأكد والتحركات الجغرافية، حيث يمكن ان تؤدي إلى زيادة تفضيل الأفراد للنقود السائلة والتي يمكن تلخيصها في متغيرواحد نرمز له بالرمز U.

II. الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الأعمال:

عند بحث طلب مؤسسات الأعمال على النقود عند فريدمان يقر على أن قدرة الأخيرة لا تخضع لقيد الثروة الكلية الذي يخضع له حائزوا الأصول النهائيين ، لأن الكمية الكلية من رأس المال المتجسد في الأصول الإنتاجية بما فيها النقود هي متغيرات يمكن ان تحصل عليها المؤسسة لتعظيم عوائدها كما أنها يمكن ان تحصل على رأس مال اضافي بطرح أسهم أو اصدار سندات في سوق رأس المال، لذلك لا يوجد سبب عند فريدمان لادخال الثروة الكلية أو الدخل الدائم كمقياس للثروة الكلية ، كمتغير في دالة الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الاعمال ، بينما يكون مرغوبا في ادخال متغير الدخل الدائم في دالة الطلب على النقود بواسطة مؤسسات الاعمال وهذا المتغير هو حجم المؤسسة (والذي يتحدد على أسس مختلفة) كما ان مؤسسات الاعمال تستطيع شراء خدمات الثروة البشرية (العمل والتنظيم) وخدمات الثروة غير البشرية من السوق(آلات معدات .....)، كما أن معدل العائد على الاصول البديلة للنقود تحدد التكلفة الصافية التي تحملها مؤسسات الأعمال نتيجة حيازة مقدار معين من الأرصدة النقدية .

ثانيا: البناء الرياضي لدالة الطلب على النقود عند فريدمان

سوف نهتم هنا بالطلب على النقد من طرف الوحدات الاقتصادية الحائزةعلى الثروة في نهاية المطاف: اي العائلات.

I. الصياغة الرياضية:

حاول فريدمان مثله مثل كينز أن يجيب على السؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود ؟

في اجابته على هذا السؤال لم يحلل فريدمان الدوافع الخاصة بحيازة النقود كما فعل كينز ، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود من هذا المنطق عبر فريدمان عن صياغة دالة الطلب على الارصدةالنقدية، بالقيمة الاسميةكما يلي :

$$M^d = f(\frac{y}{r}, W, r_e - \frac{1}{r_e} \times \frac{dr_e}{dt} + \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, r_b - \frac{1}{r_b} \times \frac{dr_b}{dt}, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U)$$

هذه الدالة الأخيرة يمكن إختصارها وذلك بالاستعانة عن بعض المتغيرات بافتراض مايلي:

- أن r_e ، r_b (الاصول المالية) ثابتان.
- أن معدل الفائدة السوقي r ماهو إلا متوسط معدلات الفوائد الاخرى r_e و r_b ثابتان عبر الزمن، فإنه لا داعي لاعتبار تغيرات أسعار الأصول الموافقة لها.
- هكذا تصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$M^d = f(y, W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U)$$

وللتعامل أكثر بهذه الدالة، يفترض فريدمان أنها متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة للدخل y والمستوى العم للأسعار p أي أن:

$$f\left(y, W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U\right) = \lambda f(y, W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U)$$

حيث يمثل:

λ : عددا حقيقيا موجب:

- فإذا افترضناه مساويا لـ $(\frac{1}{p})$ يكون لدينا:

$$\frac{1}{p} \times M^d = \frac{1}{p} f(\boldsymbol{y, W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U})$$

$$= f(\frac{\boldsymbol{y}}{\boldsymbol{p}}, \boldsymbol{W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{p}, U})$$

$$\frac{M^d}{p} = f(\frac{\boldsymbol{y}}{\boldsymbol{p}}, \boldsymbol{W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, U})$$

تمثل هذه العلاقة الطلب على النقدبالقيمة الحقيقية، كما تفيد بأن الطلب على النقد (بالقيمة الاسمية) في علاقة تناسب طردي مع المستوى العام للاسعار، وهذا ينتج في الواقع عن فرضية سابقة (تجانس الدالة من الدرجة الاولى بالنسبة لمستوى الاسعار العام).

- اما اذا افترضنا أن λ مساويا لـ $(\frac{1}{y})$ يكون لدينا:

$$\frac{1}{y} \times M^d = \frac{1}{y} f(\boldsymbol{y, W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, p, U})$$

$$= f(\frac{\boldsymbol{y}}{\boldsymbol{y}}, \boldsymbol{W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{y}, U})$$

$$\frac{M^d}{y} = f(\boldsymbol{W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{y}, U})$$

وإذا وضعنا $\left(\boldsymbol{F = \frac{1}{V}}\right)$ فإنه يصبح لدينا:

$$\frac{M^d}{y} = \frac{1}{V(\boldsymbol{W, r_e, r_b, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{y}, U})}$$

وبما أن $Y = yP$ حيث يمثل (y) الدخل الحيقي، فإنه يكون لدينا:

$$y = M^d \times V\left(\boldsymbol{W, r_e, r_b}\ , \frac{\boldsymbol{dp}}{\boldsymbol{dt}} \times \frac{\boldsymbol{1}}{\boldsymbol{p}}, \frac{\boldsymbol{p}}{\boldsymbol{y}}, \boldsymbol{U}\right)$$

تمثل هذه المعادلة معادلة النظرية الكمية المعتادة، حيث يمثل V سرعة تداول النقد بالنسبة للدخل، ولكن عوض أن تكون (V) ثابتة ومحددة بالعوامل المؤسسية، كما هو الحال بالنسبة للكلاسيك، فإنها تصبح دالة لمتغيرات إقتصادية عند فريدمان.

II . إشارت المشتقات الجزئية لطلب على النقد:

بعد تحديد النموذج العام لطلب على النقود، سوف نهتم بأثر المتغيرات المختلفة المكونة للنموذج العام على الطلب على النقود.

فإذا وضعنا جانبا المتغير المؤسسي $(\boldsymbol{U})$ واعتبرنا الدالة:

$$M^d = f\left(\boldsymbol{W, w, r_e, r_b}\ , \frac{\boldsymbol{dp}}{\boldsymbol{dt}} \times \frac{\boldsymbol{1}}{\boldsymbol{p}}, \frac{\boldsymbol{p}}{\boldsymbol{y}}\right)$$

يمكننا تحديد إشارات المشتقات الجزئية كما يلي، بافتراض في كل مرة بقاء كل المتغيرات الاخرى على حالها:

- بالنسبة للثروة :

$$\frac{\boldsymbol{\partial M^d}}{\boldsymbol{\partial W}} > \boldsymbol{0}$$

نظرا لكون النقد سلعة عادية، كلما زادت الثروة زاد الطلب على النقد:

- بالنسبة لمعدلات المردود:

$$\frac{\partial M^d}{\partial r_e} < 0 \quad , \quad \frac{\partial M^d}{\partial r_b} < 0 \, , \quad \frac{\partial M^d}{\partial \gamma \left(\frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}\right)} < 0$$

أي ان الطلب على النقد ينخفض (يرتفع) كلما إرتفعت (إنخفضت) معدلات مردود الأصول الاخرى :

- بالنسبة للمعدل w:(نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية)

$$\frac{\partial M^d}{\partial w} > 0$$

كلما كانت نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية مرتفعة (منخفضة)، إرتفع (إنخفض) الطلب على النقد.

- أخيرا لدينا العلاقة :

$$\frac{M^d}{P} = f\left(y, w, r_e, r_b \, , \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{y}\right)$$

التي تفيدنا بأن هناك تناسبا طرديا بين الطلب على النقد ومستوى الأسعار العام، أي أن الطلب على النقد يزيد (ينقص) عندما يرتفع (ينخفض) مستوى الأسعار وذلك بشكل تناسبي:

$$\frac{\partial M^d}{\partial P} = f\left(y, w, r_e, r_b \, , \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, \frac{p}{y}\right)$$

بطبيعة الحال كل علاقة على حدة معرفة تحت فرضية "كل المتغيرات الاخرى تبقى على حالها." باعتبار أن بعض هذه الآثار سالب و البعض الآخر موجب فايجاد الأثر الصافي لكل المتغيرات

على الطلب على النقد يستلزم من الناحية التحليلية، تحديد قيمة أو أهمية كل أثر، و هو أمر عملي بطبيعة الحال، مما يؤدي بنا إلى تعيين نموذج صالح للإختبار.

ثالثا: النموذج الصالح للاختبار والانتقادات الموجه له

إذا بلغت هذه النظرية التحليلية هدفها في إنتقاء المتغيرات المختلفة المحددة للطلب على النقد، فإنه يصعب على الباحث أن يتأكد من أهمية أثر كل منها واستقراره عبر الزمن، أو بعبارة أخرى يجب التحقق من إستقرار هذه الدالة عبر الزمن.

في الواقع، هذا هو المشكل الأساسي الذي اعتنى به FRIEDMAN ليخرج بنموذج مبسط وقابل للتقدير و الإختبار الإحصائي (1959).

I. تقدير النموذج:

قام فريدمان بترتيب المتغيرات المختلفة ووضع متغير الدخل الدائم في مقدمتها و أعطاه الدور الأساسي. أما معدلات المردود معدل الفائدة وتغيرات الأسعار، فلا تلعب إلا دورا ثانويا و باعتبار أن الوحدات الإقتصادية قد أخذت في الحسبان معدل الفائدة عند تقديرها للدخل الدائم، ونظرا كذلك لكونه عبارة عن متوسط للأولى، وأنه يتغير في نفس الإتجاه الذي تتغير فيه فلا داعي لإدخال هذا النوع من المتغيرات بشكل منعزل في عملية الإختبار العملي.

هكذا، إقترح FRIEDMAN دالة للطلب على الأرصدة النقدية بالقيمة الحقيقية وهي :

$$\frac{M^d}{NP_p} = \gamma \left(\frac{Y_p}{NP_p} \right)^{\sigma}$$

حيث يمثل:

M^d : الطلب على النقد بالقيمة الإسمية، و هو يساوي الرصيد النقدي المتداول (أي أن الرصيد النقدي الدائم و المقاس متساويان)

P_p: مستوى الأسعار العام الدائم

Y_p: الدخل الدائم الكلي بالقيمة الإسمية

N : عدد السكان (يفرض أن عدد السكان الدائم والمقاس متساويان

γ و σ : وسيطان يمثل الأول (γ) وحدات القياس، و الثاني (σ) مرونة الطلب على الأرصدة النقدية بالنسبة للدخل الدائم.

تعبر هذه الدالة عن الطلب على الأرصدة النقدية الدائمة الحقيقية لكل فرد (حسب العلاقة السابقة) كما يمكن أن تعبر عن الطلب الكلى عليها، حسب العلاقة التالية:

$$\frac{M^d}{P_p} = \gamma \left(\frac{Y_p}{NP_p}\right)^{\sigma} N = \gamma N^{1-\sigma} . Y_P^{\sigma} . P_P^{-\sigma}$$

$$= \gamma N^{1-\sigma} . y_P^{\sigma}$$

نعلم من جهة أخرى أن الرصيد النقدي الحقيقي المقاس (m) يساوي بالتعريف ناتج قسمة الرصيد النقدي الاسمي المقاس (M) على مستوى الأسعار العام المقاس (P) :

$$m = \frac{M}{P}$$

يمكن إعادة كتابة هذه النسبة كما يلي :

$$m = \frac{M}{P} \times \frac{P_p}{P_p}$$

وبما أن:

$$m_P = \frac{M}{P_p}$$

يكون لدينا:

$$m = m_P \times \frac{P_p}{P}$$

بالتعويض في المعادلة الأصلية يصبح لدينا :

$$m = \frac{P_p}{P} \times \gamma\, N^{1-\sigma} \times y_P^{\sigma}$$

تعبر هذه المعادلة عن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية المقاسة، وهي دالة للدخل الحقيقي الدائم (Y_p) عدد السكان (N) ومستوى الأسعار العام الدائم و المقاس في نفس الوقت $\left(\frac{P_p}{P}\right)$

من الدالة الأصلية، يمكن حساب سرعة تداول النقد الدائمة بالنسبة لدخل الدائم.

لدينا بالتعرف:

$$V_p = \frac{Y}{M} = \frac{y_p}{m_p}$$

وبالتعويض نحصل على:

$$V_p = \frac{y_p}{\gamma\, N^{1-\sigma} \times y_P^{\sigma}} = \frac{1}{\gamma} y_p \times y_P^{-\sigma} \times N^{\sigma-1}$$

أو:

$$V_p = \frac{1}{\gamma} y_P^{1-\sigma} \times N^{\sigma-1}$$

وفي الأخير:

$$V_p = \frac{1}{\gamma} \left(\frac{y_P}{N}\right)^{1-\sigma}$$

نعلم كذلك أن سرعة تداول النقد المقاسة بالنسبة للنقد المقاس، أي (V) القصيرة، هي بالتعريف:

$$V = \frac{Y}{M}$$

$$V = \frac{Y}{M} \times \frac{Y_P}{Y_P} = \frac{Y_P}{M} \times \frac{Y}{Y_P}$$

وبما أن:

$$V_P = \frac{Y_P}{M}$$

يكون لدينا:

$$V = V_P \times \frac{Y}{Y_P}$$

وبالتعويض في العلاقة السابقة، يكون لدينا:

$$V = \frac{Y}{Y_P} \times \frac{1}{\gamma} \left(\frac{y_P}{N}\right)^{1-\sigma}$$

وهي سرعة تداول النقد المتوسطة المقاسة في المدى القصير، بدلالة الدخل الدائم الحقيقي و المطلق و الدخل المقاس المطلق، و عدد السكان .

ترتفع (V) في حالة الإزدهار، حيث يكون تطور (Y)أسرع من تطور (Y_P)و تنخفض في حالة الإنكماش حيث يتطور(Y) بوتيرة أبطأ من الوتيرة التي يتطور بها (Y_P) .

يجب الآن حساب مرونة (V) بالنسبة للدخل.

نعلم أن صيغة المرونة هي:

$$\boldsymbol{\varepsilon_{V/Y}} = \frac{\frac{\boldsymbol{dV}}{\boldsymbol{V}}}{\frac{\boldsymbol{dY}}{\boldsymbol{Y}}} = \frac{\frac{\boldsymbol{d(Y/M)}}{\boldsymbol{Y/M}}}{\frac{\boldsymbol{dY}}{\boldsymbol{Y}}} = \frac{\boldsymbol{d\log\left(\frac{Y}{M}\right)}}{\boldsymbol{d\log Y}}$$

$$= \frac{\boldsymbol{d\log Y - d\log M}}{\boldsymbol{d\log Y}}$$

وبالتالي :

$$\boldsymbol{\varepsilon_{V/Y}} = \boldsymbol{1 - \frac{d\log M}{d\log Y}}$$

لكن الحد $\left(\frac{\boldsymbol{d\log M}}{\boldsymbol{d\log Y}}\right)$ ،الذي يمكن كتابته في الشكل الطبيعي $\left(\frac{\boldsymbol{dM/M}}{\boldsymbol{dY/Y}}\right)$ ،ما هو في الواقع الا مرونة الطلب على الأرصدة النقدية المقاسة بالنسبة للدخل المقاس $(\boldsymbol{\varepsilon_{V/Y}})$ وإذا إفترضنا أن هذه الأخيرة تشكل قياما تقريبيا مقبولا لمرونة الطلب على الأرصدة النقدية الدائمة بالنسبة

للدخل الدائم فإنه يمكن أن نحسب مباشرة قيمة مرونة سرعة تداول النقد بالنسبة للدخل ($\varepsilon_{V/Y}$).

اذا كانت المرونة سالبة، يدل على أنها متناقضة على المدى البعيد حيث يتزايد خلاله الدخل الكلي كما يتزايد الرصيد النقدي بوتيرة أعلى و هذه النتيجة التي أكدتها الدراسة المطولة للتاريخ النقدي للولايات المتحدة التي قام بها فريدمان و شوارتز تناقض الطرح الكلاسيكي، سواء بالنسبة لعلاقة FISHER الكمية أو بالنسبة المعادلة كميردج، و الذي يفترض أن سرعة تداول النقد بالنسبة للدخل مسقرة، لأن هناك علاقة تناسب طردي بين الطلب على النقد والدخل كما أن هذه النتيجة تؤكد أن النقد ليس سلعة عادية بل سلعة فاخرة. السبب في ذلك هو أن النقد متغير مخزون يعتبر من السلع الدائمة التي يحتفظ بها نظرا للخدمات التي تؤديها لحائزها. و لكن بعض الخدمات التي يؤديها النقد لا يمكن التمتع بها إلا إبتداء من مستوى معين من الدخل .

فإذا كانت خدمة أداء المعاملات مثلا، سهلة المثال بالنسبة لأي مستوى من الدخل، فإن خدمة الإحتياط وخاصة خدمة المضاربة، لا يمكن الإستفادة منهما إلا بالنسبة لمستويات مرتفعة للدخل.

وبذلك كلما ارتفع مستوى الدخل زاد الطلب على الأرصدة النقدية بقدر أكبر و ذلك لتمكين صاحبها من الإستجابة إلى دافع الاحتياط و إلى دافع المضاربة.

إنتقاد تحليل نتائج نموذج : FRIEDMAN لكن تحليل FRIEDMAN و النتائج المترتبة عنه لم تمر بدون إنتقاد من طرف العديد من الكتاب وحتى من طرف النقديين الكميين الجدد أنفسهم.

II. انتقادات نموذج فريدمان

دارت هذه الانتقادات حول: دور معدل الفائدة ، استخدام مفهوم الدخل الدائم أو الثروة الكلية واختيار المجمع النقدي(M_1 , M_2) ، وتعتبر دراسة Meltzer نموذجا جيدا للأهم الانتقادات المذكورة اعلاه، فعلى الرغم من أن هذا الاخير انطلق من نفس المبادئ والفرضيات إلا أنه رفض اهمال معدل الفائدة . كما عوض متغير الدخل بمتغير الثروة هكذا تصبح معادلة الطلب على النقد الكلية محددة بمتغيرين اساسيين هما:

- الثروة
- معدل الفائدة

واختبر بنجاح ملحوظ عدة انواع من الدوال، تحتوي على هاذين المتغيرين، وذات الشكل العام:

$$f(x,r) = \frac{M_d}{p}$$

والتي عينت بالشكل:

$$\frac{Md}{p} = bx^{B_0} \times r^{B_1}$$

حيث أعطيت للمتغير X كل التعاريف: تراه يمثل الدخل المقاس (Y) أو الدخل الدائم (Y_p)أو الثروة الكلية $\left(W , \frac{Y_p}{p}\right)$كما استخدمت كل التعاريف الرصيد النقدي $(M_1, M_2$ و حتى M_3) واستخدمت كذلك معدلات الفوائد طويلة الامد قصيرة الامد. وفي كل الاحوال كانت العلاقة بين الطلب على النقد ومعدل الفائدة سالبة وذات دلالة احصائية اكيدة .

ترتب على تحليل Meltzer العديد من النتائج منها:

- نلاحظ اولا ان سرعت تداول النقد بعكس ما افترضه فريدمان فهي تتأثر كثيرا بتغيرات معدل الفائدة
- ان استخدام الثروة بدلا من الدخل الدائم يعطي نتائج احسن والسبب في ذلك حسب راي Meltzer هو ان هذا الاخير يعطي الافضلية لدافع المعاملات في الطلب على النقد ومردودات الاصول الاخرى من جهة اخرى

ويترتب على هذا ان الفكرة التي مفادها ان انتاج بعض الخدمات التي يقدمها النقد لا يحصل الا عند مستويات مرتفعة من الدخل غير صحيحة وبالتالي لا يكون النقد سلعة فاخرة .

- ان إحد النتائج الاساسية لتحليل Meltzer هي أن النقد سلعة عادية .لقد أكد أن مرونة الطلب على النقد بالمعنى الضيق، أي من نوع M_1 بالنسبة للدخل قريبة جدا من الواحد. هذه المرونة ترتفع عنما يستخدم المجموع M_2 الذي يحتوي كما نعلم بالاضافة الى M_1 على الودائع لاجل. يعني هذا أن هذه الاخيرة هي التي تعتبر سلعة فاخرة وينتظرون أن تكون هذه المرونة أكبر إذ استخدم المجمع M_3 الذي يحتوي بالاضافة الى M_2 على الودائع الادخارية. وهذا ما يؤكده مقولة SAMUELSON التي مفادها أن الادخار يعتبر أفخر سلعة.
- أن دور معدل الفائدة هام؛ و هذه الأهمية تتوقف إلى حد ما على المجمع النقدي المستخدم. فاذا استعمل المجمع **(M2)** (أو مجمع أوسع منه)، فإن مرونة الطلب على النقد بالنسبة لمعدل الفائدة تكون ضعيفة. السبب في ذلك هو أن تغيرات معدل الفائدة في حالة **(M2)** (أو مجمع أوسع) تؤدي أولا إلى حركة الإحلال بين النقد القانوني، وبخاصة الودائع تحت الطلب والودائع الأجل، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير الكتلة النقدية نفسها.

نعلم أن فريدمان قد استخدم المجمع **(M2)** في دراسته، الشيئ الذي سمح له بأن يهمل دور معدل الفائدة . وبالرغم من تغيرات المرونة فان قيمتها تدور حول العد (-0,7) بالنسبة

المعدل الفائدة الطويل الأجل. وهذه النتيجة أكدتها عدة دراسات أخرى منها دراسة **LAIDLER (1974)**الذي توصل إلى نتيجة وهي أن مرونة الطلب على النقد بالنسبة لمعدل الفائدة الطويل الأجل (20سنة). تدور حول العدد (0.7-) وبالنسبة لمعدل الفائدة القصيرة الأجل الستة أشهر) تدور حول (0,15-) هكذا، أثبت نهائيا أن دور معدل الفائدة هام في تحديد الطلب على النقد مهما كان تعريف المتغيرات المستخدمة، و **LAIDLER**مناقشته لهذا المشكل بقوله ".... من بين كل مشاكل الإقتصاد النقدي، يبدو أن هذا الأمر (دور معدل الفائدة في تحديد الطلب على النقد) قد حل بشكل نهائي ".

ان التيار الكمي الجديد يؤكد الدالة الكلية للطلب على النقد مستقرة أكان ذلك بالنسبة لمتغير واحد أو لمتغرين، وأهم من ذلك، إنها . أكثر إستقرارا من دالة الإستهلاك الكلية. وبالتالي تعتبر أفضل وأضمن دالة كلية يمكن الإعتماد عليها في تقدير مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الأسعار العام .

هكذا بخلاف الكينزيين الذين تشكل عندهم دالة الإستهلاك الكلية الركيزة الاساسية في بنائهم النظري، تشكل عند الكميين الجدد دالة الطلب الكلية على النقد الركيزة الأساسية في بنائهم النظري و في إقتراحاتهم في ميدان السياسة الإقتصادية.

الفصل الرابع :

تعديلات النموذج الكينزي

محتوى الفصل:

أولا: تقدير الفكر الكينزي في تطور الفكر الاقتصاد

ثانيا: تصحيحات الفكر الكينزي حول التوازن العام

ثالثا: مرحلة نماذج النمو

رابعا: تصحيحات الفكر الكينزي في التوازن العام في الاقتصاد القومي

خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكينزي

تمهيد:

منذ أن كتب كينز نظريته العامة عام 1936، بدأت مرحلة جديدة من تطور الفكر الاقتصادي، وانتهت مرحلة الكتاب النقديين في أعقاب ظهور "النظرية العامة" حيث أسهم كينز بها في تطوير الفكر الاقتصادين ولكن رغم هذا فإن نظريته لا تخلوا من بعض النواقص، ومن أجل الوقوف على هذه النقائص ارتأينا أن نعرض تقدير الفكر الكينزي من خلال اسهامته للفكر الاقتصادي و اهم الانتقادات الموجهة له، ثم اهم التعديلات المقدمة له وفي الاخير تطورات الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكينزي.

أولا: تقدير الفكر الكينزي في تطور الفكر الاقتصادي:

في تقدير موقع الفكر الكينزي فى تطور الفكر الاقتصادي ينبغي أن نناقش هذا التقدير من جانبين : مساحة كينز الرئسية في تطوير هذا الفكر و النقد الموجه الى كينز.

وهناك جوانب كثيرة لمساهمة كينز في تطور علم الاقتصاد، إذ أنه لم يكتف بنقد الفكر الكلاسكي في كثير من جوانب هذا العلم، بل قدم أفكار جديده قلبت موازين الفكر الإقتصادي وطرق جديدة في التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية.

I- مساهمة كينز في تطور الفكر الاقتصادي:

1- التحليل الكلي كدعما للفكر الكينزي:

كان التحليل الاقتصادي حتى بداية الأربعينيات يرتكز على التحليل الجزئي، ولم تتجاوز افكار الكلاسيك والكلاسيك المحدثين مجال التحليل الجزئي إلا في مناقشة نظريات النقود والتجارة الدولية. ثم جاء كينز ليخرج عن هذا النطاق الضيق للتحليل الكلي. فكان كينز بهذه المحاولة رائدا في وضع نظرية متكاملة واضحة المعالم، حيث تحليله يتسم بـ:

- أنه تحليل كلي، وتحليل لا يأخذ في اعتباره الى المدى القصير (عملا بقوله :"في المدى الطويل كلنا أموات")

2- البطالة الاجبارية في الفكر الكينزي:

يبدي كينز اعتراضين جوهريين على التحليل الكلاسيكي للبطالة :

- الاعتراض الأول أن العمال يهتمون بالأجور النقدية في حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية
- الإعتراض الثاني : فهو عن الخطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية - وبذلك يصبح العمال في حالة بطالة اجبارية حسب رأي كينز.

3- البطالة المزمنة في الفكر الكينزي:

يؤكد كينز أن البطالة ليست فقط إجبارية فحسب، بل أنها مزمنة تتفشى في مرحلة الكساد و الرخاء. و ينادي كينز برفع مستوى الأجور للقضاء عليها. والجدير بالذكر أن كينز لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشؤ ظاهرة البطالة المزمنة، تتلخص في أمرين:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي
- تناقص الميل للاستهلاك في هذه الدول

4- تحديد العلاقة بين الاستهلاك و الدخل والتوظيف من خلال أثر المضاعف:

يخلص كينز إلى أن أي زيادة أولية في الانفاق على الاستثمار تولد سلسلة متدرجة التناقص من الدورات الثانوية للانفاق على الاستهلاك مما يؤدي في نهاية المطاف إلى التوسع المضاعف في الدخل والتوظيف. وهذا الأثر المضاعف هو ما يسميه كينز "مضاعف الاستثمار".

كما حاول أن يحدد مدى الأثر الكمي الدقيق لميل الجماعة للاستهلاك على حجم الدخل والتوظيف من خلال التوصل إلى مقياس عددي لمضاعف الاستثمار بدلالة الميل الحدي للاستهلاك.

5- سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحته في الفكر الكينزي:

أبرز كينز الخطأ الكلاسيكي في تحليل سعر الفائدة في أنطوئه على أن سعر الفائدة ظاهرة طبيعية. أما كينز بعد إبراز مواطن الخطأ فيه على أساس أن منحنيات عرض وطلب رأس المال غير مستقلة عن بعضها البعض فإنه حاول التأكيد أن سعر الفائدة ظاهر ة نقدية ويتحدد بطلب وعرض النقود، كما أنه حدد ثلاثة دوافع لطلب على النقود (المعاملات، الاحتياط المظارية)

.

6- التوظف دالة لدخل :

ينكر كير قانون ساي في الأسواق. إذ يعتقد كينز أن الطلب الكلى والعرض الكلي يليسا متعادلين بالضرورة عند جميع مستويات الناتج والتوظيف. بل قديكون تعاد لهما عند مستود أدنى مستوى التوظيف الكامل الى حد كبير. وعلى أنقاض قانون ساي في الأسواق ، يقرر كيز أن حجم التوظيف يتوقف على الطلب الفعال، الذي يتكون من طلب الجماعة على الاستهلاك وطلب الجماعة على الاستثمار.

7- تعادل الادخار والاستثمار من خلال تغير الدخل:

ينكر كينز زعم الكلاسيك بأن الدخل ثابت عند مستوى التوظيف الكامل في المدى القصيرة. إذ قرر أن الدخل عنصر متغير في النظام الاقتصادي، وأنه من تغيراته، فإن التعادل بين الادخار والاستثمار لا بد ان يتحقق في نهاية المطاف.

8- الفكر الكينزي كنواة لإقامة نظرية متكاملة للدورة الاقتصادية:

تتوقف الدورة الاقتصادية في النظرية الكينزية على ثلاث متغيرات اقتصادية : الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة والميل للاستهلاك.

ومما تقدم يمكن القول بأن ما أتى به كينز من افكار هامة حول النظرية الاقتصادية الكلية يعتبر ثروة كنز يه في علم الاقتصاد. فالنظرة الموضوعية الى الفكر الكينزي توحي بأنه إذا كان آدم سميت يعتبر الأب الروحي لنشأة علم الاقتصاد فإن جون ما ينارد كينز هو الأب الروحي لنشأة النظرية الاقتصادية الكلية.

II- نقد النموذج الكينزي

1- نقد أدوات التحليل المستعملة:

إن النظرية الكينزية اهتمت في تحليلها بجانب الطلب العمال والمتمثل في الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري اللذان يحددان جم العالة ومستوى الدخل.

- **نقد دالة الاستهلاك:** إن الطرح الأساسي لكينز هو أنه كلما ارتفع الدخل يرتفع الاستهلاك ولكن نسبة ارتفاع الدخل تكون أكثر من نسبة ارتفاع الاستهلاك أي أن الميل الوسطى للاستهلاك يتناقص و أن الاستهلاك هو عبارة عن دالة الطردية في الدخل الجاري بميل ثابت ويكون أقل من الواحد:

$$C = f(Y)$$

و لقد تم توجيه عدة انتقادات و تعديلات لدالة الاستهلاك الكبيزية من أهمها اعتمادها على التحليل في المدى القصير و اعتماد التحليل الساكن و يمكن طرح هذا التساؤل:

هل يمكن اعتماد التحليل الكينزي كأداة للتحليل الاقتصادي في الأجل الطويل ؟

لا يمكن اعتماد التحليل الكينزي كأداة للتحليل الاقتصادي في الأجل الطويل لأن كينز يقول أن الزيادة في الدخل تؤدي الى الزيادة في الاستهلاك باستمرار هذه الزيادات المتتالية في الدخول والاستهلاك في المدى الطويل تحقق إشباع من الاستهلاك و عليه الزيادة الحاصلة في الدخل لن تذهب للاستهلاك وبالتالي تذهب للادخار و أن كينز يعتر الادخار رذيلة اقتصادية لأنه لا ينمي الاقتصاد و بالتالي يعطل فكرة الطلب وعليه فإن التحاليل الكينزي يصلح اعتماده إلا في الأجل القصير، وبالإمكان إيضاح ضعفه النظري لقد وضح كزنتس، إحصائيا أن نسبة الادخار إلى الدخل القومي في الولايات المتحدة لم من 1879 - 1888 حتى 1919 - 1928 رغم حدوث تزايد هام في الدخل الفردي خلال هذه الفترة ولقد جاءت عدة نظريات ساندت كزنتس و اخرى قامت بانتكاد كينز في جوانب نذكر أهمها :

❖ نظرية الدخل النسبي:

اثبت جيمس ديوزنبري أن الاستهلاك هو دالة تابعة للدخل النسبي، و هو عبارة عن الدخل نسبة لدخول الأفراد الأخرين أو ستهلاكهم ونسبة إلى الدخل السابق أو الاستهلاك السابق ، ولقد لاحظ ديوزنبري بأن الميل الوسطى للاستهلاك ما هو إلا دالة تعكس وضعه الاقتصادي نسبة إلى جيرانه .

والإنفاق الاستهلاكي يصيح مكتسب بالعادة (الاحتفاظ بأكبر استهلاك) بمعنى التأثر بالمحيط - أي أبعاد نفسية- و يحاول أن يتمسك بأعلى مستويات استهلاكية وصلها حتى لو تراجع الدخل الجاري. وساغ ديوزنبري نظريته كما يلي :

$$C = f(Y_c, Y_{pp})$$

Y_c: الدخل الجاري

Y_{pp}: أعلى دخل سابق

عند انخفاض الدخل يحاول المستهلك الاحتفاظ بإنفاق أعلى على أساس Y_{pp}

ولقد توصل ديوزنبري إلى الخلاصة التالية:

زيادة مستمرة في Y . تكون العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة تناسبية. اذا تراجع الدخل فإن تراجع الاستهلاك يكون أقل من تراجع الدخل هذا للحفاظ على أعلى استهلاك تعود عليه وتكون العلاقة بين الاستهلاك والدخل غير تناسبية.

و لأن نظرية الدخل النسبي تقوم على أبعاد نفسية تم رفضها و استبعادها كأداة للتحليل.

❖ **نظرية الدخل الدائم :**

يرى فريدمان مثل جيمس ديوزنبري بأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية حيث يقول أن الاستهلاك في المدى الطول يتحدد وفق توقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية وقد ربط ميلتون فريدمان نظريته بالدخل الدائم دون التدخل المؤقت (العابر) وذلك لأن الدخول المارة لا تحدث بصفة دورية خلال الآجال الطويلة هذا من جهة و من جهة أخرى هذه الدخول العابرة تمثل خسارة لأفراد آخرين.

❖ **نظرية الدخل المطلق :**

تعتبر دالة الاستهلاك الكينزية أنها دالة دخلية لأن أي تغير حاصل في الاستهلاك منشاءه التغير الحاصل في الدخل.

ولذلك قام العالم كوزنتس دراسة ميدانية انطلاقا من إحصائيات بدالة الاستهلاك لامريكا مدة قرن و زيادة و قد انطلق من دالة الاستهلاك الكينزية وقسم فترات الزمن إلى مجموعات من السلاسل الزمنية متداخلة فيما بينها بفرض سنة 1800 البداية و سنة 1920 النهاية.

و في الأخير توصل إلى أن شكل دالة الاستهلاك في كل سلسلة زمنية يتطابق مع دالة الاستهلاك الكينزية: $C = a + by$

ولكن خلال كل الفترة (المدى الطويل) استنتج الى دالة الاستهلاك أصبحت من الشكل التالي: $C = by$ اي $a = 0$ حيث أصبحت العلاقة بين الاستهلاك و الدخل هي علاقة طردية تناسبية

❖ **نظرية دورة الحياة :**

تقوم هذه النظرية على أن الاستهلاك دالة في الدخل وأخذوا بعين الاعتبار الدخل المتوقع وبذلك فإن هذه النظرية تقوم على ان الشخص يقوم بتوزيع ثروته على مختلف مراحل حياته للحفاظ على نفس المستوى المعيشي.

وتقوم هذه النظرية على فرضيتين هامتين هما:

- الاستهلاك دالة ثابتة في الدخل : الاستهلاك يعتمد على الدخل (لأن ليس كل فرد لديه ثروة).
- الاستهلاك الآني الجاري يعتمد على الدخل وحجم الثروة لدى الشخص.

وأن الإنسان في بداية عمره يكون استهلاكه كبيرا ففي أغلب الأحيان يكون استهلاكه أكبر من الدخل مما يجعله يتجه للافتراض. لكن علما يصبح متوسط العمر (40سنة إلى 45سنة) فإنه يصبح يدخر و هذا حتى يتمكن من الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد تقاعد. حيث بعد التقاعد يستعمل مدخراته إلى أن يموت.

و يمكن توضيح دالة الاستهلاك في المدى الطويل رياضيا كمايلي:

$$C = \left(\frac{1}{T}\right) W + \left(\frac{R}{T}\right) Y$$

Y: الدخل

R :فترة عمله (سنوات عمله)

T: فترة حياته

W: ثروته الأولية

و منه فإن الميل الوسطي للاستهلاك هو كمايلي:

$$PMC = \frac{C}{Y} = \left(\frac{1}{T}\right) W/Y + \left(\frac{R}{T}\right)$$

ففي الأجل الطويل الثروة و الدخل يتزايدان بنفس النسبة وبالتالي ثبات المقدار (W/Y) وبذلك PMC يبقى ثابت

❖ **نقد دالة الاستثمار:**

من المعلوم أن الاستثمار طبقا للكينزيين، يلعب دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي فمن جهة يحدد مستوى الاستثمار ومستوى الاستهلاك وهما يحددان معا مقدار الطلب الفعلي وبالتالي الدخل والعمالة و من جهة آخرى فإن كل تزايد في الاستثمار يؤدي الى تزايد أكبر نسبيا في الدخل والعمالة.

لقد اعتبر كينز أن أسعار الفائدة في المحدد الأساسي للاستثمارات وبذلك فإن أسعار الفائدة اعتبرها تكلفة تقف أمام الاستثمار و اقد أوضح كينز أن هبوط الفعالية الحدية لرأس المال يرجع إلى تراجع المشاريع و أن هذا التراجع يرجع إلى أسباب موضوعية وذاتية.

- الأسباب الموضوعية: اعتبرها كينز في القرن التاسع عشر أنها كثيرة بسبب المكتشفات الجديدة والحروب الاستعمارية وأما في عصرنا فإن مجتمعنا أصبح هرما بالكامل
- الأسباب الذاتية:إن الأفردفي الماضي كانوا يتحلون بطابع الحماسي على عكس ذلك فإن المجتمع الحديث ضعفت لديه روح المبادرة. تبدوا تفسيرات كينز غير منطقية لأنه لا يفرق بين حالة اقتصاد راكد و حالة اقتصاد نائم، ففي حالة اقتصاد نائم يكون تراكم رأس المال سريعا و بذلك فإن التوسع في الاستثمارات مبرره هو التوسع في الأسواق الناتج عن تراكم في رأس المال. وبالتالي لا يحق لكينز التحدث عن ضعف الفعالية الحدية لرأس المال بصفة عامة. وينبغي القول بأن ضعف الفعالية الحدية لرأس المال تكون نتيجة إعاقة تراكم رأس المال و ليس سببا له .

2- نقد سعر الفائدة حسب المنظور الكينزي :

لقد افترض كينز أن المعروض النقدي عامل خارجي، وافترض استقلال دالة (تفضيل السيولة) بالنسبة لتراكم رأس. كما أكد كينز استقلالية المعروض النقدي لاقتصاد ما. إن كمية النقود التي تعرضها البنوك تتوافق مع مستوى المعاملات و قيمتها وبالتالي يتوقف سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على حجم الطلب على السيولة والذي بدوره يتحدد بمستوى المعاملات و المستوى العام للأسعار وكل هذه العناصر ليست مستقلة عن تراكم رأس المال. لقد افترض كينز ان تفضيل السيولة هو العامل الأساسي الذي يحدد سعر الفائدة و لكن إذا حللنا تفضيل السيولة فنجدها طلب أرصدة أصولية و طلب أرصدة معطلة وأن طلب الارصدة الاصولية

سوف تغطيها البلوك التجارية والمركزية وبالتالي لا دخل لها في رفع سعر الفائدة. ولا توجد علاقة بين الطلب على النقود من أجل الاكتناز وبين ارتفاع أسعار الفائدة.

- وبما أن النظرية الكينزية لسعر الفائدة لا تعطي الحجج والبراهين بالنسبة لاستقلال عرض النقود ولا على تفضيل السيولة فإن هذه النظرية لا تلقى تفسيرا لسعر الفائدة وبذلك فإن هذه النظرية تفتح أمامنا الباب لتحديد القوى التي تحدد سعر الفائدة
- ان مقترضي الأموال سيقبلون على الافتراض بشرط ألا يزيد سعر الفائدة على نسبة معينة من الربح و بالتالي فمن الخطأ القول ان سعر الفائدة المرتفع هو عائقا للاستثمار و لكن لن يحدث ذلك إذا صاحب ارتفاع سعر الفائدة ارتفاعا في الأرباح .
- كينز أهمل دور الإدخار في تحديد سعر الفائدة ولكن حينما تقرر المؤسسة توسيع مشاريعها الاستثمارية فإنها تتجه إلى طرح سندات و أسهم في السوق التي تتجه إلى البنوك التي تتوفر على رؤوس الأموال وفي كلا الحالتين فإن سعر الفائدة سيتوقف في المدى الطويل على حجم الأموال المعروضة في السوق أو المتواجدة في البنوك، وأن حجم الادخار يلعب دورا مهما في تحديد سعر الفائدة .

3- نقد السياسة الاقتصاية المقترحة :

لقد رأينا أن التحليل الكينزي للعمالة يؤدي منطقيا إلى اختيار الدولة لسياسة مالية ولميزانية ناجعة. و هنا يطرح سؤالان :

هل هذه السياسة الاقتصادية ممكنة؟ وهل هي فعالة ؟

- **إمكانية السياسة الاقتصادية:**

لقد تم تطبيق السياسات الاقتصادية الكينزية في العديد من دول العالم و بالأخص في الولايات المتحدة. لقد اتفق الرأسماليون على رفع النفقات العامة و الذي يكون صريحا لهم و بالتالي فإن الدولة لن تستطيع أن تحصل منهم عن طريق الضرائب و القروض لتمويل هذه النفقات و بالتالي تلجأ إلى الإصدار النقدي لتمويل هذه النفقات و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أي إلى التضخم المالي. و أنه ليس من صالح الرأسماليين أن تتدخل دائما الدولة لدعم العمالة الكاملة لأنهم يصبحوا لا يستطيعون التفاوض على الأجور و بالتالي نقع في تناقض ،من وجهة الطبقة الرأسمالية.

- **فعالية السياسة الكينزية :**

إن السياسة الاقتصادية الكينزية تهدف إلى تدخل الدولة بشكل واسع في توجيه الاقتصاد و لمعرفة فعالية هذه السياسة. يكفي فهم أن تقدم تراكم رأس المال الذي يسمح به تدخل الدولة يطرح عام بعد عام مشكلة استعمال الأرباح المحققة خلال المرحلة السابقة. و بالفعل فإن تدخل الدولة لا يغير أساسيات النظام الاقتصادي و لكن تأخير ظهور آثاره.

و بالنسبة للسياسة التجارية التي يفترضها الكينزيون المتمثلة في زيادة الصادرات و تخفيض الواردات وهذه السياسة ستلقى معارضة شديدة من طرف الدولة التي تتعامل معها وبانضمام معظم دول العالم لمنظمة التجارة العالمية و إتباع سياسة تحرير الاقتصادية وبالتالي فإن هذه السياسة أصبحت لا تطبق في وقتنا الحالي.

ثانيا: تصحيحات الفكر الكينزي حول التوازن العام

ساهم فريق من الاقتصاديين عن طريق صياغة بعض التعاريف الجديدة التي تزيل الكثير من الغموض الذي يكتنف تحليل كينز للادخار والاستثمار وتشرح طبيعة الدورة الاقتصادية ونذكر منها:

1- مساهمة الاقتصادي هوتري:

قدم هوتري تطوير للفكر الاقتصادي حول تعادل الادخار والاستثمار من خلال التفرقة بين الاستثمار المقصود الذي يرغب فيه رجال الأعمال، والاستثمار غير المقصود حيث:

- **الاستثمار المقصود:** هو جزء من الاستثمار الكلي الذي يقبل عليه الافراد بمحض اختيارهم لارتفاع عائد الاستثمار عن سعر الفائدة.

- **الاستثمار غير المقصود:** يتمثل في المخزون من السلع غير المباعة (اساثمار موجب غير مقصود) او يتمثل في نفاذ المخزون من السلع (استثمار سالب غير مقصود)،

- **الاستثمار الفعلي:** فهو مجموع النوعين الأول والثاني، ويمثل الفرق بين الناتج الكلي (من سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار) وبين الاستهلاك، لذلك فالاستثمار الفعلي يمثل الثروة غير المستهلكة، وكذلك الادخار الفعلي يساوي الثروة غير المستهلكة (وبالتالي فهو يساوي الاستثمار الفعلي)

وحسب رأي هوتري في كل الاحوال يتعادل الادخار الفعلي مع الاستثمار الفعلي، الا أن الادخار الفعلي قد يكون أكبر من الاستثمار المقصود في بعض الاحيان وقد يكون أقل من الاستثمار المقصود في أحيان أخرى. وفي كلا الحالتين فإن التعادل محقق دائما بين الادخار الفعلي

والاستثمار الفعلي إلا ان هذا التعادل لا يتم عن توازن الدخل طالما كان الادخار الفعلي أكبر أو أقل من الاستثمار المقصود.

وهذا الوضع هو ما أطلق عليه **"التعادل بلا توازن"** اي تعادل عدم استقرار الدخل القومي عند مستواه التوازني، أما التعادل مع التوازن فهو عندما يتعادل الادخار الفعلي مع الاستثمار المقصود (الاستثمار غير المقصود يساوي الصفر)، وهنا فإن هذا التعادل يتم عند استقرار الدخل القومي عند وضعه التوازني.

2- مساهمة الاستاذ أوهلن:

يمثل "أوهلن" المدرسة الفكرية السويدية فهو يفرق بين التوقعات وبين ما يتحقق منها فلو فرضنا مثلا أن زاد توقع رجال الاعمال للربح يدفعهم الى زيادة استثمارتهم في حين أن الادخار المتوقع والذي يدخره الفرد لم يتغير فسوف تكون النتيجة زيادة الدخل والادخار الفعلي نتيجة لزيادة الاستثمار وبعبارة آخرى فإن الادخار الذي يحقق فعلا أكبر مما توقعته الجماعة واختطته لنفسها.

وهنا يصبح الدخل المحقق للمجتمع أكبر مما توقع الحصول عليه، ومن ثم يزيد الادخار زيادة تقابل الزيادة في الاستثمار، إذ يغير الأفراد من خططهم وتوقعاتهم تبعا لما يتحقق من نتائج.وإذا اتفقت قرارات المستثمرين مع قرارات المدخرين حدث توازن، غير أنه إذا استمرت زيادة الاستثمار الذي ينتويه المستثمرون من وجال الاعمال على الادخار الذي ينتويه المدخرون من الافراد، لاستمرار التوسع الاقتصادي وزاد الدخل، وزاد الادخار المحقق عن الادخار المتوقع ليقابل الزيادة في الاستثمار.

وعلى ذلك يرى "أوهلن" واتباعه من مفكرين المدرسة السويدية أن الادخار الذي ينتويه المدخرون قد يختلف عن الاستثمار الذي ينتويه المستثمرون. غير أن الاستثمار المحقق (أي الاستثمار الذي يتحقق فعلا) لابد أن يتساوى مع الادخار المحقق (أي الادخار الذي يتحقق ويحدث فعلا).

ويلاحظ ان الاستاذ اوهلن يتفق مع كينز في أن قرارات رجال الاعمال هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. كما يتفق معه في أن التغيرات في الدخل الناشئة عن التغيرات في الاستثمار هي الوسيلة الوحيدة التي يتحقق بموجبها تعادل الادخار والاستثمار.

بيدا ان تحليل اهلن يتميز بأنه يوضح التفاعلات التي تحدث اذا ما اختلف الادخار عن الاستثمار، كما توضح الطريقة التي يتم بموجبها تعادل الادخار والاستثمار.

- **مساهمة الاستاذ روبرتسون:**

حاول **"روبرتسون"** تحليل الادخار والاستثمار والدخل على أساس تحليل الفترة. وهو نوع من تحليل اقتصاديات الحركة يفسر العلاقة بين الادخار والاستثمار تفسيرا يدخل فيه عنصر الوقت كأساس للتحليل. حيث يرى أن هناك فترة زمنية بين تسلم الدخل والتصرف فيه، كما يرى تقسيم الزمن الى فترات قصيرة متساوية يسميها أياما. وعلى هذا الأساس فالدخل الذي يكتسبه الافراد في يوم معين لا يتسنى لهم التصرف فيه في نفس اليوم، بل في اليوم التالي له. ومعنى ذلك أن قرارات الافراد فيما يتعلق بدخولهم من حيث الانفاق على الاستهلاك أو الادخار في يوم معين، لا تنصب على الدخول التي يكسبونها في هذا اليوم،بل على الدخول التي اكتسبوها في اليوم السابق، ومن ثم فإن ادخار اليوم يساوي الفرق بين دخل الأمس وانفاق اليوم، فإذا زاد الدخل

نتيجة لزيادة الاستثمار، فإن دخل اليوم يصبح أكبر من دخل الأمس. غير أن هذا الدخل الاخير هو الذي يمكن التصرف فيه اليوم.

كما يعتقد روبرتسون أن زيادة الاستثمار عن الادخار قد يمكن أن تستديم لفترة من الوقت، طالما اطرد ارتفاع الاسعار ومعدلات الارباح نتيجة لاطراد ارتفاع مستوى الدخل.

ثالثا: مرحلة نماذج النمو

إن التغيرات التى حدثت في العالم أدت الى تعميق الاهتمام بقضايا التراكم والنمو والتوازن، لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو عبر الزمن بذلك كان من الطبيعي أن تعود قضيةالنمو في المدى الطويل لتطرح نفسها بقوة على الكيكزيين بعد ان كان الفكر الاقتصادي قد أهال عليها التراب .

إن هذه التغيرات (الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، وتعاظم النمو الاشتراكي عالميا ، وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال). كانت وراء اهتمام الكينزيين بقضية النمو طويل المدى للنظام الرأسمالي . وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير ادواتهم التحليلية لتلافي النقيضتين المشار إليهما آنفا. وعندئذ بدأت مرحلة جديدة عرفت بإسم مرحلة نماذج النمو الكينزية. وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية.

1- نموذج هارود:

يعتبر رويف .هارود من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو وكانت المشكلة المركزية لديه هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين ان ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل حيت انطلق من الافتراضات التالية:

- ادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، و دالة الادخار تشمل كلا الادخار الحدي والمتوسط.
- الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل وتغير هذا الأخير يعتمد على المعجل.
- هناك تطابق بين الاستثمار المتحقق والأدخار المتحقق بإعتبار ذلك شرط توارينى.
- النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل: $G_W = \frac{S}{V}$
- إن الاستثمار المقدر يتحدد بالتغير في مستوى الدخل، لذلك فإن الاستثمار المقدر يساوي الادخار المتحقق . وحينما يتساوي الاستثمار المقدر مع الادخار المتحقق، فإنه في هذه الحالة لن يكون لدى رجال الأعمال اي حوافز لتغيير قراراتهم وخططهم الانتاجية والاستثمارية لأن الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه. أما اذا نما الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه فإن الاستثمار المقدر والاستثمار المتحقق لا يتعادلان، الأمر الذي يدفع رجال الاعمال الى تغيير خططهم الانتاجية والاستثمارية. فلو افترضنا أن النمو المتحقق للدخل actual كان أقل من النمو المرعوب فيه اما Warranted ، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر أقل من الإدخار المتحقق والاستثمار المتحقق. وعندئذن تنشأ مشكلة تراكم المخزون السلعي غير المرغوب فيه، الأمر الذي يعني ان رجال الأعمال غير قادرين على بيع انتاجهم بالكامل مما يدفعهم الى تغيير خططهم الانتاجية وسيعمدون الى زيادة انتاجهم بمعدل أقل مما كان يحدث في الفترة السابقة . وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة.
- اقترح هاردو فيما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه وجود معدل نمو ثالث وهو معدل النمو الطبيعي. فعندما يكون هناك استقرار. واقترح للوصول إلى هذا الوضع مجموعة من السيساسات المالية والنقدية.

2- نموذج كالدور:

شكلت افكار كالدور وروبنسون ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز وتميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين التي كانت تنص على ان دخل اي صاحب عنصر من عناصر الانتاج يعادل انتاجيته الحدية، كما أنها تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو . وقد انطلق كالدور في مقولة اساسية تقول إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الاخير يتحدد بناءا على ميل طبقات المجتمع للادخار فإن شكل توزيع الدخل. يحدد في النهاية معدل النمو . وهكذا، فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيقي بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من ناحية اخرى. كما قام بتحليل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجل القصير والطويل وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وماتحدثه هذه الآليات من آثار. و يفترض ثباب معدل الادخار الإجمالي بفرض ثبات معامل راس المال.

3- نموذج جوان ربنسون:

وجهت جوان روبنسون نظرة إنتقادية ثاقبة وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي الى حد كبير . ولهذا يصنفها الكثيرون مايسمى باليسار الكينزي.

فرغم تقديرها التام لاستاذها كينز، إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية، يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب. وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأس المالي.

حيث كانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما يلي:

إذا كان معدل التراكم أساسيا لتحديد معدل النمو واستعاب منجزات التقدم التكنولوجي، وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الامثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار نمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الانتاج ويحقق التوظيف الكامل؟

منطلقة من هذه الفرضيات.

- الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.
- ثبات الفن التكنولوجي.
- معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو ومن ثمة النمو الاقتصادي، تكون أمرا ممكننا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي. لكنه لا يلبث الى تخفيض الطلب الاستهلاكي الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم.

رابعا: تعديلات النموذج الكينزي في التوازن العام في الاقتصاد القومي

I- التوازن في القطاعين الحقيقي و النقدي:

إن الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يؤمن ملاقاة التقلبات العنيفة في مستوى الدخل لا بد أن ينطوي على تحقيق التوازن النقدي وتوازن الدخل في آن واحد . ولقد كانت هذه الفكرة التي أوحت نما هو معروف في التحليل الكلي "**بالشكل البياني : هيكس-هانس**" نسبة إلى وجود هيكس العالم الاقتصادي بجامعة اوكسفورد و الفن هانس العالم الاقتصادي بجامعة هارفارد. اللذان لهما الفصل في شيوع فكرة هذه المنحنيات واستخدامها كمؤشرات بيانية لمفهوم جديد لمعنى الاستقرار الاقتصادي . وتبني فكرة هذه المنحنيات على التميز بين قطاعين رئيسين داخل النظام

الاقتصادي : القطاع النقدي الذي ينطوي على العمليات النقدية المتعلقة بعرض النقود و الطلب عليها وسعر الفائدة ، والقطاع الحقيقي الذي ينطوي على العمليات الحقيقية المتعلقة بالادخار والاستثمار والدخل ومن الواضح أن سعر الفائدة يلعب دوراهما في كلا القطاعين إذ انه يتحدد في القطاع النقدي بتفاعل قوي عرض النقود و قوى الطلب على النقود ،كما أن تقلبات سعر الفائدة في هذا القطاع تؤثر على مستوى الاستثمار في القطاع الحقيقي، و بالتالي على العلاقة بين الادخار و الاستثمار في تأثيرها على مستوى الدخل ، إذا أن بتعادل الادخار والاستثمار يحدد مستوى الدخل القومي في وضع التوازن . إذا لم يحقق هذا التعادل فان تغير الدخل كفيل بايعادة التوازن بين الادخار المحقق و الاستثمار المحقق . ومن هنا نرى أن سعر الفائدة هو همزة الوصل بين القطاعين النقدي و الحقيقي . وان تلك العلاقات بين القطاعين و من خلال سعر الفائدة ، هي التي اوحت إلي هيكس و هانس بإدخال منحنى الادخار و الاستثمار أي منحنى (IS) في تحليل التوازن في القطاع الحقيقي، و إدخال منحنى تفضيل السيولة و النقود أي منحنى (LM) في تحليل التوازن النقدي ومن ثمة فان نقطة تقاطع المنحنى(IS) و (LM) هي النقطة التي تعتبر عن كل من التوازن القطاع النقدي والتوازن في القطاع الحقيقي في آن واحد.

II- العرض البياني للعلاقة بين القطاعين الحقيقي والنقدي من خلال :

نستخلص من دراستنا أن منحنى (IS) يعبر بيانيا عن علاقة من مقتضاها أن أية نقطة واقعة على هدا المنحنى تمثل مستوى معينا من الداخل يناظره مستوى معين السعر الفائدة كما تعكس هده النقطة في نفس الوقت توازنا في القطاع الحقيقي من الاقتصاد القومي حيث يتعادل الادخار و الاستثمار.

كما استخلصنا أن منحنى (LM) يعبر بيانيا هو الآخر عن علاقة من مقتضاها أن أية نقطة واقعة على هذا المنحنى تمثل هي الأخرى مستوى معين من الدخل يناضره مستوى معين لسعر الفائدة كما تعكس هذه النقطة في نفس الوقت توزنا في القطاع النقدي من الاقتصاد القومي.

وعلى ذلك فان الاحداثي الرأسي لكل من (IS) و (LM) هو الذي يقيس سعر الفائدة، كما أن الاحداثي الأفقي لكل من هذين المنحنيين هو الذي يقيس مستوى الدخل. ومن هنا يمكن الجمع بين المنحنيين في شكل بياني واحد. بحثا عن نقطة تقاطعهما، وهذه النقطة التي تقع على كل من المنحنيين تعبر اذن عن التوازن في القطاع الحقيقي والتوازن في القطاع النقدي آنيا، مما يتم عن الاستقرار الاقتصادي المنشود و يتضح هذا التوازن العام في الشكل البياني الأفقي لهذا التحليل:

الشكل رقم(4-1) :منحنى هيكس - هانس

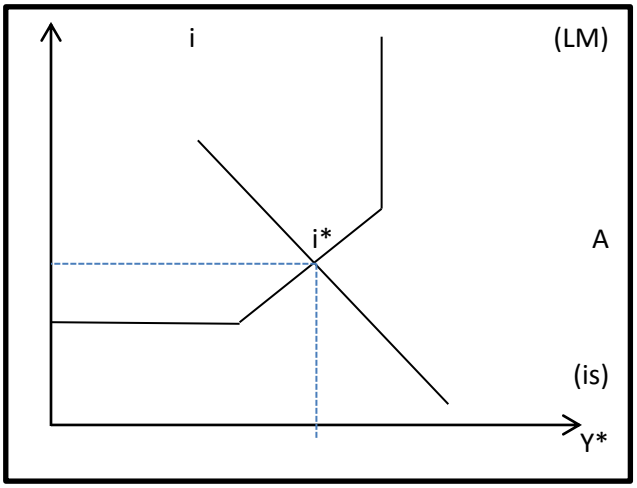

i: تمثل سعر الفائدة التوازني بالنسبة للقطاعين الحقيقي و النقدي معا.

y: تمثل المستوى التوازني لدخل في كلا القطاعين معا.

A: تمثل نقطة تقاطع (IS) و (LM) هتعبيرا عن التوازن العام في النظام الاقتصادي.

III- انتقادات نموذج (IS) و (LM) :

- يعني هذا النموذج تدخلات أسواق السلع والخدمات ،الأوراق المالية النقدية من خلال عامل واحد سعر الفائدة بينما هناك عوامل كثيرة مؤثرة في توازنات هذه الأسواق .

- كما أنه نموذج ساكن يمهل تحليل حيوية الآثار الناتجة عن التغير بين وضعية توازنية و أخرى بناءا على التغير المحدث في أحد المتغيرات الأساسية لنموذج. وهو لذلك يفترض ثبات المعاملات السلوكية بين مراحل إعادة التوازن.

- افترض في هذا النموذج أنه يمكن إنتاج أي مقدار. وهذا إلا يمكن أن يكون صحيحا . ففي أي فترة زمنية ، يكون الناتج الذي يمكن تحقيقه محدودا بالموارد المتوفرة للاقتصاد القومي ومستوى التكنولوجيا .

- افتراضه ثبات الأسعار .

- أن وضع منحنى (IS) و (LM) في نفس المعلم خطأ لأن (IS) تمثل تيار أو تدفق أما (LM) فيعتبر رصيد أي مخزون ثابت.

- طبيعة هذا التحليل قصير الأجل وساكن لأنها تتحدد في نقطة زمنية واحدة وهذا خطأ لأن استجابة الاستثمار لسعر الفائدة لا تتم بسرعة بل تتطلب وقت طويل.

- يحدث التوازن عندما يكون سعر الفائدة السائد في سوق النقد نفسه في سوق السلع . لكن من الناحية الواقعية نجد أن سعر الفائدة السائد في سوق السلع يختلف عن سعر الفائدة السائد في سوق النقد.

خامسا: تطورات نظرية الدورة الاقتصادية بعد التحليل الكينزي

إن التطورات التي طرأت على نظرية الدورة الاقتصادية في مرحلة ما بعد كينز فقد اتخذت طريقين: إذ انتحى هيكس إلى إبراز دور عجل الاستثمار في تقلبات الاستثمارات و تقلبات حجم الدخل في حدود عاليا و دنيا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى انتحى هانس إلى إبراز فكرة التفاعل المزدوج المضاعف الاستثمار و معجل الاستثمار كالسبب المباشر لنشوء الدورة الاقتصادية ،وسنتابع تحليل هيكس ثم هانس.

I- نظرية الحدود العليا و الدنيا (نظرية هيكس):

ناقش هيكس نظريته في الدورة الاقتصادية في مؤلفة **"إسهام في نظرية الدورة الاقتصادية "** و لازالت هاته النظرية تشغل مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي الحديث حول الدورة .

1- فروض نظرية هيكس في الدورة:

نذكر أهم الفروض التي استند إليها هيكس في بناء نظريته في الدورة الاقتصادية :

- اتخذ من نقطة النمو المتوازن نقطة بدء في دراسة التقلبات الاقتصادية الدورية.
- لا يمكن تفسير ظاهرة الدورة و أسبابها إلا باستخدام المضاعف المركب .
- هناك حد أدنى لهبوط الدخل القومي .
- لا يمكن تفسير الدور الذي يلعبه المعجل في الدورة الاقتصادية إلا في نطاق حالة النمو المنتظم .

2- المضاعف والمعجل في نموذج هيكس لدورة :

في نموذج هيكس فقد افترضت قيم ثابتة للميل الحدي للاستهلاك وللمعجل. في حين أن المضاعف يعمل عمله طوال كل مراحل الدورة. فإن المعجل يظل يعمل عمله خلال مرحلة التوسع ثم يصبح عديم الفعالية خلال مرحلة الكساد.

والخلاصة التي قدمها تحليله في أنه بينهما يكون الاتجاه التصاعدي للدورة هو نتيجة للعمل المشترك المضاعف والمعجل ، فإن الاتجاه النزولي يغزي إلي عمل المضاعف فقط، أما المعجل فيظل عديم الفعالية في معظم هذه المرحلة الانكماشية.

3- مسار الدورة وفقا للنموذج:

يبدأ هيكس تحليله من نقطة التوازن ثم يفترض ابتكارا جديدا يؤدي إلي زيادة مؤقتة محدودة في الاستثمار التلقائي إلى مستواه الأول و من الواضح في مرحلة التوسع هذه أن الزيادة في الاستثمار التلقائي تؤدي إلي زيادة مضاعفة في الناتج الكلي يفعل مضاعف الاستثمار، وهذه

الزيادة في الناتج تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار المتحفز بفعل المعجل ومن هنا فان الناتج الكلي يخرج عن توازنه بفعل الاستثمار التلقائي متقلبا.

4- نقد نظرية هيكس في الدورة الاقتصادية :

لقد تعرضت نظرية هيكس في الدورة لبعض الانتقادات نجملها في ما يلي:

- افتراضه أن لكل من المضاعف ة المعجل قيمة ثابتة خلال مختلف مراحل الدورة.
- افتراضه لثبات قيمة المعجل ،حيث أن نسبة رأس المال الناتج سوف لا تظل بالضرورة ثابتة على مدار الوقت .
- كما أنه من غير المتوقع أن يستمر الاستثمار التلقائي في النمو بمعدل ثابت ،ذلك أن يكون معدل الاستثمار التلقائي متقلبا.

II- نظرية المضاعف المركب في تفسير الدورة (نظرية هانس):

اعتمد هانس في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثر المضاعف و المعجل أي على استهلاك المستحفز (أثر المضاعف) و على الاستثمار المستحفز (أثر المعجل)،

1- خلاصة تحليل هانسن لدورة الاقتصادية:

ويخلص هانسن إلى مايلي:

- ان لحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفها لسببين:
  - أولهما أن الميل الحدي للادخار يضع حدا على المضاعف حتى بافتراض استمرار الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت.
  - وثانيها ان الاستثمار التلقائي يتجه الى النفاد نتيجة لاتجاه الكفاءة الحدية نحو الانخفاض .

- ان هانس -وقد استند في تحليله على اتجاه الميل الحدي للادخار نحو التزايد وعلى اتحاه الكفأة الحدية لرأس المال نحو الانخفاض- قد سلط الأضواء على ضرورة التدخل الحكومي، ونبه كذلك إلى أهمية تغير الفن الإنتاجي.

2- المضاعف المركب:

ان المضاعف المركب هو انعكاس لتداخل المضاعف والمحجل ولإيضاح هذا التداخل، نفترض حدود زيادة أولية في الانفاق على الاستثمار . هذه الزيادة سوف تؤدي الى زيادات متتالية في الاستهلاك (وفي الدخل القومي) ، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، كما أن الزيادات المتتالية في الاستهلاك المستحفر تؤدي بدورها الى زيادات متتالية في الاستثمار المستحفز وهذا ما يعرفا بأثر المعجل. اما أثر المضاعف المركب هو الذي يضم أثر المضاعف والمعجل معا.

الفصل الخامس :

البطالة

محتوى الفصل:

أولا: مفهوم البطالة

ثانيا: البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي

ثالثا: النظريات الحديثة المفسر للبطالة

رابعا: الاثار السلبية للبطالة وحلولها

أولا: المفهوم النظري للبطالة

I- تعريف البطالة:

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري –أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة[1] في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة و رغبتها في العمل والإنتاج.

كما تعرف البطالة أيضا على أنها:

عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وامثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل.

نلاحظ من التعريف السابق :

- أن البطالة تعني عدم اشتغال كامل قوة العمل في المجتمع.

- أن البطالة تعني عدم الاستخدام كامل لقوة العمل، وهذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري أي يوجد جزء منها عاطل ويترتب على الاستخدام غير الكامل لهذا المورد الهام ضياع لجزء من الناتج القومي الذي يمكن الحصول عليه لو تم توظيف هذا العدد من العمال المتعطلين، ويترتب عنها انخفاض الدخل القومي للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة.

- إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد.وهذا يعني انه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم .

- البطالة بمفهوم مكتب العمل الدولي:

[1] **تعرف قوة العمل في أي مجتمع:** على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن –بين 15 و60 سنة- ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه.

يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط:

- أن يكون بلا عمل،
- أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور
- ويكون يبحث عن عمل.

II- أنواع البطالة:

توجد أنواع عديدة ومختلفة للبطالة. وهذا يرجع إلى اختلاف سبب كل منها، وعلى ذلك يمكن القول إن وسائل علاج كل منها تختلف أيضا باختلاف أنواعها.

وبصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإجبارية مع التعرض لتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

1- البطالة الاختيارية:

وهي تعني وجود عدد من الإفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. معني هذا انه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لان مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها، وقد يرجع السبب لوجود هذه البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد اجر العامل الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازني.

- **البطالة الاحتكاكية:**

وتعني البطالة الاحتكاكية وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون ان يجدوا العمل المناسب لهم. وهي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لان

الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لان أصحاب العمل لم يجدو بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم.

وعملية البحث سواء من جانب الباحثين عن عمل أو أصحاب العمل سوف تستمر دون توقف مغذية بذلك هذا النوع من البطالة . ونظرا لان تدفق المعلومات لا يتم بصورة مثلى فان كل طرف يفضل الانتظار حتى يجد طلبه ،ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها:

- مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من هذه الوظيفة، حيث من المتوقع كلما زاد مستوى الأجر أو العائد من الوظيفة كلما قصرت فترة البحث عن وظائف وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الحصول على وظيفة ذو عائد أعلى،كلما طالت فترة البطالة الاحتكاكية وكلما زاد معدلها.
- مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من خلال هذه الوظيفة بمعنى ما يحصل عليه الأفراد من إعانات وتأمينات اجتماعية وصحية وغيرها عند قبولهم العمل بوظيفة معينة فكلما زاد مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من وظيفة ما كلما توقعنا ان يقل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.
- درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، بمعنى هل هي دائمة ام لا؟ وذلك انه كلما زادت درجة الاستقرار في الوظيفة ما كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.
- درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة. بمعنى انه كلما كانت الدولة مستقرة اقتصاديا كلما قلت فترة البحث عن الوظيفة المناسبة وكلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

- ❖ النقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم ،او النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوى المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم. فمن المتوقع كلما كان نقص في المعلومات زادت البطالة الاحتكاكية.
- ❖ تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها حيث من المتوقع انه كلما زادت تكلفة البحث عن وظيفة أفضل كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية.

- **البطالة الهيكلية:**

تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين أن امكانتهم ومؤهلاته لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.

ولنضرب مثال على البطالة الهيكلية ؛إن تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي مثلا فان الأمر يعني أن تغيرا جذريا قد حصل في هيكل الاقتصاد يستوجب انحصار العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الصناعة، وعليه من الصعب على المزارع العادي إن يتحول إلى موظف إنتاج على آلة حديثة. كما أن المجتمع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما

يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية. ويصبح على طالب الهندسة مثلا العودة من جديد لدراسة علم آخر للحصول على وظيفة مناسبة في احد البنوك حينما يكون الطلب اكبر على هذه المهن.

وبصفة عامة نستطيع القول أن هذه البطالة تحدث عند تعرض بعض الصناعات وبعض أصناف العمال المهرة وبعض مناطق في الدولة إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال صناعات أخرى إلى التوسع، وتؤدي هذه النتيجة إلى اختلال التوازن، عندما يزيد عرض العمل في القطاعات التي أصابها انكماش في الوقت الذي يزيد الطلب العمل في القطاعات التي توسعت.وسيتحول العمال إذن من القطاعات التي تعرضت للانكماش إلى القطاعات إلا أن هذه الإجراءات والتنقلات تحتاج إلى وقت وقد لا تكتمل لأسباب تنظيمية بحته فالتنقل وإعادة التدريب وإعادة تكوين المهارات تحتاج لإجراءات قد يطول بها الوقت، ويقدم الشكل المتكون من المنحنيين (A) و(B) حيث:

السوق (A) يمثل عمالا شبه مهرة في الصناعة (A) والسوق (B) لعمال مهرة في صناعة (B) ولنفترض أنهما في حالة توازن في البداية، حيث الأجر وحجم التوظيف التوازنيين.

لنفرض أن طلب العمال في الصناعة A قد تراجع نتيجة منافسة الصناعات المستوردة بينما زاد طلب العمال في الصناعة B، وإذا كان الأجر في الصناعة A غير قابل للانخفاض فسوف تظهر بطالة قدرها ($L-L^{*}$) في السوق A.

إذا كان عمال الصناعة A قادرين على التحول للعمل في الصناعة B دون أي تكاليف فسينتقل المتعطلون إلى السوق B وستختفي البطالة نهائيا لكن الأمر قد يحتاج لفترة معينة وتكاليف معينة قد تطيل فترة البطالة.

الشكل رقم (5-1) : نشوء البطالة الهيكلية

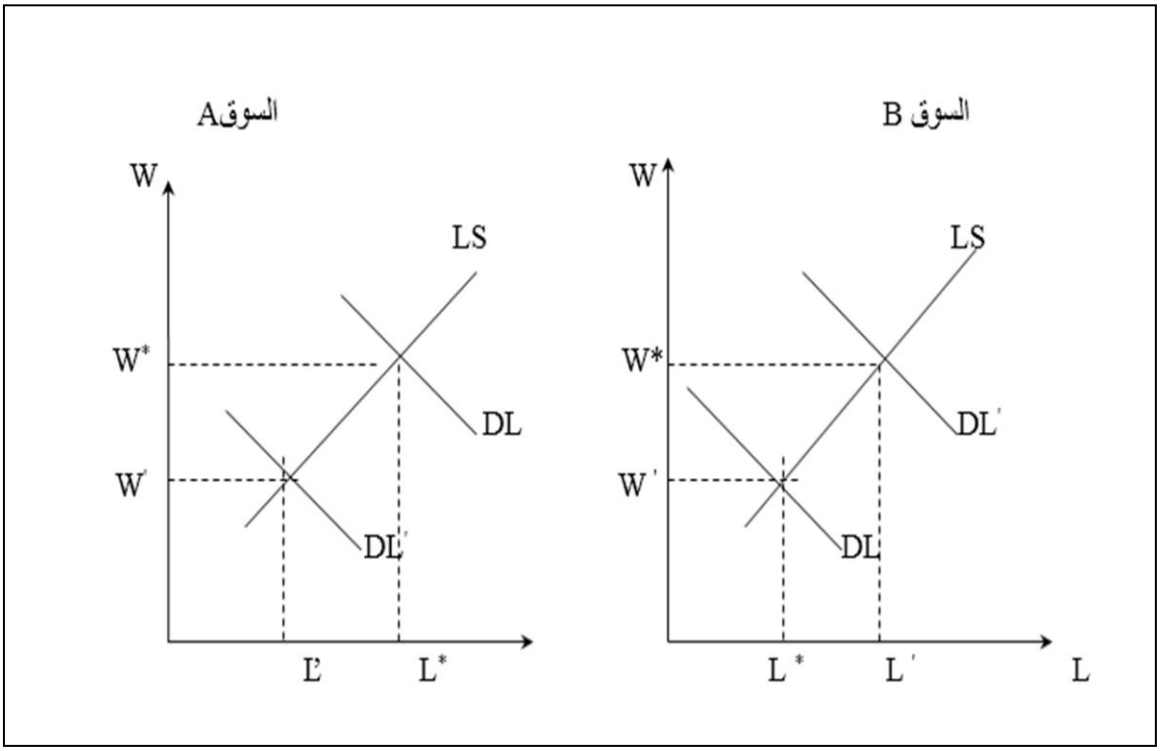

ومما سبق نجد انه هناك عدة أسباب للبطالة ونلخصها في النقاط التالية:

- ❖ التغيرات في الطلب والأذواق.
- ❖ التغير في التركيب العمري لقوة العمل.
- ❖ صعوبات التنقل الجغرافي الداخلي.
- ❖ التطورات التكنولوجية التي تحدث في العالم بسرعة تساعد أيضا على نمو هذه البطالة فالدول المتقدمة تقضي على هذه البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية لإعادة التأهيل وتدريب العمال المستغنى عنهم للالتحاق مرة أخرى بالعمل، إما الدول النامية فنجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة لانخفاض الإمكانيات لهذا ينادي بعض الاقتصاديين إلى إدراج هذه البطالة في الدول النامية تحت البطالة الإجبارية وليست الاختيارية .

2- البطالة الإجبارية:

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج.

كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة(أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.

ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية ما يلي:

- **البطالة الدورية:**

وهي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي، ينخفض الناتج القومي، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو والازدهار، وبالتالي فان نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى.

3- أنواع أخرى من البطالة:

- **البطالة الموسمية:**

وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية. وبعبارة أخرى هي حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال

فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيان عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية

- **البطالة المقنعة:**

تعرف البطالة المقنعة على أنها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر. كما تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى صفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إيضافي للعمال فإنهم سوف يكونون في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفو شيئا للناتج الكلي، بل على العكس من ذلك فان الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي. ويمكن تفسير هته البطالة بالمنحنى التالي:

الشكل رقم(5-2): البطالة المقنعة

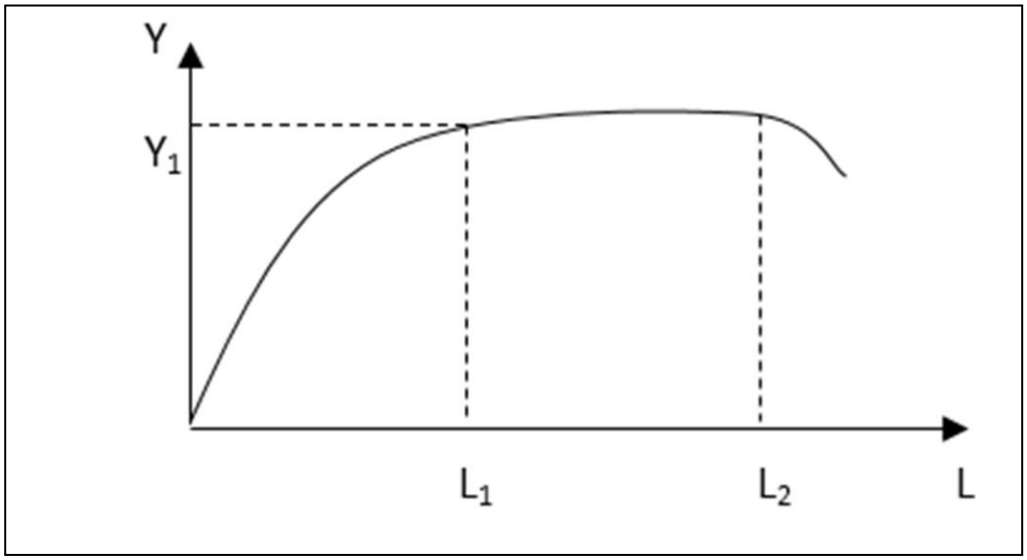

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند مستوى تشغيل قدره L_1 فإننا سوف نتحصل على ناتج يقدر بـ Y_1 وعند مستوى تشغيل قدره L_2 سوف تتحصل على ناتج يقدر بـ Y_1 أي عند زيادة مستوى التشغيل لم يقابله أي زيادة في الناتج الكلي ولذلك نعتبر المقدار $(L_2 - L_1)$ بالبطالة المقنعة.

ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها، أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوة العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية.

- **البطالة السلوكية:**

وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع . وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

- **البطالة الوافدة:**

وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.

III- معدل البطالة:

تعمل حكومات الدول المتخلفة على قياس معدل البطالة فيها عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة فيها وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد إجمالي القوة العاملة}}$$

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويواجه هذا عدة مشاكل منها: يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

IV- البطالة والناتج:

نعلم انه في المدى القصير يكون الناتج (Y) دالة فقط في الطلب على العمل كما يلي:

$$\mathbf{Y = f\,(N)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{1})$$

وان هذه الدالة متزايدة ، أي أنه يكفي لازدياد حجم الناتج (Y) إن يزداد الطلب على العمل L_d ولما كان ازدياد الطلب على العمل يعني تشغيل عدد إضافي في الأفراد العاطلين عن العمل فانه يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة .

وتوضيح هذه العلاقة بين الناتج Y ومعدل البطالة U في إطار رياضي أكثر تحديدا يسمى قانون آرثر أكان وينص هذا القانون على تباينات الناتج الحقيقي Yعن خط الاتجاه العام Y تتناسب

عكسا مع تباينات معدل البطالة U عن معدل التوازني للبطالة Ū. أما معامل التناسب فهو معدل نمو الناتج. لهذا يكون لدينا المعادلة الآتية:

$$U - \bar{U} = -g(Y - \bar{Y}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث g هو معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الحقيقي.

وتكتب المعادلة (2) كما يلي:

$$U = \bar{U} + gY - g\bar{Y}$$

من هذه العلاقة إذا اعتبرنا ناتج الاتجاه العام Y ومعدل البطالة التوازني $\bar{U}$ معلومتين ورمزنا للمجموع $\bar{U} + gY$ بالرمز $\boldsymbol{U_c}$ أي

$$U_c = \bar{U} + gY$$

فيكون لدينا المعادلة الآتية:

$$U = U_c - g\bar{Y}$$

وترتبط هذه المعادلة معدل البطالة U مباشرة مع حجم الناتج الحقيقي Y على اعتبار إن كلا من U_c و g ثابت. ويظهر معدل البطالة في هذه المعادلة على العلاقة سالبة مع حجم الناتج الحقيقي .حيث كلما كان ارتفاع حجم الناتج كبيرا من سنة لأخرى فان انخفاض معدل البطالة يكون كبيرا أيضا.

ثانيا: البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

I. التفسير الكلاسيكي والنيوكلاسيكي للبطالة:

1. تفسير الكلاسيكي للبطالة:

تأسيسا على قانون ساي فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة على نطاق واسع. فلو حدثت بطالة بين العمال بمعنى عرض عمل اكبر من الطلب عليه فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور حيث تؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور اقل وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثمة زيادة الحافز على زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال.إلى إن تخفتي البطالة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور، كما يجب على النقابات العالمية إلا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

ونوضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نشوء البطالة عند الكلاسيك بسبب جمود الأجور.

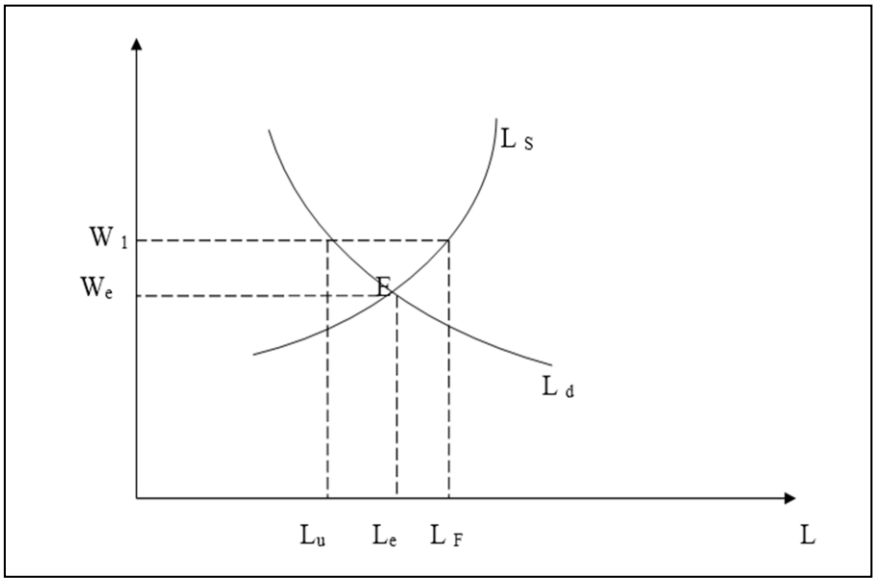

يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب على العمل بعرض على العمل في النقطة E وعندما تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه L_e ومعدل الأجر التوازني W_e افترضنا انه بسبب تشريعات حكومية قد ارتفع الأجر إلى W_1 في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل عند هذا الأجر الجديد يساوي L_F في حين أن طلب على العمل يكون يساوي L_u مما يعني أن هناك فائض عرض.أي وجود بطالة تقدر بالمسافة L_uL_e وبناءا عليه لو شئنا أن نقضي على هذه البطالة فلا بد من وجهة نظر الكلاسيك نخفض الأجور.

وبذلك بيد أن الكلاسيك وان كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي استحالة حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي تنشا لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير إحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

- **الاستثناء الكلاسيكي:**

برغم أن نظرية روبرت مالتوس في السكان كانت تمثل أحد الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي ، إلا أنه اختلف هذا الأخير مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام حيث اعترض على قانون ساي للأسواق ومن ثم كان من الأوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي. لأزمات إفراط الإنتاج ومن ثم ظهور البطالة على نطاق واسع.

فقد كان يعتقد انه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك(نجد تفسيره يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال). وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليون يستهلكون أقل مما يربحون لأنهم يدخرون وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح.

والحقيقة أن مالتوس قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكي، وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من اللازم أي أكثر مما تستدعيه حاجة السوق، وإذا حدث ذلك فمن الواضح أن الأسعار ستهبط، والأرباح ستقل، والباحث على الإنتاج سيتدهور ومن ثمة تظهر البطالة.

غير أن ريكاردو وضع مالتوس في ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح، ومن ثم فان الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالي لا يمثل تسربا من دورة الدخل.

وقد نادى مالتوس بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك حتى يتلاقى احتمالات أزمات الإنتاج العامة والبطالة، خاصة وأنه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه، ولذلك ندى مالتوس بضرورة وجود طرف ثالث لا يعمل في مجال الإنتاج، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وهكذا رأي مالتوس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة ويمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي .

2- تفسير البطالة عند النيوكلاسيك:

ترى مدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها:

- ❖ تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل.
- ❖ التجانس التام في عنصر العمل.
- ❖ حرية انتقال العمل.
- ❖ العلم التام بأحوال السوق .

فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا.

لكن حتى بداية الثلاثينيات، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال بيجو من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور(ولأن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عمليا تحقيق الخفض في الأجور بسبب معارضة النقابات العمالية) وقد يركز بيجو فعلا في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (إذا كانت نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا ما)،وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين . وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية" أثر بيجو" نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة.

وهنا يبدي كينز اعتراضين جوهريين ، الاعتراض الأول: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، ففي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية. أما الاعتراض الثاني فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية. ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما. أن لم يكن

بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي W/P تبقى ثابتة و يصبح العامل في حالة بطالة إجبارية .

II. النظريات النقدية في تفسير البطالة:

يعتقدوا النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فان تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها وإلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، بيد أن المشكلة هنا ، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ماهو معدل البطالة الطبيعي.

نجد النقديين إذن ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم، ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكنزيين وغير الكنزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة.

III. التفسير الكينزي للبطالة:

(بافتراض نموذج ذو قطاعين – العائلات و الأعمال-).

يفرق كينز بين الميل للادخار والميل للاستثمار، فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة ومع ذلك فان كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الاستثمار (I) مع الادخار (S) أما إذا حدث اختلاف بين حجم(S) و(I) فإنه سوف يحدث اختلال توازن لدخل.

فلو حدث أن ارتفع حجم (S) على (I) فان الطلب الكلي الفعال يقل عن العرض الكلي. وفي هذه الحالة ستجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع وتنخفض الأسعار وتقل الأرباح ويقل الناتج وتتزايد الطاقات العاطلة وتحدث البطالة وينخفض الدخل القومي (وبما أن هناك علاقة دالية بين مستوى الدخل القومي والادخار) سؤدي ذلك إلى تخفيض الادخار. وبذلك يتعادل الادخار والاستثمار (حدوث توازن دخل القومي عند مستوى اقل) ويكون هناك انكماش مسببا حدوث بطالة . وبالتالي توازن دون مستوى التوظيف الكامل.

فعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (طلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار) اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الموضوعية وتمثل هذه النقطة ضعف أساسي عند كينز لأنه جعل سر تقلبات النشاط الاقتصادي الرأسمالي راجع إلى عوامل كامنة في نفوس البشر. وينص هذا القانون إلى أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما زاد دخلهم ولكن ليس بنفس النسبة. ولهذا فان الزيادة المطلقة والمستمرة في مقدار الدخل يساهم في توسيع نطاق التباعد بين Y وC مما يعني زيادة الادخار. الأمر الذي يستدعي استثمار متزايد لامتصاص هذا الادخار المتزايد(وإذا

لم تحول المدخرات المتزايدة إلى (I) فان الطلب الكلي سوف ينخفض ومن ثمة انخفاض الدخل والتوظيف وتظهر البطالة).

ولكن مع زيادة الدخل القومي يتزايد الميل للادخار (لانخفاض ميل الاستهلاك) مما يستدعي الزيادة في ميل الاستثمار حتى يتحقق التوازن، ولكن مع زيادة مستوى الدخل وارتفاع (I) تنخفض الكفاية الحدية لرأس مال مما تجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في تزايد . وتظهر في الأفق مخاطر عدم التوازن بين(I) و(S) وانخفاض الدخل القومي وظهور شبح البطالة والركود. وان ضعف الحافز على (I)هو مفتاح المسألة الاقتصادية. فإذا كان (I) منخفض انكمش حجم النشاط الاقتصادي.

ومما سبق نرى إن كينز اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار الدخل إلى مشكلة العلاقة بين (S) و(I) وبما أن الاستهلاك ثابت نسبيا وميل (I) غير ثابت فإن تغير الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغيير الدخل .

وبذلك يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي(إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابت وذلك رغبة منهم في الاحتفاظ على أجورهم النسبية).

أي إن العمال يتقبلون انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوي العام للأسعار ولكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق تخفيض أجورهم النقدية. لأن الأول يتأثر به جميع

العمال تقريبا بالتساوي، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعينة من العمال فقط وعلى ضوء هذا التحليل يفترض كينز حمود الأجر النقدي نحو الأسفل وينظر على أنه عامل خارجي في النموذج.

يتحدد عرض العمل في النموذج الكينزي عن طريق المفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال. وينتج عن المفاوضات أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله. وفي ظل هذا المستوى المثبت للأجر النقدي للعمل يكون عرض العمل لا نهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خط مستقيما. وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فانه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب.

و نوضح ذلك في المنحنى التالي:

الشكل رقم(5-4):سوق العمل في النموذج الكينزي.

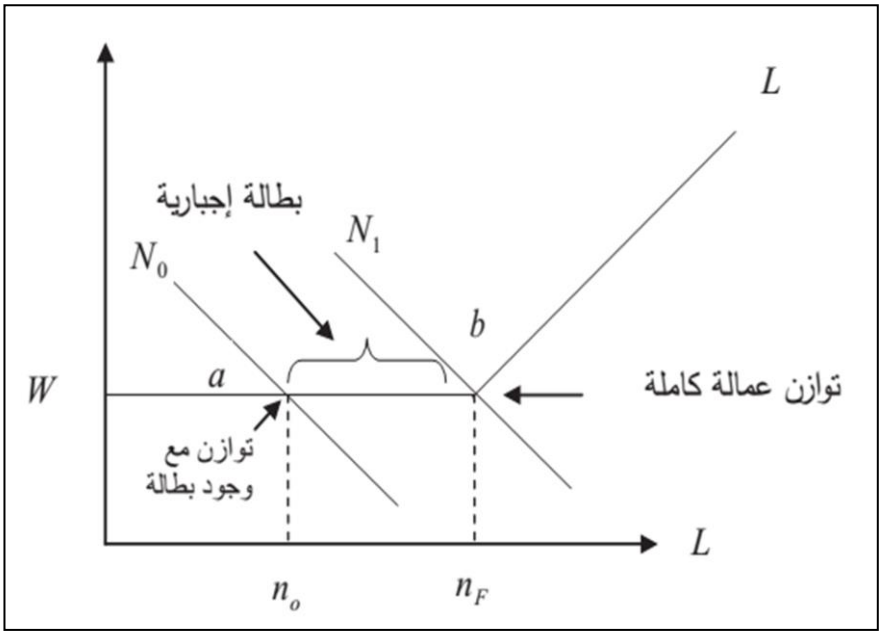

فإذا كان منحنى الطلب على العمل هو N_0، فان عدد العمال الراغبين في العمل عند الأجر W_0 هو N_F ولكن عدد العمال المطلوبين (التوازني) هو n_0 فيكون عدد العمال يعادل الفرق $(N_F - N_0)$ هو عدد العمال الراغبين في العمل بالأجر W_0 ورغم قدرتهم على العمل لا يجدون عمل، ولهذا فهم في حالة بطالة إجبارية. أما إذا كان منحنى الطلب على العمل هو N_1 فان حجم العمال التوازني هو N_F وهو نفسه حجم العمالة الكاملة فيكون التوازن في هذه الحالة توازن في هذه الحالة توازن عمالة كاملة، ومن الشكل يمكن التوصل إلى النتيجة التالية:

قد يكون التوازن في سوق العمل في ظل النموذج الكينزي توازن عمالة كاملة إذا تم تشغيل كل العمال الراغبين في العمل بالأجر السائد، وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي ولكن قد يتحقق التوازن في النموذج الكينزي مع وجود بطالة إجبارية في سوق العمل وتلك خاصية للنموذج الكينزي وحده.

وفي الخير بما أن كينز يربط مفهوم البطالة بانخفاض مستوى الكلي لهذا ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة للتوسع في إنتاج سلع الاستهلاك. وفي دعوة كينز الأجزاء بالذات فانه يعارض الكلاسيك المحدثين-بيجو في مقدمتهم- الذين يؤيدون فكرة علاج البطالة عن طريق خفض الأجور النقدية وحجة كينز في ذلك إن كانت الأجور جزء من نفقة الإنتاج من وجهة نظر المنظمين،إلا أنها مع ذلك جزء من الطلب الكلي الفعال. وعلى ذلك فان خفض الأجور ينطوي على النقص في الطلب الفعال مما يؤدي إلى نقص الاستثمار وكأن تخفيض الأجور ليس وسيلة لعلاج البطالة بل هو مفتاح في زيادة حدتها.

مما سبق نجد أن كينز لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في:

- ❖ قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.
- ❖ تناقص ميل الاستهلاك في هذه الدول.

ويؤدي هذين العاملين إلى إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط إلى ما دون العرض الكلي.

IV. التفسير التكنولوجي للبطالة:

إن حدوث بعض المخترعات والمبتكرات في مجال الإنتاج السلع يؤدي إلى تخفيض التكاليف وكذلك تحقيق أرباح كبيرة وجود ة أكبر مما يدفع منضمين آخرين لتقليدهم والدخول إلى حلبة الإنتاج، بما أن الطلب والأسعار سلعهم انخفضت وبذلك يكونوا مهددين بفقدان سوقهم بفعل المنافسات الجديدة وتحت تأثير الأسعار المنخفضة التي نجمت عن التكنولوجيا، وبذلك قد يؤدي إلى إغلاق وإفلاس بعض المشروعات القديمة وبذلك تحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بها وهكذا فانه في الوقت الذي خلف فيه الابتكار الجديد موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، خلق في نفس الوقت موجة من الانكماش والركود والبطالة لقطاعات أخرى. (وسوف تمضي فترة عصيبة حتى يمكن إعادة التوازن المفقود والتكيف مع بنيان الإنتاج القومي الجديد.

وان عاجلا أو أجلا فسوف ينتهي الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة، فسوف يزدحم السوق بالسلع الجديدة وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية وتبدأ الأسعار في الانخفاض وهو الذي يقلل من عدد المنظمين الجدد الذين يدخلون ساحات التقليد والإنتاج لان معدلات الربح بدأت تهبط وهنا ينخفض الاستثمار لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية، ويبدأ المستثمرون في

سداد ديونهم للجهاز المصرفي مما يخلق آثار انكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة، وتبدأ مرحلة الركود، فترتفع معدلات البطالة وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات.

ورغم ذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين بأن المخترعات الحديثة التي قدمت العديد من المبتكرات، خاصة في مجال التكنولوجيا. رغم أن تأثيراتها سلبية في كثير من الأحيان على العمالة (كما رأينا سابقا)، إلا أنها ستوفر في المستقبل فرص كافية للعمل لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم حاليا، وأن البطالة التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي، ويضيف هؤلاء أن تطور الرأسمالية المبكرة كان يشير دوما إلى الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل، وأن هذا الأثر سرعان ما يختفي بعد أن تبدأ موجة الانتعاش التي تخلفها هذه التكنولوجيا.

كما قدم عدد من الباحثين بالرد على الاتجاه الذي يرى أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى خلق بطالة مستمرة بين العمال، من خلال طرح فكرة آليات التعويض التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة.

والمقصود بذلك أن النظام وهو يخوض غمار التحول إلى التكنولوجيا الجديدة قادر على " نشر منافع التغير التكنولوجي، بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة تحل محل الوظائف التي تكون فقدت"

ومن أهم آليات التعويض التي يشيرون إليها وتخفف من حدة تأثير التكنولوجيا على البطالة ما يلي:

- ❖ أن المبتكرات الجديدة غالبا ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع، ومن ثم تخفيض سعرها مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المباعة والمنتجة،

على النحو الذي يخلق فرص لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به بطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

- ❖ أن المبتكرات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعا في دخول الناس، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع(وهو ما يعرف بأثر بيجو) مما يخلق حافزا لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.
- ❖ كذلك يشير أنصار فكرة آليات التعويض إلى أن الحكومات في البلدان الصناعية الرأسمالية، أصبحت تقدم إعانات مالية، وبرامج اجتماعية لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم.

والدلالة النظرية لفكرة آليات التعويض هي أن مكاسب الإنتاجية التي تنجم عن التكنولوجيا سوف توزع على نحو يستفيد منه الجميع.

لكن المشكلة العويصة هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال شكل مشاريع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وهندسة عنصر العمل، في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك خلق لوظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة بل أنه في الوقت الذي تتزايد فيه إنتاجية عنصر العمل- تحت تأثير المبتكرات الجديدة- تزايد عمليات تسريح العمالة بشكل كبير. ولا عجب في هذا فقد أصبحت المبتكرات الجديدة تتميز بثلاث سمات مهمة هي:

- ❖ أنها موفرة للوقت.
- ❖ موفرة لليد العاملة.
- ❖ موفرة للمواد الخام.

في ضوء ذلك فإنه حتى لو أدت المبتكرات الجديدة إلى خفض أسعار السلع، فإن صعوبة زيادة الطلب عليها تكمن في عدم وجود الدخل الذي يخلق هذه الزيادة بسبب تعطل العمال والموظفين، ليس المهم إذن هو خفض الأسعار بل وجود الطلب الفعال الذي يتعامل مع هذه الأسعار ولن تستطيع إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا هنا في زيادة الطلب بسبب انخفاض مقدارها مقارنة بالدخل المفقود نتيجة للبطالة.

ضف إلى ذلك أن قطاع الخدمات الذي عرف عنه حتى وقت قريب أنه المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة وللعمالة الفائضة تعرض منذ عدة سنوات لموجة انكماشية سواء من حيث معدلات نموه أو من حيث ضعف قدرته على استيعاب العمالة ، بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت إليه من أحداث وفرة كبيرة من القوة العاملة المشتغلة فيه من جراء استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديدة.

ورغم أن نظم إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي، قد لعبت دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة وخاصة في جانبها الاجتماعي والإنساني حيث امتصت كثيرا من آثار التكنولوجيا الحديثة في زيادة البطالة. إلا أنه من المشاهد الآن وفي ظل صعود الليبرالية الجديدة والعولمة وتصاعد الدعوة لعودة آليات السوق المطلقة وأن مشروعات إعانات البطالة والضمان الاجتماعي يعاد النظر فيها لتخفيض حجم الإنفاق العام عليها، توخيا لعجز الموازنة العامة، ولهذا لا يجوز التفاؤل كثيرا بشأن الدور الذي تلعبه حكومات البلدان الصناعة حاليا، في مجال آليات تعويض الخسائر الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة.

ثالثا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل كما هو الحال عند الكلاسيك و نيو كلاسيك - أو سوق تنافسي غير كامل للعمل - كما هو الوضع عند كينز غير أن هذا الإطار التحليلي لم استطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير المسبوقة منذ أول سبعينيات القرن الماضي . لذلك ظهرت عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة .

I. نظرية رأس المال البشري:

ظهرت خلال الستينات وبالتحديد في 1964 من مؤسسها **SHULT BEHER** وتعتمد على ثلاث فرضيات وهي:

- كل استثمار في رأس المال البشري يرفع القدرات الإنتاجية للفرد.
- كل استثمار في رأس المال البشري يلتزم نفقات ، و منه فإن الاستثمار لا يتحقق إلا إذا توقع الفرد أنه سيحصل من خلاله على ربح يعوضه نفقاته التي يفترض أن تكون نقدا.
- الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسات، مع ترك التنظيم و الضبط للسوق.

تعتبر هذه النظرية أولا وقبل كل شيء نظرية عرض العمل لهذا تعتبر من النظريات الجزئية التي تفسر سوق الشغل.

تحاول نظرية رأس المال البشري إيجاد تفسير واضح لظاهرتين في أن واحد هما اختلاف الأجور و تطور البطالة مفترض أن هناك أشخاص ليس لديهم تكوينا أو تعليما و هو ما يؤدي إلى خلق

نقص في رأس مالهم البشري حيث لا يستطعون التوافق مع الطلب على العمل والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ركز مؤسسي هذه النظرية على إعطاء تحليل لظاهرة البطالة يعتمد على دور المستوى التعليمي الذي يعتبر خاصية فريدة من بين عدة خصائص والتي يمكن أن تلعب دورا في تفسير هذه الظاهرة.

II. نظرية تجزئة السوق:

تبنى هذه النظرية إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف هذه النظرية الى تفسير أسباب إرتفاع معدلات البطالة، فضلا عن تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما: سوق رئسي وآخر ثانوي كما تفترض أن عناصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين)

- السوق الرئيسي : تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال الحديث وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتبية سواء عن طريق التأمين أو التأهيل ولو نسبيا وبحكم كبر هذه المنشات وسيطرتها على أسواق السلع فهي التمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها .
- السوق الثانوية، فتكون من وحدات إنتاجية صغيرة المهم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج. المستخدمة بدائية وتستخدم عمالة كثيفة بعبارات مكنية، منتجات هذه

السوق قليلة الربحية ونعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة النقليات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس دورة على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير . وترجع السباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكارأو إلى التغيرات التالية.

III. نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية نتيجة محاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزائية لفهم المتغيرات الكليةن وترجع هذه النظرية معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص عمل ملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظريات من فرضيتن التاليتين:

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور، أي أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصاً الوادين الجدد السوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة النقل بين الوظائف المختلفة، وبالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد في اختيارية.

IV. نظرية البطالة الهيكلية:

ظهرت هذه النظرية للتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العالم لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض من العمل في أعمال ومهن

أخرى فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم.
- عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.
- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان الى اخر.

V. النظرية أجر الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل. لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثمة ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الانتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة . خفض الأجور هي انخفاض في انتاجية العمال وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لاتتأثر الانتاجية.

VI. نظرية اختلال التوازن:

تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار تتميز بالجمود في الاجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية بل يرجع إلى عجز الاجور والاسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية ، وتتقاطع هذه النظرية مع النظرية التقليدية في تفسير سوق العمل، إذ يعترفان بنوعين من البطالة وهما: البطالة الاحتكاكية إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الاجبارية . ومن ثم، فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزي، فضلا عن ذلك. فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق

العمل فقط ، بل يمتد أيضا على تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع. وينجم عن علاقات التشابك - فيما بين هذين السوقين - نوعان من البطالة هما:

- **البطالة الكلاسيكية:** ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل ويرجع سبب البطالة هذا إلى ارتفاع الأجو ير الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل.
- **البطاقة الكبنزية:** تتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذالك لن تجد من يشتريها. والجدير في هذه النظرية أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

رابعا: الاثار السلبية للبطالة وحلولها.

I. الاثار السلبية للبطالة:

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد القومي منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

1- الاثار الاقتصادية للبطالة:

ونذكر منها ما يلي:

- انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في

المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي. ويزداد هذا الأثر سوءا في الاقتصاديات النامية، والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية.

- انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.
- اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.
- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم -خاصة الدول المتقدمة- تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لا سيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، فمن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة.
- يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلالها هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج، كما تعتبر البطالة هدر للطاقات الاقتصادية والتفريط بأحد مواردها.

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم انفاقها على هذا العنصر البشري.

2- الاثارالاجتماعية والنفسية:

تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد. حيث نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع، فيتطلب مكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم. كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على إرتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى .

كما يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الإنحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم. بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاملين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات

II. علاج البطالة:

توجد وسائل عديدة لعلاج البطالة، حيث تختلف هذه الوسائل باختلاف نوع كل منها، وكلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن تحديد سياسات وسائل علاجها ونلاحظ هنا:

- إذا كانت البطالة هيكلية فانه يمكن علاجها عن طريق إتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل وذلك عن طريق إيجاد مراكز تدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي بمثابة حلقة اتصال بين وحدات عنصر العمل (أب العمل) أو بين رجال الأعمال وهم الذين يطلبون خدمات عنصر العمل، حيث تقوم هذه المكاتب بجمع البيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها وتعمل على الإعلان عنها للباحثين عن العمل حتى يكونوا على علم دائم بها والتحاق بها إذا ما توفرت فيهم الشروط المطلوبة.
- إذا كانت بطالة احتكاكية فانه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين وحدات عنصر العمل وبين رجال الأعمال وذلك للإعلان عن وظائف الشاغرة لديهم.
- يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا ما صاحب ذلك إنشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن زيادة السكانية السريعة.

- يمكن علاج البطالة الناتجة عن قصور الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات نقدية مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، فالسياسة نقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.
- إذا كانت بطالة موسمية فانه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين وانخراطهم على أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشغلون فيها أساسا
- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراهما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه.
- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.
- في البلدان النامية بشكل خاص يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة المعبرة في خلق فرص للعمل فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها.

ويمكن تصنيف الحلول إلى أربع مجموعات رئيسية:

- **الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:**

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، التي تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما تصطحب بارتفاع في طلب على القوة العاملة.

- **خفض تكلفة العمل:**

في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فجواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي للمنتوجات ومن ثمة زيادة معدل البطالة، وبالتالي فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج.وتوظيف المزيج وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة.

- **تعديل ظروف السوق:**

يرى أصحاب هذا الرأي أن علاج أزمة البطالة تقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النمو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة وذلك من خلال :

- إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور.
- تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين والحاجة إلى حفز ميولهم اتجاه العمل.
- إعادة تدريب العاطلين لمساعدتهم في تنمية مهارتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

- **الحاجة إلى بيئة دولية مواتية:**

يجب ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره ولما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذا الاقتصاد.

الفصل السادس :

التضخم

محتوى الفصل:

أولا: ماهية التضخم

ثانيا: العوامل الداخلية لنشوء التضخم

ثالثا: العوامل الهيكلية لنشوء التضخم

رابعا: العوامل الخارجية لنشوء التضخم

أولا: ماهية التضخم

لقد شهد الاقتصاد العالمي ولازال يشهد موجة عامة من التضخم تشمل الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتباين الأسباب والمسببات بحيث يمكن القول أن التضخم أصبح ظاهرة عالمية تسود معظم دول العالم بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة وبمسببات مختلفة كذلك..

I. مفهوم التضخم :

إن كلمة التضخم قد تستعمل لوصف كل الظواهر الشاذة، ولكن هذا لا يعني أن هذه الظواهر المختلفة تربطها حتما روابط قوية التي تدفعها جميعا في نفس الاتجاه التضخمي، بحيث إذا أصاب التضخم إحداها فليس بالضرورة أن يصيب غيرها في الوقت نفسه، فمن الممكن أن يتضخم جزء من دخول المجتمع على حساب الجزء الآخر دون أن يصيب مستوى الدخل العام. كما قد تتضخم الأسعار فجأة نتيجة لحرب مثلا دون ان يصحب هذا التضخم في الأسعار تضخم في الدخول النقدية.

وأيا ما كانت المفاهيم العامة تقترن بلفظ التضخم فالأمر الذي يعنينا في هذا المقام وهو أنه عادة ما يقصد بالتضخم " زيادة غير طبيعية في الأسعار .

حيث نجد بأن ظاهرة التضخم قد عرفت لدى المجتماعات البشرية القديمة أين كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة إلا أن الحروب التي عرفتها هذه المجتمعات منذ القديم ساهمت في إرتفاع الأسعار بسبب الإستلاء على كنوز العملات المعدنية من ذهب وفضة

إضافة إلى الحضارات القديمة التي عرفت انخفاض مستمرفي قيمة عملاتها كالصين والاغريق

والرومان القديمة

وبعد أن ظهرت النقود الورقية في نهاية القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أخذت ظاهرة التضخم تبرز بين الحين والآخر، ولقد واجه العالم أسوء حالات التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وبعدها متمثلة في التضخم التي حصل في ألمانيا في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر حيث ارتفعت الأسعار بمليارات المرات عن مستواها حيث وصل في 23/11/1923: 1 دولار = 2،4 مليار مارك الماني، وكذلك في الوطن العربي وما آلت إليه الليرة اللبنانية بسبب الحرب الأهلية التي اشتعلت سنة 1975 حيث وصل سعر صرف الدولار إلى 850 ليرة سنة 1988 و 1989 بعد أن كان سعر صرف 1 دولار = 3 ليرات فقط في بداية الحرب

1- صعوبة تعريف التضخم:

لقد اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر وذلك بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة وعلى الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بدراسة تلك الظاهرة وعلى الرغم من شيوع استخدام هذا اللفظ فإنه لا يوجد إتفاق بين الاقتصادين حول تعريف جامع مانع لظاهرة التضخم يلقى قبولاً عام في الأدب الاقتصادي

ومن هنا فضل بعض الاقتصاديين ترك مهمة تعريف التضخم معللا ذلك بأن التضخم أمر أصبح يدركه الرجل العادي، حيث أن التضخم والغلاء وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود أصبحت من أكثر المصطلحات شيوعا في الأونة الأخيرة.

ويرى بعد الاقتصاديين أن صعوبة تعريف التضخم ترجع إلى سببين رئيسيين هما:

السبب الأول: أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صف او صفات

السبب الثاني: أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعدها البعض، بل هناك احتمال لتعارضها وتضادها، فالتضخم النقدي قد لا يعني بالضرورة تضخما سعريا، أي زيادة في مستويات الأسعار.

من هنا يحاول الاقتصاديون التغلب على صعوبة تعريف التضخم بتفصيل هذه الظاهرة المعقدة إلى عدة ظواهر أو عدة أنواع ويقرنون بكل منها صفة مميزة لها.

2- استعراض بعض التعريفات لظاهرة التضخم :

شهد مصطلح التضخم العديد من المحاولات لوضع تعريف خاص به حتى كاد يصبح له تعريفا خاصا لدى كل اقتصادي، وقد أطلق اصطلاح التضخم بتوسع بعد الحرب العالمية الأولى على الزيادة غير العادية في النقود التي حدثت في وسط وشرق أوروبا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة في إنتاج السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار حيث يفسر الاقتصاديون التقليديون جميع التقلبات في مستوى الأسعار على أنها نتيجة للتقلبات في كمية النقود المتداولة. وقد اعتمدت معظم التعريفات التي أطلقها هؤلاء الاقتصاديون للتفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود التي كانت سائدة أنذاك وقرروا أن الزيادة في كمية النقود أيا كان سبب هذه الزيادة هي سبب الرئيسي المباشر لحدوث التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، وقد عرف التضخم بأنه الزيادة المحسوسة في عرض النقود » أو « الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار » أو أنه « نقود كثيرة جدا تطارد سلعا قليلة جدا.

ولم تدم هذه التعريفات طويلا حيث وجهت انتقادات عديدة إلى نظرية كمية النقود، وحدوث الكساد الكبير في عام 1929، وعدم ارتفاع الأسعار رغم وجود كمية كبيرة من النقود في التداول فإتجة الاقتصاديون إلى البحث عن شروط التوازن النقدي عن طريق تحليل العلاقة بين التغيرات النقدية والإنفاق القومى من ناحية والربط بين الإنفاق القومى ومستوى الأسعار والإنتاج من ناحية أخرى وبناءا على ذلك اعتبروا أن التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار الناشئة عن جود فجوة بين حجم السلع والدخل النقدي المتاح للإنفاق . ولم تعد الزياد في كمية النقود الزيادة في سرعة تداولها هي الدافع إلى الارتفاع في المستوى العام للاسعار بل ان الارتفاع في الأسعار قد يحدث نتيجة عجز أو قصور السلع سواء كان هذا العجز يعود إلى انخفاض . الإنتاج أم إلى سوء توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية أو إلى نقص الإنتاج الزراعي بسبب سوء الأحوال الجوية والطبيعية أو الكوارث أو الحروب .

واعتبر بعض الاقتصاديون في اتجاه آخر أن التضخم يعني - ارتفاع الأسعار بشكل مستمر .. فالتضخم وارتفاع الأسعار يعنيان شيئا واحدا أي أن التضخم هو عملية ارتفاع الأسعار، ولم يخلوا هذا التعريف من الانتقاد، فما هو المقصود بارتفاع الأسعار ؟ وما هو معدل الزيادة في الأسعار الذي يمكن اعتباره تضخميا ؟ وما هي السلع التي تدخل في حسابه ؟. وتعددت محاولات الاقتصاديين لتفسير ظاهرة التضخم وظهرت اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي تعتبر مزيجا من أفكار نظرية كمية النقود ونظرية كينز وظهرت مدرسة شيكاكو التي هدفت إلى إحياء أهمية كمية النقود وأثرها في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك المدرسة السويدية التي أدخلت التوقعات وجعلت لها أهمية كبيرة في التحليل النقدي، فمن بين هؤلاء. الاقتصاديين من يرى أن التضخم «عبارة عن حالة يزيد فيها تدفق القوة الشرائية بمعدل أكبر وأسرع من تدفق السلع

والخدمات، مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار » و منهم من يرى بأن العملية التضخمية (عملية يتزايد فيها حجم الإنفاق بمعدل أسرع من تزايد حجم الإنتاج مقاسا بأسعار ثابتة).

يتضح من خلال استعراض التعريفات السابقة أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين لتحديد تعريف دقيق جامع مانع لظاهرة التضخم الأمر الذي دفع بعض الكتاب الاقتصاديين إلى العدول عن إيجاد تعريف لهذه الظاهرة واللجوء إلى دراسة سلوك ومحددات المستوى العام للأسعار ودراسة أسباب وانواع التضخم. ومع ذلك يمكننا الاعتماد على تعريف واحدة من هذه الدراسة وهو أن التضخم عبارة عن(حركة صعودية دانية مستمرة للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الاختلالات الهيكلية والوظيفية في الاقتصاد القومي)

II. أنواع التضخم :

ان للتضخم أنواعا مختلفة يمكن التمييز بينها إلا أنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل مترابطة ومتشابكة، إذ قد يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى، كما أن حدوث أحد الأنواع قد يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى فقد يكون التضخم في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج، إلا أن هناك ميزة مشتركة تجمع بين جميع هذه الأنواع وهي عجز النقود من أداء وظائفها أداءا كاملا ويمكننا الاعتماد على عدد من المعايير والأسس للتميز بين الأنواع المتعددة للتضخم هذه المعايير تتمثل فيما يلي:

1- التمييز على أساس درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار:

يفرق الاقتصاديين بين نوعين من التضخم وفق هذا المعيار وهما:

- **التضخم المكبوت (أو الكامن) :**

وهو التضخم الذي يحدث عند تدخل الدولة بوضعها لإجراءات وقيود تمنع من خلالها الأسعار من مواصلة ارتفاعها، وبعبارة أخرى لا تسمح الدولة في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك بوضع قيود مثل التسعير الإجباري، الرقابة الحكومية، سياسة دعم الأسعار لبعض السلع والخدمات الأساسية، ... الخ.

وغالبا ما يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا، وفي الدول المتخلفة وفي حالات الحروب والأزمات الإقتصادية الحادة. ورغم هذا فإن الجهود التي تبذلها الدولة قد لا يمكنها الصمود والاستمرار لذلك تحكمها في مستوى الأسعار يكون محدود نسبيا وذلك نتيجة لظهور السوق السوداء غير الخاضعة لسياستها ولا يمكن التحكم فيها، و بالتالي لا تستطيع الدولة منع التضخم من الظهور وإنما التخفيف من حدته ليس إلا.

كما يعني ذلك وجود إمكانية لظهور التضخم وانطلاق الأسعار باتجاه الارتفاع بمجرد التراجع عن القيود والسياسات المطبقة من طرف الدولة، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها تضخمية رغم ثبات الأسعار .

- **التضخم الصريح أو المكشوف:**

التضخم الصريح على عكس النوع السابق فهو يعني: " الطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي حد. وهذا استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق والناحية التي تميز هذه الحالة هي وجود طلب على السلع والخدمات من طرف الأفراد في نفس الوقت عدم توفر هذه السلع والخدمات بالكميات المطلوبة هذا من جهة وجمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية من طرف الدولة من جهة أخرى، فبمجرد رفع هذه القرارات تنطلق الأسعار في الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة حجم الكتلة النقدية ... الغاء الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي والتخلي عما في حوزتهم من نقود بسبب ارتفاع الأسعار

مقابل شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود ويقود ذلك المنتجين إلى العمل على تخفيض الإنتاج وعدم عرض السلع والخدمات في السوق لتوقعهم استمرار الزيادة في الأسعار والاستفادة منها مستقبلا، كل هذا يؤدي إلى الزيادة السريعة في الأسعار.

2- التمييز على أساس القطاع الذي يحدث فيه التضخم :

يفرق الاقتصادي كينز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التعلم هما:

- **التضخم السلعي :**

وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح تقديرية عالية.

- **التضخم الرأسمالي :**

وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستثمار وذلك لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدي إلى أن يحقق المنتجون أرباح تقديرية في صناعات سلع الاستثمار.

ولقد جميع بين نوعي التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار مما أطلق عليه التضخمم الربحي هذا النوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار على الإدخار

3- التمييز حسب درجة التشغيل فى الاقتصاد القومى:

يشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم يتمثلان فيما يلي:

- **التضخم الكامل :**

ويطلق على الارتفاع في الاسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعلي زيادة في الناتج القومي " أي عندما يكون الطلب الكلي

أكثر ارتفاعا من العرض الكلي وفي مرحلة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج وذلك لإنعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب ارتفاعا ضارما في مستوى الأسعار.

- **التضخم الجزئي :**

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد بالتضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، أي أن زيادة هذا الأخير تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء مصحوبا بارتفاع في مستوى الأسعار يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا إسم التضخم الجيد الذي يجمع المستثمرين على زيادة الاستثمار .

إن الفرق الجوهري بين نوعي التضخم السابقي الذكر (الكامل والجزئي) يكمن في كون أن التضخم الكامل يحمل في طياته ضررا كبيرا يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والناتج، أما التضخم الجزئي فلا يحمل في طياته ضررا كبيرا، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار، هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيدا من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

4 - التميزعلى أساس حدة التضخم :

يميز الاقتصاديون وفق هذا المعيار بين الأنواع التالية:

- **التضخم الزاحف :**

يميز هذا النوع من التضخم وجود زيادة مستمرة في الأسعار بصورة بطيئة وتدريجية حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب وذلك بمعدلات تتراوح بين 2% إلى 3% سنويا، فهو يستغرق فترة زمنية

طويلة نسبيا حتى يظهر ومن ثم فإنه يسهل على الدولة معالجة هذا النوع من التضخم.. وقد ظهر هذا النوع من التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات، في مرحلة الرواج الاقتصادي، ويعود السبب الأساسي في ظهوره إلى زيادة كمية النقود والارتفاع النسبي في الأجور والأرباح.

كذلك قد ساد هذا النوع من التضخم في الجزائر خلال الفترة 1964 - 1967 حيث وصلت مستويات الأسعار إلى 4 % حسب إحصائيات الغرفة التجارية الجزائرية.

- **التضخم المتسارع :**

يحدث هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أكبر من النوع الأول ولفترة زمنية أقصرمنه حيث يزيد فيها معدل التضخم عن 10%.

- **التضخم الجامح :**

يطلق عليه التضخم المفرط ويعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي وأهم ما يميز هذا النوع من التضخم أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، وكذلك ينشأ نتيجة النقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات، حيث ترتفع الاسعار بمعدلات عالية يعقبها ارتفاع الأجور والنفقات الذي يعقبه ارتفاع أخر في الأسعار .... وهكذا وهذا ما يسمى "بالحلقة الخبيثة للتضخم الجامح" ، وتبقى الأسعار في الارتفاع وتنخفض معها قيمة الوحدة النقدية بدرجة كبيرة حتى تصبح عديمة القيمة وتكف النقود عن لعب وظيفتها كمخزن اللقيمة ووسيط للتبادل وتنتشر ظاهرة الهروب من الاحتفاض بالنقود بسبب التوقعات المستقبلية لمستوى الأسعار ولا تتم مواجهة مثل هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات جذرية تعمل على إصدار عملة

جديدة لتحل محل العملة القديمة فى التبادل مع اتخاذ إجراءات وتدابير تعيد الثقة في العملة الوطنية الجديدة وإلى النظام النقدي ككل.

ثانيا: العوامل الداخلية لنشوء التضخم:

ويمكن حصرها في عوامل حقيقية وعوامل نقدية كما يلي:

I. **العوامل الحقيقية لنشوء التضخم :**

ويقصد بها العوامل المؤثرة فى السوق، أي عوامل الطلب وعوامل العرض

1- **التضخم بسبب عوامل الطلب:**

الطلب الذي نحن بصدده هو الطلب الكلي المكون من:

- طلب القطاع الخاص(الطلب الاستهلاكي ، الطلب الاستثماري).
- طلب القطاع العام (النفقات العامة).
- الطلب الخارجي على السلع المحلية (الصادرات إلى باقي دول العالم)

ونميز التضخم بسبب عوامل التضخم نوعين وهما:

- **التضخم بسبب الطلب الجامع (ضغط الطلب):**

وتفسر هذه النظرية التضخم على أساس التغيرات الحاصلة في مكونات الطلب، وليس الزيادات الحاصلة في اجمالي الطلب الكلي .

فقد يتزايد الطلب الكلي في فترة معينة بسبب :

❖ زيادة في القطاع الخاص نتيجة زيادة استهلاك الأسر باستعمال المكتنزات النقدية المعطلة أو الرغبة في توسيع الاستثمارات بسبب التوقعات الإيجابية في المستقبل.

- ❖ زيادة النفقات العامة(رواتب، اشغال كبرى، إعانات) وظهور أو زيادة عجز الموازنة
- ❖ زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية (زيادة الصادرات)

- **التضخم بسبب تغير الطلب:**

المقصود بهذا النوع أن الزيادة في الطلب على منتجات قطاع ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار والأجور فى ذلك القطاع المستفيد، بينما يتقلص حجم الطلب على منتجات قطاعات أخرى دون حدوث أي انخفاض في أسعارها ونتيجة لعدم قدرة العاملين في القطاعات المتضررة التي تقلص فيها الطلب على الانتقال إلى القطاعات المستفيدة من ارتفاع الطلب على منتجاتها فإن نفقات الإنتاج في القطاعات المتضررة سوف ترتفع، وذلك لعدم قدرتها على استغلال الطاقات الانتاجية فيها بالكامل، أما القطاعات المستفيدة فإن الأجور والمرتبات. الحقيقية فيها سوف تتقلص بسبب ارتفاع الأسعار، وهكذا يزداد الضغط التضخمي.

وفي النتيجة، إذا فاق مستوى الطلب الكلي مستوى العرض الكلي، يمكن الاقتصاد ما أن يسجل ارتفاعا في أسعار السلع والخدمات، عندما يزيد الطلب بسرعة ويكون العرض الكلي غير كاف بمرونته ليستجيب مباشرة إلى هذا التزايد في الطلب.

2- التضخم بسبب عوامل العرض:

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض إذ تؤكد على أن ارتفاع نفقات الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، حيث يلجأ المنتجون إلى تحديد معدلات للأرباح عند مستوى مرتفع لا يمكنهم التنازل عنه، بالمقابل يلجأ العمال أيضا من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكنهم التنازل عنه، والضغط على المنتجين لزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة

تكاليف الانتاج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتعريض الزيادة في التكاليف والمحافظة على نفس مستوى الربح.

ويمكن توضيح ماسبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (6-1): التضخم بسبب عوامل العرض

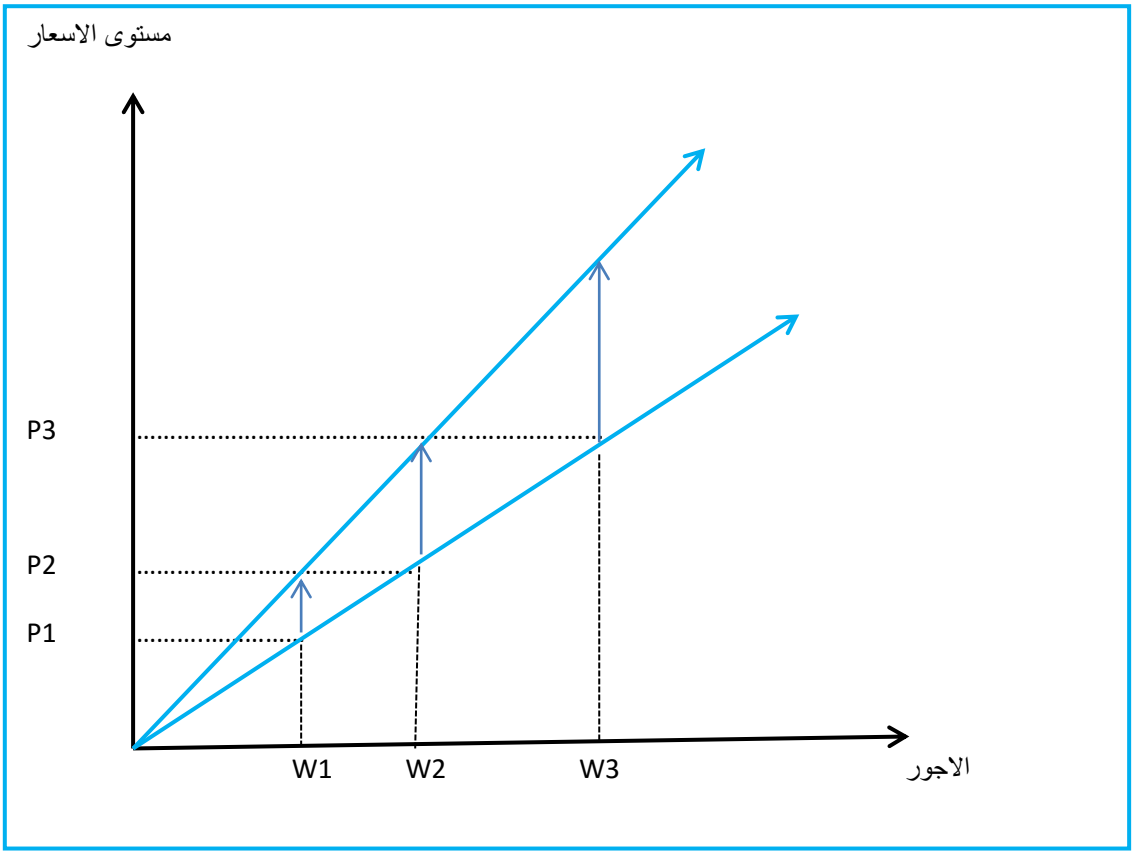

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.398

يوضح هذا الشكل أنه عند المستوى (P1) من الأسعار يكون مستوى الأجر المقابل له (W1) و كافتراض أولى تقرير المؤسسات الاحتكارية زيادة أسعار منتجاتها إلى (P2) بسبب تراجع إنتاجية العمل ومن أجل المحافظة على نفس مستوى الأرباح وبما أن الأجور النقدية للعمال ثابة فإن ارتفاع الأسعار معناه انخفاض الأجور الحقيقية، مما يؤدي بالعمال إلى المطالبة بزيادة الأجور التعويض الخسارة التي لحقت بهم وانخفاض القوة الشرائية لدخولهم، فيرتفع الأجر (W2)

فيكون رد فعل المؤسسات الاحتكارية زيادة الأسعار مجددا إلى (P3) .... وهكذا تستمر الزيادات في الأسعار والأجور حيث أن منحنى الأجور والأسعار لا يلتقيان في مستوى معين ومن ثم لا يتحقق التوازن الاقتصادي.

وهناك من الاقتصاديين من لايبرر زيادة الأسعار بحجة زيادة الأجور من قبل المؤسسات الاحتكارية التي تعرف باحتكار قلة على أساس أن السبب الحقيقي لزيادة الأسعار يعزى إلى حالة.

مؤسسات في هذه الصناعات للمحافظة على أقصى الأرباح الممكنة بحكم سوق الاحتكار أو شبح الاحتكار الذي يتيح لها ذلك وبمعنى آخر قد لا تسبب زيادة الأجور سوى تغيرات حدية في التكاليف وبالتالي لا تؤثر كثيرا على ربحية المؤسسات، ويعتقد الاقتصاديون الأخرون بأنه لما كانت الزيادة في الأجور غير قابلة للتخليص فقد تفضل بعض المؤسسات تحديد أسعار منتجاتها إلى دون المستويات التي تحقق لها أقصى الأرباح خلال فترة الانتعاش أو الرواج الاقتصادي بهدف تجنب تكاليف الأجور المرتفعة خلال فترة الركود الاقتصادي

هذا وقد قسم بعض الاقتصاديون تضخم دفع النفقة إلى مجموعة من النظريات الفرعية التي تفسر التضخم مثل (تضخم الأجور) الناشئ عن ارتفاع المستوى العام للأجور الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية والخدمية بحيث يكون الارتفاع في الأجور أولا فيتبعه ارتفاع في الأسعار وتتعاقب الزيادة في كل من الأجور والأسعار. كذلك من النظريات الفرعية لتضخمم دفع النفقة " نظرية تضخم الأرباح ، حيث تلجا المؤسسات والمنشأت الصناعية الكبيرة التي يسودها حالة الاحتكار او شبه الاحتكار فى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج أيضا حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة .

لذلك يقتضي دراسة العلاقة بين تطور إنتاجية العمل والشغل الحقيقي للعامل أي الأجر الحقيقي، وبهذا فإن ارتفاع إنتاجية العمل عند مستوى توظيف أقل يؤدي إلى ارتفاع الاسعار مع ثبات عرض النقود وتقليل كمية النقود لعرض المعاملات فتنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصيح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق ويتحدد مستوى إنتاج أقل من سابقه، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل استنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل انخفضت إنتاجيتها وكلما قل العدد المستخدم منها رادت إنتاجيتها، وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الأسمية نظرا لارتفاع إنتاجية العمل، وهكذا يصل مستوى الأجر الحقيقي إلى ذلك. المستوى الذي ترغب النقابات تحقيقه رغم انخفاض حجم التوظيف .

وأخيرا إن مسألة التفرقة بين تضخم الطلب وتضخم النفقات تكون مقبولة إذا تمت العملية

خلال فترة قصيرة الأجل، ولكن إذا استمرت عملية التضخم طويلا فإن هذه التفرقة تكون مرفوضة، ذلك لأن في الأجل الطويل ينقلب تضخم الطلب إلى تضخم نفقات والعكس بالعكس .

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (6-2) تداخل التضخم بالتكاليف والتضخم بالطلب

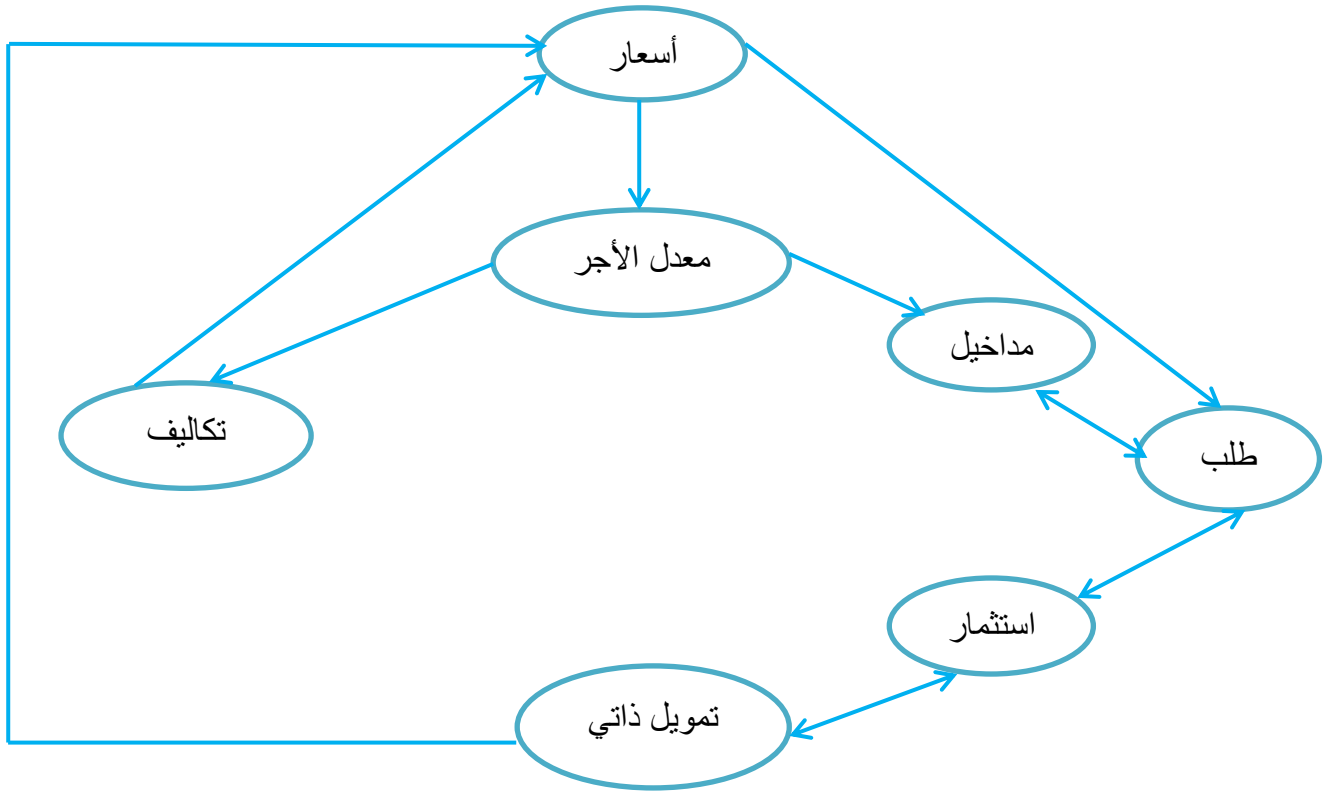

المصدر: ب برنييه وا سيسون مرجع سابق، ص.302 .

شرح الشكل

[1] لنفرض أن الزيادة في طلب كانت نتيجتها جعل الطلب مفرطا بالنسبة للعرض الكلي، فينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار.

[2] هذه الزيادة في الطلب تدفع المشروعات لأن تستثمر .

[3] حتى تقوم بذلك عليها أن تزيد تمويلها الذاتي

]4] مما يستدعي الضغط على الأسعار.

[5] ينعكس هذا الارتفاع بشكل زيادة في الأجور.

[6] التي تسبب ارتفاع التكاليف.

[4] مما يستدعي الضغط على الأسعار.

[7] وزيادة المداخيل.

[8] هذا الارتفاع في التكاليف ينقل الأسعار.

[9]: ارتفاع المداخيل يزيد في الطلب.

[1]: مما يغذي من جديد ارتفاع الأسعار ويعيد سير اللولب التضخمي.

II. العوامل النقدية لنشوء التضخم:

لقد اختلفت النظريات في تفسيرها لمصدر القرى التضخمية التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع المتواصل، فتركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في بروز هذه القوى التضخسية. سوف نتعرض بإيجاز للنظريات المتنافسة في مجال تفسيرها لظاهرة التضخم، وذلك وفق ما يلي:

1- النظرية الكمية للنقود كمفسر لظاهرة التضخم:

وتعتبر من أولى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، فالنظرية الكمية طبقا للبروفيسور " إرفنج فيشر " وفي إطار معادلة التبادل التي صاغها للتعبير عن أن المستوى العام للأسعار (P) يتناسب تناسبا عكسيا مع كمية النقود (M) على أساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرة في معادلة التبادل:

$$(MV = PT)$$

حيث:

V : ترمز لسرعة دوران الوحدة النقدية

T : ترمز لحجم المعاملات حيث تنص النظرية مع ثبات حجم المعاملات T وسرعة دورانها V ومع تحقق مجموعة من الافتراضات الضمنية فإن زيادة M يترتب عليها ارتفاع p بنفس النسبة.

وعليه فطبقا لمنطق هذه النظرية وعلى افتراض تحقق افتراضاتها فإن أي زيادة في كمية النقود ينشأ عنها ضغط تضخمي، وكما هو معروف تطورت هذه النظرية على يد "الفرد مارشال" وأعضاء مدرسة كمبردج وأخذت معادلة التبادل بإحلال فكرة الطلب على النقود مكان سرعة دورانها واستخدام الناتج القومي y بدل من حجم المعاملات. وبالتالي تصبح صبغة التبادل هي:

$$M = Kpy$$

حيث:

k : يعبر عن نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لغرض المعاملات

y: يرمز إلى الدخل القومي الحقيقي.

عند استخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي Y في معادلة فيشر بدلا من T فتصبح المعادلة من المشكل:

$$MV = YP$$

وبمقارنتها بمعادلة كمبردج:

$$M = kYP$$

يتضح بان:

$$k = \frac{1}{v}$$

ولم تنظر مدرسة كمبردج لـ : k على أنه مجرد مقلوب v بل نظر اليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية الطلب على النقود.

ولكن ما يجدر قوله في هذا المجال أنه بالرغم من أهمية تطوير معادلة التبادل للنظرية الكمية إلا أن مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية لم تختلف في الفترة القصيرة عن النظرية الكمية الكلاسيكية (معادلة فيشر) فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على مستوى العام للأسعار. ففى الفترة القصيرة تفترض مدرسة كمبردج ثبات حجم الناتج (y) وثبات الطلب على النقود (k) لأنه يتحدد بعوامل يصعب تغيرها إلا في الأجل الطويل.

كما تشارك المدرسة الكلاسيكية في بقية الافتراضات التي يترتب على تحققها التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار. وعليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود على الطلب عليها - أي إذا حدث فائض نقدي - ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار.

أما في الفترة الطويلة حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي ومع الأخذ في الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي سوف تؤدي إلى ارتفاع الاسعار.

ولقد وجهت عدت انتقادات إلى النظرية الكمية للنقود كمفسر للتضخم، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا دخل لزيادة كمية النقود فيها، ومن الإنتقادات الموجهة إليها عدم واقعية افتراض ثبات الناتج القومي، وسرعة دوران النقود وافتراض أن كمية النقود ومستوى الأسعار يسيران في إتجاه واحدة، فافتراض ثبات الناتج القومي هي حالة خاصة في البلاد الصناعية المتقدمة (طبقا لنظرية الكنزية)، كما أن سرعة دوران النقود تتغير انخفاضا وارتفاعا في كل من ظروف الكساد والرواج على التوالي.

إن النظرية الكمية رغم ما وجه إليها من انتقادات يمكن أن تفسر الارتفاع التضخمي في الاسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها، وخاصة في البلاد المتخلفة حيث جمود

الجهاز الانتاجي يقربها من افتراض (ثبات الناتج القومي) كما أنه في صورة إجمالية لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبية إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في أحداث الموجات التضخمية وهو دور لم تنكره نظريات التضخم اللاحقة.

2- النظرية الكنزية كمفسر لظاهرة التضخم :

ابتداء يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكنزي الذي احتواه كتابه الشهير النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود نظرية فائض الطلب ، وكما هو معروف كينز في نظريته العامة على نظرية التوظف التقليدية التي فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير (1929-1933)، كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود سعر الفائدة، الادخار، الاستثمار وقانون ساي، كما استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي سمي هذا التحليل بالتحليل الكينزي نسبة إلى المدرسة الكنزية التي أسسها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز التي فسرت التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلي وعدت التضخم على أساس أنه (تضخم طلب) سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص مثلا وبضمنه الاستثمار العام والخاص وكذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية (الفرق بين الصادرات والواردات) سيؤديان إلى حالة تنمية إذ أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة وأسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس في صورة فجوات تضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل باعتبار أن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلى لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل أي ان مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جدا، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي ستودي إلى

زيادة في الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقتة القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض. الكلي من السلع والخدمات مما يؤدي ذلك إلى التضخم الحقيقي بحسب تعبير كينز

أما في الحالة الثانية التي يكون فيها الوضع الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلى من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي كما أن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا إلا أن زيادة الطلب المتتالية على عاصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا إلى زيادة كلفة الإنتاج مما ينعكس ذلك على زيادة الأسعار حتى وإن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وهذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز تسمية التضخم الجزئي الذي غالبا ما يحصل في أوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي.

3- النظرية المعاصرة لكمية النفود كمفسر للتضخم :

لقد أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ولكن. في صورة جديدة، وأصبح انصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنام ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في الولايات المتحدة وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم ويعزى رواج وانتشار النظرية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكادمية المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان في صياغة النظرية الكمية في ثوبها الجديد والبحوث التطبيقية التي أجراها هو وأعضاء مدرسته بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول العربية في السبعينات فانتشار ظاهرة التضخم الركودي، حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة التي يعبر عنها منحنى فيليبس، وأيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية. تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية

بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة .

ان جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود، إن الصورة الجديدة للنظرية الكمية وإن أعطت في النهاية أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد المستوى الأسعار إلا أنها أكثر تعقيدا وصقلا من صورتها السابقة. وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركزتين أساسيين:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود. وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (k) كمعبر عن الارصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

وهذا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين مدة الخيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الاشكال من عائد ويرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية M/P دالة في المتغيرات التالية:[1]

❖ تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة

[1] للطلاع أكثر راجع الفصل الثالث

- ❖ الثروة والدخل الحقيقي
- ❖ النسبة بين الثروة البشرية وغير بشرية.
- ❖ مجموع العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى

وفي الأخير يمكن القول أن النظرية المعاصرة لكمية النقود تعتبر مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وأن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الاتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.

ثالثا: العوامل الهيكلية لنشوء التضخم

وتتمثل فيما يلي:

I. التضخم الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية :

تمثلها النظرية الهيكلية المنسوبة إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها (راؤول)حيث تفسر التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلى وعلاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي ونشير بإيجاز إلى مجموعة من هذه الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلاد النامية ونذكر معالمها الرئيسية فيما يلي:

1- الطبيعية الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية :

إن معظم البلاد المتخلفة والأخذة في النمو تتميز بتخصص كبير في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في

الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، وهذا من شانه أن يبث. في الاقتصاد القومي موجه توسعية في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الإنفاق القومي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلى فترتفع الأسعار، كما أن هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة التوسع الطلبي.

ويرى الاقتصاديون الهيكليين أن موجة تضخمية سوف تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات، وذلك عندما تنخفض أسعار هذه المواد بشدة فتنخفض حصيلة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة، ومن زاوية أخرى يترتب على انخفاض حصيلة الصادرات انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها ومع انخفاض حصيلة الصادرات تلجأ الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها بغية تشجيع صادراتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة على اختلاف أنواعها مقدرة بالعملة المحلية، وهذا ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار المحلية.

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المختلفة :

ويترتب على هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعنى انخفاض نسبة الضر ائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة ، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام، ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول

النظام الضريبي وعدم قدرته في أن يصل الى المصادر المختلفة للدخول، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية، وفي ضوء قصور ايرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات - كما يحدث الآن - لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تمويل هذا العجز تمويلا تضخميا.

3- الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة :

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية من إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستراد، كما أن هذه الفجوة تميل للاتساع وذلك لتزيد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محليا والذي يتميز عموما بانخفاض مرونته ويرجع تزايد الطلب على الغذاء وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي وعلى الأخص من جانب الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما أن عرض المواد الغذائية ذات المصدر الزراعي يتميز بمرونة قليلة، كما يرجع بطئ نمو عرض المنتجات الغذائية إلى الاهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي. بسبب استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وغني عن القول أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع حتى إذا لم تزد كمية النقود المتداولة. ولعل من أهم القصور في عرض المنتجات الغذائية بهذه البلاد ما يلي:

- تركيز معظم الاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي الحديث مع عدم الاهتمام بالاستثمار في المجال الزراعي، خاصة في مجال استصلاح الأراضي الزراعية

- إتباع سياسات اقتصادية تحد من الحافز الخاص على التوسع في مجال الإنتاج أو الاستثمار في المجال الزراعي مثال ذلك تسعير الحكومات المنتجات الزراعية بأسعار أقل من أسعار السوق وفرض سياسة التسليم الجبري للمحاصيل على المزارعين وغيرها.
- تفتت الأراضي الزراعية لقطع صغيرة متناثرة بفعل عوامل كثيرة منها قوانين الإصلاح الزراعي، الأمر الذي يقضي على وفورات الحجم الكبير في الزراعة ويؤدي للاستمرارفي استخدام فنون إنتاجية تقليدية تتسم بانخفاض الإنتاجية.

4- طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى:

ان تغير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع الأسعار إلى الارتفاع، فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة مواصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن الاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب تنصرف إلى كافة أنواع السلع والخدمات، ويشير الاقتصاديون الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفريخ **GESTATION PERIOD** وهي التي تنقضي بين بدء الانفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفريخ كما هي الحال بالنسبة

للمشروعات الصناعية الثقيلة، كما يشير الهيكليون أيضا إلى نوع من الاختلال ينشا بسبب التحولات التي تحدث. في بنيان الطلب والعرض لبعض المنتجات بسبب التركيز على تنمية بعض القطاعات يترتب عليها تزايد الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف أو عدم مرونة عرضها فترتفع أسعارها وينتشر هذا الارتفاع السعري بين القطاعات الأخرى بسبب العلاقات المتشابكة بين القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة ومما يذكر أيضا أن ما يصاحب تجارب التنمية زيادة التفاوت في توزيع الدخول حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان، ومع انخفاض وعيها الادخاري وبالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك وخاصة لأنواع من السلع الكمالية يزيد من الاختلال بين التيار السلعي والتيار الانفاقي

وأخيرا في ضوء القصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وغيرها من الصادر والضغط على استخدام النقد الأجنبي في تمويل استراد السلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية تضعف مقدرة هذه الدول على استراد السلع الاستهلاكية التي يتزايد الطلب عليها ويعجز الانتاج المحلي البديل عن مواكبة الطلب المحلي تشتد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي والتيار الانفاقي

وهكذا يلخص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن جذور القوى التنمية في البلاد المتخلفة والأخذة في النمو في كبح هذه الإختلالات وهي التي تخص على زيادة كميه النقود والإنفاق، وهم لا ينكرون خطورة المبالغة في التوسع النقدي استجابة لهذه الاختلالات وما تحدثه هذه المبالغة في التوسع النقدي من إحداث مضاعفات تضخمية إلا أنهم في النهاية يؤكدون على أن قضية التضخم لا تنحصر ابتداء في زيادة كمية النقود ولكن في تلك العوامل الجوهرية وراء هذه الاختلالات المسؤولة عن إحداث الزيادة المتتالية في كمية النقود.

II. التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي :

وتتمثل مظاهره فيما يلي:

1 - شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية :

ويميزها وجود مؤسسات احتكارية تقوم باحتكار المنافسة (احتكار) قلة والتي تعتمد في تحديد السعر على طريقة متناسقة فيما بينها الأمر الذي يعد خروجا على قواعد العرض والطلب بهدف الحصول على أقصى الأرباح، ومن ثم الحصول على موارد مالية تمكنها من تغطية تمويلها الذاتي والإنفاق على البحث العلمي، وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن تحقيق ما تسعى إليه من أهداف دون زيادات متتالية في أسعار السلع التي تنتجها تلك المؤسسات مثل ما حدث في قطاع الفولاذ في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1947 و 1958 حيث أن ارتفاع الأجور في القطاع المشار إليه كان قد استخدم لتبرير زيادة سعر الفولاذ الذي كان يمثل إحدى القطاعات الاحتكارية.

2- التناقض بين القطاعات المختلفة زراعة - صناعة – خدمات:

ويظهر العلاقة بين القطاعات المختلفة " مثلا قطاع الإنتاج الزراعي يعتمد على عوامل غير مؤكدة كالمناخ أو الأخطار ... الخ، بالتالي عدم القدرة على حساب التكاليف بدقة داخل هذا القطاع يجعل تحديد أسعار المنتجات الزراعية أمرا صعبا، ولا يمكن أن يقوم على حسابات موضوعية دقيقة، ويترتب على ذلك أن أسعار المواد الزراعية غير متكافئة خروجا على قواعد العرض والطلب، وحساب النفقة، وتصبح بذلك أسعار إدارية، وتعمل السلطات النقدية عند تحديد هذه الأسعار إلى رفع دخول الفلاحين لكي تتناسب مع دخول الطبقات الأخرى، وهذا يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يدفع عمال القطاع الصناعي إلى المطالبة بزيادة الأجور وبالتالي إلى ارتفاع النفقات والأسعار. أما فيما يخص قطاع الخدمات في النظام الرأسمالي فهو ينمو

بطريقة غير متناسبة مع نمو القطاع الإنتاجي والصناعي والزراعي حيث أن هذا القطاع لا يضيف جديدا إلى القيمة المضافة الحقيقية، فإن الأمر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية وتعدد وسطاء مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات والأسعار وتحميل المستهلكين عبئ هذا الارتفاع في الأسعار، وبالتالي إذا حدث ارتفاع في النفقات أو الأسعار أو الطلب في قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي فنعكس ذلك على بقية القطاعات، وبذلك يرتفع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني ككل . وهذا ما يفسره تحليل لنمو الاقتصاد الفرنسي منذ 1945 من المؤكد تقريبا أن أصل التضخم يمكن تحديد محله في كل لحظة في قطاعات سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج ذات النمو السريع خاصة أو الأكثر سرعة من الأخرى

3-- طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي :

يعتبر توزيع الدخل بين عوائد الملكية، وعوائد العمل من أهم العوامل المؤدية إلى وجود ضغوط تضخمية فأصحاب رؤوس الأموال يرون أن زيادة الأرباح تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وإعادة استثمارها، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي أما العمال فيطالبون بدخول مرتفعة مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فتوزيع الدخول لصالح الفئات العمالية سوف يزيد من حجم الاستهلاك وما لم تواجه هذه الزيادة في الاستهلاك زيادة مماثلة أو مرتفعة في الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، كذلك يمارس النظام الضريبي دورا أساسيا في عملية إعادة توزيع الدخل، إذ أن النظام التصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخول البسيطة ورفعها على الدخول المرتفعة وهذا من شأنه أن يزود السوق بقوة شرائية تبحث عن الاستهلاك قبل الادخار.

4- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي :

قد يتمثل هذا التدخل في شكل الاتفاقات الجماعية مع العمال لتحديد الحد الأدنى للأجور أو لتحديد معدلات الزيادة السنوية، وقد يتمثل هذا التدخل في شكل إعانات اجتماعية للسكن أو للأسرة أو تأمينات صحية ومعاشية، كما تمارس الدولة النشاط الاقتصادي المباشر من خلال إدارتها للمرافق العامة (الكهرباء، الماء والغاز) وتأسيس المشروعات الاقتصادية والسيطرة على المؤسسات المصرفية والمالية والمفروض أن الدولة بإدارتها لتلك المشروعات تسعى إلى تحقيق الربح الاجتماعي أو المصلحة العامة، ولكن قد تنقص تلك المشروعات الإدارة العلمية السليمة أو إدراك القائمين عليها بالمصلحة الاجتماعية، فتقل كفاءتها الإنتاجية بالرغم من تمتعها بالشكل الاحتكاري، ومن ثم تضطر السلطات العامة إلى رفع تعريفة الخدمات العامة أو رفع أسعار السلع المنتجة من قبل المشروعات العامة، وهذا ينعكس بدوره بطريقة مباشرة من حيث تحمل المستهلكين رفع أسعار الخدمات العامة والسلع الاستهلاكية العامة.

5- الهيكل السكاني:

ويتمثل في تلك الزيادة في الحجم الكلي للسكان، حيث إذا صاحبها تناقص في النشطين بالمقارنة مع غير النشطين، أو ارتفعت معدلات البطالة الدائمة أو الموسية فهذا يعني. أن هناك طاقة إنتاجية بسيطة تتحمل عبئ إشباع طاقة إنسانية متزايدة من العاملين وغير العاملين من الأطفال والشيوخ والنساء والعاطلين عن العمل، فالطلب يرتبط بحجم السكان في حين أن الإنتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا، وكلما ارتفع معدل السكان العاملين إلى الحجم الكلي للسكان. وتناقصت البطالة، كلما أدى ذلك إلى مواجهة الضغوط التضخمية كما أن العكس صحيح.

6- الحروب ونفقات التسليح :

وتتمثل في تلك الحروب سواء كانت عالمية أو استعمارية أو مجرد توترات وصراعات (كالحرب الباردة) بهدف السيطرة على مراكز وقوى الإنتاج في العالم وهذا ما يزيد في النفقات ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمن الملاحظ أن طلب الدولة يزداد بالنسبة لتلك السلع المخصصة للنشاط العسكري والأنشطة الاقتصادية الملحقة به، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والمفروض لكي ينخفض المستوى العام للأسعار أن تنقص أسعار السلع الأخرى، وذلك لا يحدث أبداء والغالب أن يترتب على الإنفاق في القطاعات المخصصة للإنتاج العسكري إعادة توزيع الدخول لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.

رابعا: العوامل الخارجية لنشوء التضخم

تنشأ بين الدول فيما بينها مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تمتاز بالتغير من حين لآخر

فأي تغير على هذا العلاقات من شأنه التأثير على اقتصاديات هذه الدول، ومن بين الآثار السلبية لتغير العلاقات الاقتصادية هو إمكانية حدوث ما يلي:

1- التضخم المستورد :

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف على أنه: الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج.

بالتالي فالدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات بأسعار مرتفعة وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المفتوحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، وهذا باعتبارها مستهلك صغير لا يستطيع

أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هذا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي

هناك ثلاثة طروحات قدمت لتفسير التضخم المستورد هي:

- **طرح ارتفاع التكاليف :**

عندما يزيد سعر المواد الأولية، نصف المصنعة، سلع التجهيز أو سلع الاستهلاك المستوردة تسجل المشروعات زيادة في تكاليف الإنتاج تعكسها بصورة آلية في أسعار البيع الداخلية. بالاستناد إلى حسابات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأوروبا (O.C.D.E) أن ارتفاع بنسبة 20% من سعر المنتجات الأساسية من 1972 إلى 1973 انعكس بتأثير آلي من 0.5 % إلى 2,5% على أسعار البلدان الصناعية الرئيسية.

- **طرح السيولة :**

يرتبط هذا الطرح بالنظرية الكمية للنقود بمقياس ما يثبت أن أي تدفقا للعملة الأجنبية يزيد من السيولة للاقتصاد ويحدث تغيرات بنفس الاتجاه في مستوى الأسعار ، مصدر هذا التدفق هو فائض ميزان المدفوعات الجارية أو الحركات الذاتية لرؤوس الأموال الناجمة عن فروقات في معدل الفائدة بين الأسواق المالية وتوقعات إعادة تقييم العملة الوطنية.

- **طرح الدخل :**

عندما يسجل اقتصاد ما زيادة في الطلب الخارجي ويصبح ميزان مدفوعاته الجارية فائضا يزيد فائض الصادرات للدخل الوطني والطلب الكلي الداخلي في مرحلة الاستخدام الكامل. هذا الفائض في الطلب هو تضخمي، هذا الطرح يعيد التذكير بالتأثيرات المضاعفة للمبادلات الخارجية على الدخل الوطني.

حيث أن مضاعف الصادرات هو:

$$\frac{\Delta y}{\Delta X} = \frac{1}{1 - b + m}$$

بالتالي فإن الزيادة في الدخل(الناتج المحلي) تكون بمقدار المضاعف مضروب في مقدار الزيادة في الصادرات (ΔX) أي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + m} \Delta X$$

حيث أن:

(m) : يمثل الميل الحدي للاستراد.

(ΔX) : يمثل الزيادة في الصادرات.

(ΔY) : يمثل مقدار الزيادة في الدخل.

(1-b) : يمثل الميل الحدي للادخار.

2- تحويلات المغتربين :

إن عدد السكان في أغلبية الدول النفطية العربية وبخاصة دول الخليج قليل جداء إضافة إلى انخفاض المستوى الفني والتقني في أغلبها، فقد ازداد الطلب على القوة العاملة العربية والأجنبية وأخذت هذه القوة بتحويل مداخليها من النقد الأجنبي إلى بلد الأم، وأصبحت تمثل التحويلات من

أهم مكونات الدخل الوطني، وبما أن تحويلات المغتربين هذه تكون عادة بالعملات الدولية المعروفة، فيجب تحويلها لدى المصارف المركزية والتجارية إلى العملات المحلية مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، والتي تؤثر على الأسعار وتدفعها للأعلى إضافة لذلك الجزء الذي لا يخضع تماما لسيطرة السلطات النقدية من خلال تداوله في السوق. السوداء، إضافة إلى ما ينفقه السواح الأجانب من عملات خارج الجهاز المصرفي المحلي. والجانب الآخر من قطاع العمالة الأجنبية التي تقوم بتهريب العملات الأجنبية للاستفادة من فرق أسعار الصرف، إذن كل هذه العوامل تزيد من السيولة النقدية ومن دورة النقود في الاقتصاد الوطني، وتخفض سعر صرف العملة المحلية مما يكون له أثر سلبي على المستوى العام للأسعار.

3- الدول النامية واستراد التضخم :

ان انتقال التضخم بين الدول الرأسمالية من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية يصدر من مجموع البلدان الرأسمالية إلى مجموع البلدان النامية من خلال حركة التجارة الدولية. إلا أنه من الملاحظ أن مصادر التضخم في البلدان النامية تنحصر في جانبين أو اتجاهين:

الأول داخلي (محلي): ناتج عن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضيق قاعدة الموارد المحلية تجاه التوجهات التنموية في البلدان النامية بصورة عامة. مما ينعكس في قصور العرض الكلي في مواجهة الطلب الكلي المتزايد مما يترتب عليه ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات.

الثاني خارجي: يتمثل في صورة التضخم المستورد عن طريق ارتفاع كلفة السلع والخدمات المنتجة في البلدان الصناعية المتقدمة والمصدرة إلى البلدان النامية. إذ أن هذه الأخيرة تستورد السلع بأسعار متزايدة لتغطية احتياجاتها من هذه السلع التي يتعذر توفيرها محليا .

وبصفة عامة يتوقف انتقال التضخم على مدى ارتباط الدول النامية بالأسواق الرأسمالية للسلع ورأس المال وخاصة النظام النقدي الدولي، فالدول الرأسمالية التي تسيطر على 75% من التجارة العالمية تتولى تصدير التضخم إلى البلدان النامية التي تتعامل معها في أكثر من 80% من تجارتها الدولية ويتم ذلك عن طريق الواردات، ومن ثم يتم تصدير التضخم للدول النامية خصوصا وأن قطاع التجارة الخارجية يمثل فيها الجانب الأكبر من إجمالي الناتج القومي، وفي المقابل فإن عائدات هذه الدول الناجمة عن بيع سلعها من المواد الخام تتضاءل، سواء بسبب أثر التضخم أو بسبب تدهور العملة التي تدفع بها أو القيود الموضوعة من طرف الدول الراسمالية على وارداتها

ومن هذا فإن استراد التضخم من البلدان الرأسمالية تعبير عن مدى تأثير التضخم المنطلق منها في شروط التبادل بين المواد الأولية والسلع الصناعية، أي أن التضخم الدولي مصحوب دائما بهبوط في شروط التبادل الخاصة بالخدمات والمواد الأولية. فتغير أسعار تصدير السلع الصناعية مرتبط ارتباطا مباشرا بمعدل التضخم في البلدان الصناعية. أما تغير أسعار الخامات فهو على العكس أقل ارتباطا بأوضاع البلدان النامية منه بأوضاع السوق العالمية. فالتضخم هذا ينعكس مباشرة على موازين مدفوعات البلدان النامية، ومن شأن استمرار التضخم مع تصاعد أسعار الفائدة أن يفاقما من عجز هذه الموازين وتشهد الدول النامية من ثم انخفاض قيمة عملاتها بالنسبة للعملات الرئيسية حتى مع انخفاض قيمة هذه العملات نفسها .

المراجع

- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي نظريات ونماذج وتمارين محلولة،،دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007
- بريش السعيد، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، أعمال موجهة،دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007
- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق،الجزء،دار الهومة للطابعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،الجزء الاول، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،الجزء الثاني، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003
- محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،الجزء الثالث، ديوان مطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003
- علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للنشر والتوزيع، 2012
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، 2020
- David degg et autres, " macroéconomie " 6ème tirage , édition international , paris,1989.
- Deepashree, Venita Agarwal(2007),MACROECONOMICS" According to the syllabus requirements of Delhi University B COM(Hons)coursel", Tata McGraw-Hill Education, New Delhi
- Frédéric Teulon, Travail et emploi, ellips, Paris, 1997.
- Geneviève Grangeas, Jean Marie, "Economie de l'emploi", P.U.F, France,1993.
- Grégorie N.Mankiw, Macroéconomie, deboeck, Bruxelles, 2003.